جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : دراسات دولية

إعداد الطالب

طايبي مروان

إشراف : الدكتور شكاكطة عبد الكريم

لجنة المناقشة

دكتورة جميلة طيب	رئيسا
دكتور شكاكطة عبد الكريم	مشرفا و مناقشا
دكتور بن حليمة عبد الرزاق	عضوا مناقشا

2018/2017

الشكر و التقدير

الحمد لله حمدا يليق بوجهه و جلال عظمته و سلطانه و سلام على رسوله صلى الله عليه و سلم القائل : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فمن باب رد الفضل و الجميل أتقدم بالشكر و العرفان للدكتور عبد الكريم شكاكطة على تفضله بالإشراف على إعدادي لهذا المذكرة و على توجيهاته و نصائحه.

كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة أعضاء اللجنة و كل الطاقم الإداري الخاص بقسم العلوم السياسية لسنة 2017.2018

الإهداء

إلى والدي الكريمان

سعيد و عائشة

و إلى جل الأساتذة الكرام على مدى سنتي الماستر2016.2018

بجامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة قسم العلوم السياسية تخصص الدراسات الدولية

الدكاترة : مستاك يحي مُحَّد لمين

جمال بن مرارا

موساوي عبد الرحمان

جميلة الطيب

حطاب عبد المالك

عبد السلام عبد اللاوي

عبد الرزاق بن حليمة.

خطة الدراسة :

مقدمة :

الفصل الأول : مفهوم السلاح النووي وانتشاره أثناء الحرب الباردة

المبحث الأول: مفهوم الأسلحة النووية و أنواعها

المبحث الثاني: الظروف التاريخية لانتشار السلاح النووي أثناء الحرب الباردة

المبحث الثالث: الاتفاقيات الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية أثناء الحرب الباردة

الفصل الثاني: أنواع انتشار الأسلحة النووية

المبحث الأول: انتشار القدرات النووية

المبحث الثاني: انتشار القدرات الصاروخية

المبحث الثالث: عوامل انتشار الأسلحة النووية

الفصل الثالث :نظام عدم الانتشار النووي

المبحث الأول: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

المبحث الثاني: نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ

المبحث الثالث: ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المبحث الرابع: المجموعات الدولية الخاصة بحظر الانتشار النووي

الفصل الرابع: نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

المبحث الأول: جهود نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

المبحث الثاني: العوامل الدافعة و المشجعة على نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

المبحث الثالث: معوقات نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

المبحث الرابع: ضبط التسلح و الردع

خاتمة

مقدمة :

تعتبر التكنولوجيا النووية من أهم و اخطر الاكتشافات التي توصل إليها العقل البشري ليضع مستقبل و مصير البشرية يرتبط بهذه التكنولوجيا الهائلة و مألات استخدامها المزدوجة, حيث يعرف لها استخدامان متناقضان في الوقت نفسه, فالطاقة النووية هي أكثر من ثروة طاقوية بإمكانها دفع عجلة التطور بسرعة و تلبية الحاجات المتزايدة للتنمية كطاقة بديلة أو إضافية لمصادر الطاقة التقليدية (البترول و الفحم و الغاز)[1].

فالطاقة النووية بلا أدنى شك أنها احد العوامل المهمة في تطوير الصناعة و الزراعة و تطوير وسائل التشخيص و العلاج في مجال الطب و في تشغيل وسائل النقل و تحلية مياه البحر. و هذا ما زاد من رغبة الدول الغير مالكة لتكنولوجيا النووية بالسعي نحو امتلاكها أو تصنيعها. غير أن الصورة الأخرى للطاقة النووية تظهر وجها مظلما يحمل الدمار للبشرية و حضارتها إذا ما استخدمت في الأغراض العسكرية, و بالفعل فلازال في أذهان الكثيرين حجم الهلاك و الدمار الذي الحق بهيروشيما و وناكازاكي اليابانيتين في الحرب العالمية الثانية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

و الحقيقة أن الأسلحة النووية أضحت تشكل خطرا كبيرا على البشرية و صار العالم المعاصر عالما نوويا و تزايد احتمال اندلاع حرب نووية و ذالك على اثر تصاعد سباق التسلح و استمرار انتشاره في العالم, هذه الأسلحة التي تحمل جميعها قدرات تدميرية لا يمكن لخيال الإنسان أن يستوعب فظاعة الماسي التي ستلحق بالعالم لو فكرت الدول باللجوء إلى استخدامها مرة أخرى.

و هذا الشعور المتزايد بحجم الأخطار ازداد معه انتشار الأسلحة النووية و ازدادت معه رغبة الدول في إما امتلاك أو تكديس كميات هائلة منها و تسارع في سباق تسلح الذي بدأ بقنبلة ذرية و انتقل حتى القنابل الهيدروجينية و النيوترونية. و المقصد وراء هذا السعي إلى المحافظة على الأمن بشتى الوسائل المتاحة و الجهوزية التامة للردع.

---

(1)-د. محمد عبد الله نعمان, ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية, القاهرة, 2009, ص 25-37.

و لما كان هاجس الإنسان منصبا منذ القدم على صناعة أسلحة تمكنه من هزم عدوه أو إضعافه لأكبر قدر ممكن, أصبحت بذالك إمكانية قيام نزاع مسلح ينذر بتدمير البشرية أو وسائل بقائها قريب و وشيك فتطلب الأمر اتخاذ إجراءات سريعة و ضخمة من أجل الحد أو منع انتشار سلاح الدمار الشامل. و بالموازاة لقيام عصر نووي بصورة مفاجأة فان سباق التسلح تزايد فجأة دون قيود و ضوابط وسط ذهول العالم الذي أخذ يشهد قيام العديد من الدول بأجراء تجارب نووية من دون توقف, و مع تزايد التفجيرات النووية ترتب عنها تسرب للإشعاعات النووية مما أثر في عناصر البيئة و تزايد خطر التلوث بالإشعاع و تدهور البيئة بشكل خطير يمس ليس فقط الدولة المصنعة بل كل المناخ العالمي عبر الرياح و المياه و البحار كما أن ارتفاع درجات الحرارة التي يسببها الانفجار تؤدي إلى تدمير طبقات الأوزون و انتشار عدد لا يحصى من الأمراض الفتاكة للإنسان و الحيوان والنبات.

و الملاحظ أنه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ العصر النووي, و كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في تدشين العصر النووي عندما قامت بإجراء أول تجربة نووية ناجحة في عام 1945, سرعان ما بادر الاتحاد السوفييتي للرد على التفجير النووي الأمريكي, إذ لم يكن يشعر بالأمن حتى يمتلك هو الآخر السلاح النووي, و قد أجرى عملية تفجير ناجحة في عام 1949, و في عام 1952 قامت بريطانيا بإجراء تجربتها النووية الأولى في المحيط الهادي, و حققت فرنسا تفجيرها النووي عام 1960 في صحراء رقان الجزائرية , أما الصين فلحقت بركب الدول النووية بتفجيرها الأول لعام 1963, و لم يقف الانتشار النووي عند هذا الحد بل تمكنت الهند في عام 1974 من امتلاك السلاح النووي ثم تلتها باكستان في عام 1998, و إسرائيل و كوريا الشمالية إذ أعلنت رسميا في عام 2005 أنها أنتجت أسلحة نووية[1].

(1)-زرقين عبد القادر, رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان , كلية الحقوق و العلوم السياسية, 2015.

إشكالية البحث :

ينطلق موضوع انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة من عدة منطلقات سياسية و قانونية و سرد تاريخي لأحداث تفسر الوضع الحالي للسلاح النووي و العلاقات الدولية و محددات القوة و الصدارة في تحديد مسار العلاقات الدولية في الوضع الدولي و عليه و جب طرح الإشكال التالي :

ما هي الأسباب التي أدت إلى تسارع انتشار السلاح النووي و ما هي الجهود الدولية للحد من انتشاره و منع الدول الغير نووية من امتلاكه ؟

و يمكن أن تتفرع على هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

-كيف بدأ ظهور السلاح النووي ؟

- ما هو السلاح النووي و ما هي أثاره الحربية ؟

- ما هي الاستعمالات المختلفة للسلاح النووي أو القدرة النووية ؟

- كيف انتشر السلاح النووي في العالم ؟

- ما هي المواقف الدولية من استعمال السلاح النووي ؟

- ما هي الجهود التي قامت بها الدول التي امتلكت السلاح النووي في الحد من انتشاره ؟

- ما هي الاتفاقيات أو المعاهدات التي عقدت من أجل الحد أو منع انتشار السلاح النووي ؟

- هل نجحت الجهود الدولية في الحد من انتشار السلاح النووي و ضبط التسلح ؟

الفروض :

- السلاح النووي تم اكتشافه من طرف علماء في الولايات المتحدة و له عدة استعمالات غير الاستعمال الحربي.

- القدرة النووية هي اكتشاف عظيم له مساوئ و محاسن عديدة .

- المواقف الدولية استنكرت السلاح النووي و لكن الدول سعت لامتلاكه نظرا لقوته التدميرية الكبيرة.

– سعت الدول المالكة للسلاح النووية إلى تشكيل نوادي و أحلاف من أجل احتكار السلاح النووي.

– الجهود الدولية لمنع انتشار و استعمال السلاح النووي فشلت في العديد من المناسبات.

– ظهور السلاح النووي أدى إلى استقرار النظام الدولي عبر خاصية الردع و أنقذ العالم من الحروب.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إبراز جملة من النقاط تتمثل في :

– الوقوف على مخاطر السلاح النووي و الآثار المترتبة عن استخدامه, و أهمية الحد من انتشاره و سوء استعماله.

– تفكك الاتحاد السوفييتي و تشكل النادي النووي و الحركات التي نشطت في أثناء الحرب الباردة التي قللت من إمكانية وقوع حرب عالمية ثالثة نووية.

– الوقوف على أحداث تاريخية منذ اكتشاف السلاح النووي و أهميته الحربية و أول استعمال للسلاح النووي ثم الجهود الدولية التي تصاعدت من أجل ضبط التسلح و منع الدول الغير مالكة له من امتلاكه حتى تكسب قوة السيطرة في العلاقات الدولية.

– التطرق لمسألة الردع في العلاقات الدولية و النادي النووي و أهمية الأمر في استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة.

منهج الدراسة :

نظرا لخصوصية الموضوع و أهميته في الدراسات الدولية و الإشكال الأساسي و التساؤلات الفرعية التابعة له تم اعتماد المنهج التاريخي لسرد أحداث ووقائع تاريخية و عرض تطور كل حدث و فضلا عن اعتماد المنهج التحليلي وتحليل الوقائع المثبتة تاريخيا و مقارنة الأحداث جغرافيا و زمنيا للوصول إلى تحليل واقعي للوضع الحالي في العلاقات الدولية و منطلق الجماعات الدولية في الاهتمام بالقضايا النووية.

الفصل الأول : مفهوم السلاح النووي وانتشاره أثناء الحرب الباردة

المبحث الأول: مفهوم الأسلحة النووية وأنواعها

تعتبر الأسلحة النووية أحدث أنواع أسلحة الدمار الشامل مقارنةً بالأسلحة البيولوجية والكيميائية ، وهي الأشد فتكاً من بينهم بالكائنات الحية وبالبيئة ككل. كما أن أثارها تتعدى الفترة الزمنية التي يتم استخدامها فيها لتتجاوزها بعشرات السنين غير آبهة بالحدود الجغرافية أو السياسية.

وقد كانت البداية في أوائل القرن الماضي عندما بدأ الإنسان باكتشاف التركيب الدقيق للذرة [1] ومكوناتها. فبإكتشاف ماهية التفاعلات والحركة داخل الذرة ، وانطلاقاً من مبدأ أن "المادة لا تفنى ولا تستحدث ، بل تتحول من صورة إلى أخرى" ، خطا العالم أولى خطواته على طريق إنتاج الطاقة النووية واستغلالها في الخير والشر على حدٍ سواء.

فبعد أن كان يتم اللجوء في الحروب والعمليات العسكرية لما يسمى بـ"المتفجرات التقليدية" ، وهي تلك التي تعتمد على حدوث تفاعل كيميائي سريع جداً يتيح للطاقة المصاحبة له أن تتبدد وينجم تكوّن كميات هائلة من الغاز تتمدد بتأثير الحرارة وتدفع ما أمامها مسببة الإنفجار ، وكل ذلك دون أن يطرأ على نواة الذرة أي تغيير يُذكر ، لم يَعُد هذا النوع من المتفجرات مُجدياً في ظل اكتشاف الطاقة النووية. فتحوّلت الأنظار إلى "المتفجرات النووية" التي تعتمد في انفجارها على طبيعة التغير الذي يطرأ على نواة الذرة ، فإن كان انقساماً في نوى الذرات تولدت عنه الطاقة ، نكون أمام قنبلة نووية. أما إن كان اندماجاً ، فسنكون أمام قنبلة هيدروجينية. وهذان هما نوعان للأسلحة النووية، ثالثهما هو القنبلة النيوترونية. والمشكلة هي أن التفاعلات النووية تدوم دون توقف فهي تبقى حية لمدة طويلة جداً ، بمعنى أنها تواصل سلسلة من التفاعلات تدوم بدوام وجود اليورانيوم في الذرة [2]

كيفية عمل الأسلحة النووية و مخاطرها:

لم يكن الإنسان يدرك مدى الخطر المحدق به وبما حوله عندما طوّر الأسلحة النووية واستخدمها لأول مرة.

فحتى صانعوها لم يكن لديهم أدنى فكرة عن هول قوتها المدمرة. كان ذلك واضحاً في رد فعل فريق البحث العلمي الأمريكي الذي قام بإجراء أول تجربة تفجير نووي في تاريخ البشرية في صحراء ترينتي للتجارب بولاية

---

(1)- د. مُحَمَّد زكي عويس ، أسلحة الدمار الشامل ، سلسلة اقرأ (611) ، دار المعارف ، 1996 ، ص (13).

(2)- نفس المرجع ، ص (14-15).

نيومكسيكو في 16جولية 1945. وكان من أبرز أعضاء هذا الفريق العالِم الأمريكي يوليوس أوبنهايمر الملقَّب بـ"أبي القنبلة" ، بالإضافة لعدد من علماء الذرة المتخصصين. وبالرغم من مدى علمهم جميعاً بالذرة وما ينشأ عن تفاعلاتها ، إلا أنهم لدى إجراء التفجير وانطلاق المارد المدمر ، وقفوا مذهولين من هول المنظر ، وصاح "أبو القنبلة" ذاك: "يا إلهي.. ماذا صنعت؟!"[1].

وتتمثل الخصائص التدميرية للقنابل النووية بأنواعها في ثلاثة آثار: الإنفجار ، الحرارة ، والإشعاع. ناهيك عن الغبار الذري والدخان الكثيف اللذان يغمران مكان الإنفجار لسنين عديدة وعلى مساحات شاسعة. فبدءاً بالإنفجار ، فإن الطاقة الناتجة عنه تحوّل المواد المستخدمة إلى غاز وبالتالي ينتج ضغط هائل ورياح شديدة السرعة تتكون نتيجة التمدد المفاجئ. يلي ذلك لمعان وميض وهاج أقوى من ضوء الشمس ، وتصل درجة الحرارة إلى عشرة ملايين درجة مئوية —وهي بذلك أعلى من درجة حرارة باطن الشمس– أما بالنسبة للإشعاع ، فتنطلق موجة قوية عاتية من الإشعاعات المميتة التي تبعثر الأتربة حيث تختلط هذه الأخيرة بها وبالتالي تكتسب خصائصها الإشعاعية وتباشر عملها في التدمير والخراب.

هذا وتتعدد مخاطر تلك الأسلحة العمياء بتعدد أنواعها. فالقنبلة النووية تحوي أشعة كفيلة بإتلاف طبقات الجلد وجعلها تتساقط الواحدة تلو الأخرى ، وإتلاف أنسجة الجسم الداخلية ، بالإضافة إلى أضرار بالغة تفني الكائن الحي بالتدريج ، كالأمراض الوراثية والحروق البالغة والسرطانات وفقر الدم ، هذا إذا انتظرت على الكائن الحي ، ولم تودي به على الفور. أما القنبلة الهيدروجينية ، فبفعل الحرارة الهائلة التي تولِّدها تستطيع تدمير ما يعترض طريقها سواء أكانت كائنات حية أم غير ذلك. يليها القنبلة النيوترونية، والتي لا تدمر المباني أو المنشآت، إنما تقتل جميع الكائنات الحية على الفور بفعل الإشعاع المتولد عنها والذي يخترق الأجسام الحية[2].

تعريف السلاح النووي:

يعرف السلاح النووي على انه كل سلاح يستخدم في وقود نووي أو نظائر مشعة الذي بتفجيره أو إحداث

---

(1)موسى زناد ، كابوس الحرب النووية والمصير البشري ، دار القادسية ، بغداد 1985 ، ص (11).

(2)د. محمّد زكي عويس ، مرجع سابق ، ص (20) ،

الغبار الذري هو: "مجموعات هائلة من الرقائق المشعة المختلفة الحجم والصفات منها ما مصدره مادة القنابل نفسها ومنها أتربة اكتسبت خاصية الإشعاع باندماجها في عمليات التفجير واختلاطها بالإشعاعات أثناء الإنفجار النووي. والغبار النووي قد يبقى عالقاً في الفضاء سنوات عديدة".

تغيير نووي أخر في وقوده النووي أو بواسطة النشاط الإشعاعي لوقوده النووي نتيجة للنشاط الإشعاعي للنظائر المشعة ,يسبب تدمير شامل أو إصابات شامله أو تسمم شاملا يقع تحت هذا التعريف كل حيلة آو اختراع آو جهاز أو ماده وضعت في كليتها من اجل أي سلاح يتضمن هذا التعريف[1]

كما عرفته محكمة العدل الدولية النووية بأنها : أجهزه متفجرة ينتج عنها طاقه كبيره تتم من خلالها تفاعلات نوويه بالاندماج أو الانشطار تنبعث منها حرارة شديدة وإشعاع قوي يتسبب في تدمير العمران كله و كذا يسبب أضرار للنظام البيئي ويتجه البعض إلى تعريفها من خلال التعرض لخصائصها وأثاره على انه تدمير فتاك يستخدم عمليات التفاعل النووي من خلال عمليه الانشطار و الاندماج النووي فان القوه التدميرية للقنبلة النووية صغيره الحجم تفوق بكثير بما سواها من قوه انفجار اكبر القنابل التقليدية بحث تكفي لزوال مدينه بأكملها[2]

فالسلاح النووي من اشد أنواع أسلحه الدمار الشامل وأكثرها فتكا,فيجعل من الدول العمل قصد امتلاك مثل هذه الأسلحة ذات التدمير الشامل باعتبار أن الأسلحة النووية تتمتع بقوه تدميرية كبيرة الآثار التي تنتج عنها في حال استخدامها تفوق غيرها من الأسلحة الكيماوية و الأسلحة البيولوجية

أنواع الأسلحة النووية :

القنبلة الذرية : و هي ما يطلق عليها قنبلة الكيلو طن تقدر قوه انفجارها ما يعادل قوه انفجار الآلاف من الأطنان من مادة TNT وتستخدم كأسلحة تكتيكيه يتم قذفها بمقاتلات قاذفه للهجوم على أهداف صغيره مثل المطارات ومصانع الأسلحة ومواقع الصواريخ وغيرها مما يحسم نتائج المعارك[3].

القنبلة الهيدروجينية : هي سلاح نووي أخر اشد قوه وأعظم فتك من القنبلة الذرية فالقنبلة الهيدروجينية تمتاز في القدرة التدميرية العالية لأن الطاقة الناتجة عنها تزيد عن انفجار القنبلة الذرية بمئات الأضعاف.

القنبلة النيوترونية : القنبلة النيوترونية هي قنبلة هيدروجينية مصغرة اقل قوة من القنبلة الهيدروجينية العادية

---

(1)-محمد زكي عويس . مرجع سابق ص 64

(2)-ممدوح حامد عطية ,الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية في عالمنا المعاصر ,ط1,دار سعاد الصباح ' الكويت , 1992, ص 23

(3)-محمود الحجازي محمود ,حيازة و استخدام الأسلحة النووية في ضوء احكام القانون الدولي , مطبعة العشري ,.2005. ص10

تصدر عنها أشعة نيوترونية ذات سرعة فائقة تخترق جسم الإنسان و باقي الكائنات الحية و تقتلها بينما لا تؤثر على المباني و المنشآت , و يتم استعمالها في المعركة نضرا للأضرار التي تلحقها بالجيش دون إن تلحق الضرر بالمباني.

الأسلحة النووية التكتيكية : عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير ترسانتها النووية وبدأت بالاهتمام في إنتاج ما يعرف بالأسلحة التكتيكية الأقصر مدى التي تصيب أهدافها في زمن و جيز وهي أسلحة تتمتع بدقه عاليه في إصابة أهدافها الأمر الذي دفع بروسيا من اجل تركيز أبحاثها على تجربه على هذا النوع من الأسلحة التكتيكية ورغم أن المعلومات الرسمية عن عدد هذه الأسلحة قليل بصوره عامه على البيانات الصادرة عن روسيا والتقارير الأمريكية التي أعدها مجموعه من الخبراء الأمريكيين تقريبا من هذه الأسلحة من أنها تقدر ب 9700 سلاحا نوويا فان كل من الصين وفرنسا وبريطانيا حذت حذو سابقتيها من الدول النووية بتطوير ما لديها من أسلحة نوويه تكتيكيه إلا أن أسلحتها لا ترقى إلى مستوى التسلح لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللتان تتسابقان نحو مزيد من امتلاك وتطوير هذه الأسلحة بالاعتماد على كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا النووية'

المبحث الثاني : الظروف التاريخية لانتشار السلاح النووي أثناء الحرب الباردة

مفهوم انتشار الأسلحة النووية : إن الانتشار النووي[1] يعبر عن زيادة انتشار التكنولوجيا العسكرية التي

تستطيع بها الدول إنتاج أسلحه نووية و نميز بين نوعين من الانتشار النووي و هما : الانتشار الأفقي و يعني

انتشار الأسلحة النووية في دول لم تكن تمتلكها, أما الانتشار الراسي يعني زيادة في كميه ونوعيه مخزون إنتشار الأسلحة النووية في دول لم تكن تمتلكها، اما الإنتشار الراسي يعني زيادة في كمية و نوعية مخزون الأسلحة النووية في دول لم تكن تمتلكها, أما الانتشار الراسي يعني زيادة في كميه ونوعيه مخزون الأسلحة النووية لدى المالكة للأسلحة النووية.[2]

ولاشك من وجود العديد من الأسباب التي كانت حافزا ودافعا للدول نحو امتلاك السلاح النووي لتصبح دولا

---

(1)-عمرو رضا بيومي ,مرجع سبق ذكره،ص152.

(2)-سوزان معوض غنيم, النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الإغراض السلمية . دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية ,مصر ,2011 ص28

نووية أو تمتلك القدرة على ذلك سيما ما أفرزه السلاح النووي من اثر على الساحة الدولية نتيجة قوته التدميرية الكبيرة[1].

شكل الانفجار النووي الأول مدينتي هيروشيما وناكازاكي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إذانا لبداية عصر جديد لم تعرفه العلاقات الدولية و هو عصر سباق التسلح النووي وبحسب معاهده انتشار الأسلحة النووية تعد دولة نووية كل دولة قد جربت وفجرت سلاحا قبل 1 جانفي 1968[2] أي يقتصر هذا التعريف على خمس دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية, الصين, الاتحاد السوفيتي, بريطانيا, فرنسا, وقد قامت هذه الدول بالتوقيع على هذه المعاهدة والجدير بالإشارة أن هذه الدول النووية المعترف بها في اتفاقيه عدم انتشار الأسلحة النووية هي نفس الدول المالكة في حق الفيتو وهي في نفس الوقت دول أعضاء النادي النووي.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكيةِ أول دوله استطاعت صناعه القنبلة الذرية في عام 1945 وقد نجحت في صناعه قنبلتين اخرتين تم إلقاء إحداهما على مدينه هيروشيما في السادس من أوت عام 1945 والثانية على مدينه ناكازاكي في التاسع من أوت 1945 و في مايو 1956 أجرت تفجيرها الجوي الأول لقنبلة هيدروجينية وعادل قواتها خمسة عشرة ميجا طن على ارتفاع ثلاثة أميال[3], أدركت هنا روسيا ضرورة تحقيق الموازنة الدولية سيما أن مثل هذا الوضع شكل هاجسا من الخوف وعدم الأمن مما جعلها تبادر للرد على التفجير النووي الأمريكي تشعر بالأمن حتى تتمكن من امتلاك السلاح النووي, وقد أجرت أول عملية تفجير نووي بنجاح في 23 سبتمبر عام ,1949 ,ليشهد العالم تنافسا كميا ونوعيا يغذيه التطور العلمي والتكنولوجي لعبت فيه الإرادة السياسية دورا أساسيا من تشريع وتوجيه التنافس من اجل التسلح[2] .بالنسبة

(1)- على الرغم من أن مفهوم الانتشار النووي المقصود به انتشار الأسلحة النووية وليس انتشار القدرات النووية إلا انه يوجد تيار يعتبر أن انتشار القدرة النووية لا يقل أهميه من الأسلحة النووية, بل انه يمثل الظاهرة الأهم في عمليه الانتشار الطبيعة المزدوجة للطاقة النووية في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد الدول النووية إلى ثمانية دول فقد وصل عدد الدول التي لديها برامج نوويه إلى 60 دوله أما عدد المفاعلات النووية فقد بلغ 485 مفاعلا نوويا إضافة إلى 108 مفاعل تقريبا تحت الإنشاء. د/ محمد عبد السلام, الانتشار النووي اخطر مفاهيم العلاقات الدولية, مصر, القاهرة , 2007 ,ص 22 و 23

(2)- نفس المرجع, ص19

(3)-المادة 1 الفقرة 3 من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1967

لبريطانيا ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا كحليف لها في إنتاج وصناعه السلاح النووي و في 3 أكتوبر عام 1952 قامت بريطانيا بإجراء تجربتها النووية الأولى في المحيط الهادي وكان من شان هذا التفجير ان فتح باب التعاون والتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في المجال العسكري بل انه سمح لي بريطانيا أن تكون شريك أساسي في المفاوضات الدولية حول التسلح[1]

و بالنسبة لفرنسا لعل السياسة التي انتهجها الجنرال ديغول في فرنسا بان جعل من اهتمامه امتلاك السلاح النووي و أن ينقل بلده من الطموح إلى حقيقة واقعيه تجسدت في قوه نوويه عالمية رابعة على الصعيد العالمي إذ تبنت ألإستراتيجية النووية في ظل العلاقات الدولية كوسيلة ردع يبرز نقلتها من الضعف إلى القوه و قدرتها المتطورة في مجال التحكم في الذرة وليس بان تصل إلى نفس مستوي من هو في مواجهتها ولكن توفير القدرات اللازمة على الانتقام و الرد المناسب لكل من تسول له نفسه على القيام بعدوان عليها وحققت فرنسا تفجيرها النووي في عام 1960 في صحراء رقان الجزائرية[2] رغم القرار 1379الذي تضمن دعوه فرنسا للامتناع عن إجراء التجارب النووية وأعربت العديد من الدول قلقها من هذه التجارب إلا أن ممثل فرنسا لدى الأمم المتحدة شرح موقف حكومته بان وضع حد للتجارب النووية غير مقبول مالم يكن في إطار نزع السلاح الشامل وان ذلك لا يتحقق إلا عندما توقف القوى النووية الكبرى على زيادة مخزونها من التسلح وتبدأ بتخفيضها تحت رقابه دوليه, أما الصين فلحقت بركب الدول النووية بتفجيرها النووي في عام 1963 عام 1968 و تمكنت من تطوير ترسانتها النووية في إطار برنامج تحديث طويل الأجل قصد تعزيز قدراتها النووية وتمتلك الصين الآن ما يقارب 240 سلاح نووي[3] .

---

(1)- عمرو رضا بيومى, القدرات النووية الإيرانية, دار النهضة العربية, القاهرة, 2002ص74

(2)- شانون كايل, القوات النووية في العالم التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, الكتاب السنوي لعام ,2012 مركز دراسات الوحده العربيه, بيروت, 2012 ص417-416

(3)-Jean francois Gulhaudis . relations international contemporaines.2 éedition . litec. paris . p680

المبحث الثالث : الاتفاقيات الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية أثناء الحرب الباردة

تتعلق اغلب الاتفاقيات التي جرى إبرامها منذ 1945 المجال النووي بما يعرف باسم التحكم في الأسلحة (arms control) وليس بنزع السلاح بالمعنى الحقيقي للكلمة. التحكم بالأسلحة النووية لا يقتضي تخفيف الترسانات الموجودة, بل هو فقط اتفاقات تتعلق بمنع بعض الوسائل أو تضييق مجال بعض الممارسات أو تحديد سقف المجال, و لا ينبغي تجاوزها لأحد من الفريقين المعنيين وقد كانت المعاهدة حول القوه النووية الوسيطة المبرمة في عام 1987 أول اتفاقيه حقيقية لنزع السلاح النووي علما انه لا هذه الاتفاقية ولا تلك التي تلتها نصت على التخلص من الشحنات النووية ذاتها نظرا لصعوبة من ذلك. [1]

شهد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 حدث له أهمية كبرى على الصعيد العالمي و هو إنشاء منظمه الأمم المتحدة الذي حدد ميثاقها وأهدافها في حفظ السلم والأمن الدوليين ونبذ كل الوجود للقوة في العلاقات الدولية ولقد تزامن ذلك مع وقوع كارثة لم يشهد لها مثيلا وهي إلقاء القنبلتين الذريتين على كل من مدينتي هيروشيما وناكازاكي في اليابان. لقد كان هول قنبلة هيروشيما عامل موجها إلى ضرورة التعاون الدولي من اجل قصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية فقط, فالرئيس ترومان مصدر قرار قصف هيروشيما بالقنبلة الذرية بالاشتراك مع رئيس وزراء المملكة المتحدة ورئيس وزراء كندا تصريحا مشتركا في 15 نوفمبر 1945 أكدوا فيه على خطورة استخدام الاكتشافات العلمية الحديثة في الحرب التي تقع على عاتق الدول المتقدمة وسائل اتخاذ خطوات لمنع استخدام الطاقة النووية في الأغراض الحربية وفي نفس البيان ثم اقترح إنشاء لجنه خاصة تابعه للأمم المتحدة تعمل استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية واستغلالها على نطاق واسع في الإغراض الصناعية وفي نهاية البيان ناشد مصدرو القرار (كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا وبريطانيا) جميع دول العالم أن تدرك أن سيادة القانون الدولي ومنع الحرب أصبح ضرورة لا بديل عنها ولا يحققها إلا تعذيب منظمه الأمم المتحدة واحترام سلطتها من خلق الثقة المتبادلة بين البلدان وقد كان لهذا البيان صدر كبير بين دول العالم سواء النووية أو غير النووية استغلال الطاقة النووية في الإغراض السلمية واستبعاد استخدامها في الإغراض العسكرية[2].

---

(1)- السلاح النووي بين الردع و الخطر ,برونو تيرتيري,ترجمة عبد الهادي الإدريسي هيئة أبو ضبي لثقافة و التراث ' الطبعة الأولى 2011.ص145

(2). راجع للمزيد من التفاصيل حول نتائج استخدام الطاقة النووية في الإغراض العسكرية, مارك,أ, هارول, الشتاء النووي أثار الحرب النووية على الانسانية والبيئة, ترجمه سمر منصور, دار للنشر والترجمة, بيروت

قدمت من وقت إلى أخر مقترحات حول مسالة وقف التجارب النووية في أشكال مختلفة كقرارات لوقف التجارب من طرف واحد وأخرى متفق عليها, والاتفاق على عتبه نوويه لا يجوز تخطيها ويحضر بعدها جميع التجارب الجوفية بقرار أو دون قرار فهذه العتبة تدريجية مع تقدم تقنيات التحقيق كما اتخذت تدابير مؤقتة لإنقاص عدد وضخامة التجارب النووية لحين إلغائها نهائيا. قد عرفت الفترة الممتدة من 1955 إلي 1958 اهتماما كبيرا في هذا المجال وذلك بعد أن أفزع تضاعف التجارب النووية في الهواء الطلق و وقوع أحداث بالقرب من مواقع التجارب الرأي العام, وقد استنتجت اللجنة العلمية للأمم المتحدة الخاصة بدراسة أثار الإشعاعات عام 1955 أن الوسيلة الوحيدة لمكافحه خطر الإشعاعات النووية هي منع جميع التفجيرات النووية التجريبية وفي ابريل 1958 قررت الحكومة السوفيتية وقف التجارب النووية من جانب واحد و دعت الدول الغربية في الاستجابة المماثلة, محتفظة بحق استئناف التجارب في حال لم توقف الدول الغربية تجاربها ما حدث بالفعل[1], اثر ذالك كانت قد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمقترحات جديدة وتم تبادل رسائل بين ازن هاور و خروتشوف حيث تم الاتفاق على عقد مؤتمر خبراء من ثمانية بلدان هي : الاتحاد السوفيتي, هولندا, تشيكوسلوفاكيا, رومانيا, فرنسا كندا, بريطانيا, والولايات المتحدة الأمريكية. و قد تم عقده بالفعل في الفترة من 1جويليه الى 21 أوت 1958 خلص فيه الخبراء انه من الممكن تقنيا إنشاء مراقبه فعاله لكشف وتعيين التفجيرات النووية بما في ذلك التفجيرات المنخفضة يقصد بالتفجيرات المنخفضة التفجيرات التي تتراوح من 1 إلى 5 كيلو طن , و في أكتوبر 1958 مع بدء مؤتمر الخبراء الثاني وفقط الدول النووية الثلاث الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جانب واحد على وقف التجارب النووية و واصلت ذلك على أساس طوعي.[2]

جهود الدول الغير نووية لنزع السلاح النووي:

لقد ألحت الدول غير النووية منذ انعقاد الدورة الأولى للأمم المتحدة عام 1946 على ضرورة وقف تجارب الأسلحة النووية كما اشتركت في ميزان و مفتوضات و مؤتمرات دائمة ذات صلة بنزع السلاح النووي.

كانت بداية هذه الجهود عند تشكيل لجنه التفاوض في ماي 1945 بموجب قرار من الولايات الأمريكية

---

(1)-Bruno Barillot : les essais nucléaires francais 1960 – 1966 : conséquances sur L'environnement et la sante ; lyon / France 1996 p 26

(2) – مُحَّد عبد الله مُحَّد نعمان , ضمانات استخدام الطاقة النووية في الإغراض السلمية, دار النهضه العربيه, القاهره مصر, 2001 ص 72

وبريطانيا بالاتفاق مع فرنسا لضم بعض الدول غير النووية إليها ثم اختيرت كندا ,بلجيكا ,اتحاد جنوب إفريقيا, استراليا والبرتغال ,وسميت بلجنة تفاوض الثماني, وتعرضت هذه الأخيرة لعدة انتقادات سواء بسبب الشكل الانتقائي الذي اتخذته أو لأسباب أخرى منها :

1- الدول المختار جميعا إما لمنظمة حلف الشمال الأطلسي أو الكومنولث البريطاني او لهما معا وهو ما يؤثر على مصداقية أهمية اللجنة

2-عدم تمثيل دول الشرق الأوسط أو الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية

3- عدم تمثيل بعض الدول أوروبا الغربية رغم تقدمها في التكنولوجيا النووية

4- عدم تمثيل الدول الغنية بالخامات النووية في الهند والبرازيل

على اثر هذه الانتقادات سمحت الولايات المتحدة وبريطانيا بدور اكبر لبعض الدول الأخرى بالاسهام في الحد من التسلح النووي و توجيه الطاقة النووية للاستخدام السلمي,وذالك بتوسيع اللجنة السابقة لتشمل كل من الاتحاد السوفيتي ,تشيكوسلوفاكيا ,الهند والبرازيل وبالتالي تمثيل مناطق جديدة,و سميت الجنة الجديدة ب "مجموعه العمل".

حيث نشطت في الفترة من فيفري إلى افريل 1956 إلا أنها كانت كافيه لانجاز عملها,فهي لم تبدأ من الصفر بل واصلت مسيرة جهود لجنة تفاوض الثماني حيث قامت بدراسة مشروع الوكالة الدولية المعد من طرف اللجنة سابقا و بعد مناقشه جميع الآراء ألمقدمه في الدورة العاشرة للأمم المتحدة عام 1955, و اقتراحات الدول الأعضاء تم التوصل اتفاق جماعي في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية و اقرار دستور لها في 23 أكتوبر 1956 والذي أصبح ساري المفعول منذ 29 جويلية 1957 وقد ساعد في إنشاء الوكالة عده عوامل نذكر منها[1] :

1- موافقة الإتحاد السوفيتي.

2- فصل موضوع نزع السلاح الشامل عن موضوع الإستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

3- إجراء المفاوضات على مراحل.

4قبول الدول النامية بمبدأ الرقابة ألدولية مع علمها أنها ستطبق عليها وحدها وذلك مراعاة لمصالحها

(1)- محمود ماهر محمد ماهر, نظام الضمانات للاستخدامات السلمية للطاقة النووية, دار النهضة العربية, القاهرة, 1980 ص 56

لاقتصادية الملحة, و عدم وجود نية مبيته لامتلاك السلاح النووي .

كما انضمت معظم دول العالم إلى معاهده منع الانتشار 1968 حيث انضمت لها جميع الدول العربية الأمر الذي جعلها تتعرض لعده الضغوطات,فهي معرضة مرارا إما للعقوبات بدعوة خرقها أو التهديد من الدول الغير أطراف في هذه المعاهدة امتلاك هذا السلاح النووي وتهدد استخدامه وكانت حجج هذه الدول إلى عدم الانضمام للمعاهدة تتراوح بين عدم كفاية الضمانات المطالب بها من قبلها ,و بين دوافع أخرى خفيه ومعروفه.[1]

(1)- محمود ماهر محمّد ماهر, المرجع السابق, ص 84

الفصل الثاني: أنواع انتشار الأسلحة النووية

المبحث الأول: انتشار القدرات النووية

تشير الدلائل في فتره ما بعد الحرب الباردة إلى تزايد ظاهره انتشار أسلحة الدمار الشامل بحيث لم تعد المسالة تتمثل في كيفيه منع الانتشار في كيفيه التعايش مع هذه الأسلحة.

وبالرغم من النتائج الايجابية التي حققها نظام عدم الانتشار فتره الحرب الباردة حيث لم تظهر دول نووية جديدة, تبددت الآمال بعد التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في ماي 1998 إذ عدها البعض ضربه لنظام عدم الانتشار. ونتيجة لذلك أصيبت الدول الكبرى بخيبة أمل شديدة بوصفها الدول الراعية لنظام عدم الانتشار ,وأدركت منذ هذا الوقت بأن حقبه جديدة في العلاقات الدولية قد دخلت اخذ يطلق عليها بالعصر النووي الثاني.و تزامن ذلك في العام نفسه إطلاق إيران لصاروخ شهاب 3 وإطلاق كوريا الشمالية لصاروخ تايبودونغ, صواريخ لها القدرة على ضرب أهداف في الدول المجاورة لها.

فضلا عن ذلك تشكل تغاضي الولايات المتحدة وبقيه الدول الكبرى النووية عن البرنامج النووي الإسرائيلي قلقا لدى جميع دول المنطقة العربية إذ إن استمرار إسرائيل في تطوير القدرات النووية والصاروخية يشكل تهديدا للأمن القومي العربي.

ا-البرنامج النووي الإيراني

على الرغم من أن بداية البرنامج النووي الإيراني تعود إلى عام 1974 حيث تعاقدت إيران مع فرنسا في مساعدتها في عمليات تركيز اليورانيوم ومع ألمانيا حيث اتفقت مع شركه سيمنس على إنشاء مفاعل نووي في مدينه بوشهر إلا أن النشاطات النووية الحيوية بدأت بعد حرب الخليج الثانية في عام 1992 استطاعت إيران أن تنشأ مفاعلا نوويا " 5 ميجاواط" استهداف القيام بأعمال و دراسة نووية و سرعان ما خضع لتفتيش نتيجة للضغوط الدولية وفي عام 1993 وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين " 300ميجاواط "قرب مدينة بوشهر وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال ممارسه الضغط على الحكومة الصينية دون إتمام الاتفاق وفي جانفي 1995 وقعت إيران اتفاقيه مع روسيا تقوم بموجبه الأخيرة بتسليم مفاعلين "الف ميغاواط" تم إنشاؤها في مدينه بوشهر مقابل مليار دولار.[1]

ب-القدرات الصاروخية الإيرانية

(1) -تميم هاني خلاف" القدرات النووية الإيرانية : المنظور الدولي والإقليمي" السياسات الدولية, العدد 142 ,اكتوبر 2000, ص 151

بدأت الجهود الإيرانية لامتلاك قدرات صاروخيه متطورة خلال الحرب العراقية الإيرانية حيث عملت إيران على زيادة تعاونها أن ذاك مع الصين وكوريا الشمالية وحصلت منهما على صواريخ (سكودب) و (فروج 7)كما عملت بالتعاون مع هاتين الدولتين على إيجاد أساس برنامج مستقل لإنتاج الصواريخ البالستية و تمكنت من تصنيع نماذج لصواريخ مشتقه من صواريخ فروج مثلا (شاهين 1) و(شاهين 2) وفي فتره ما بعد الحرب مع العراق استمرت إيران بالتعاون مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية و امتد التعاون الى جميع مجالات التطوير الصاروخي وكانت للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها هذه الدول الثلاثة دورا هاما في تشجيعها على التعاون مع إيران في هذا المجال الصاروخي.[1]

البرنامج النووي لكوريا الشمالية :

بدا البرنامج النووي لكوريا الشمالية منذ منتصف الخمسينيات و توجد في كوريا الشمالية مناجم لإنتاج اليورانيوم يصل مخزونها الى 40 مليون طن عالي ألجودة. و في منتصف الستينيات أنشأت كوريا الشمالية مفاعل طاقه نووية في بونج بيون و قام الاتحاد السوفيتي ببناء مركز أبحاث الطاقة النووية بجوار هذه المدينة. و في عام 1974 قامت كوريا الشمالية بتطوير المفاعل النووي IRT2M ليماثل المفاعلات المتوفرة لدى الاتحاد السوفيتي السابق وفي بداية الثمانينيات بدأت كوريا الشمالية في التركيز على استكمال البرنامج الخاص بخدمات الطاقة الذرية للأغراض العسكرية وبدأت إجراء التجارب المعملية من اجل إنتاج اليورانيوم المصنع (المحول) وفي عام 1985 أعلنت الولايات المتحدة أن كوريا الشمالية استطاعت أن تبني مفاعلا نوويا لإنتاج الوقود المخصب في المنطقة 90 كم شمال بيونغ يانغ. وفي العام نفسه وقعت كوريا الشمالية على معاهده حظر انتشار الاسلحة النووية وفي سبتمبر 1989 نشر تقرير مفاده أن بإمكان كوريا الشمالية إنتاج أسلحة نووية خلال خمس سنوات, كما يتوفر لديها الوسائل اللازمة لاستخدام هذه الأسلحة وفي يوليو 1990 نشرت الواشنطن بوست تقرير ذكر فيه أن المفاعل النووي في بونج بيون اليوم يستطيع فصل البلاتينيوم من الوقود النووي وأكد التقرير أن كوريا الشمالية استطاعت تكمله برنامج الخاص بنتائج الوقود المخصب اللازم لإنتاج الأسلحة النووية و أن لها كمية من اليورانيوم المخصب تكفي لإنتاج قنبلتين نوويتين[2]

وترى مصادر أمريكية بان كوريا الشمالية لم تلتزم في يوم من الأيام بمعاهده الحد من انتشار الأسلحة النووية

التي انضمت إليها في العام 1985 وقد تم تأجيل توقيع اتفاقيه الضوابط التي تسمح للوكالة الدولية لطاقه

---

(1)- احمد ابراهيم محمود "إيران تطوير الصواريخ البالستية " السياسة الدولية, العدد 136 ,ابريل 1979 ص 295

(2) - عبد الرحمن الهوا ري, "الصناعة العسكرية لكوريا الشمالية و علاقتها بمنطقه الشرق الاوسط " السياسة الدولية,عدد 140 ,ابريل 2000 ص 209- 210

الذرية بتفتيش برنامجها النووي حتى العام 1992 وعندما أشارت أعمال التفتيش التي جاءت متأخرة جدا إلى الكوريين الشماليين أنهم يخفون مواد نوويه.أصبحت كوريا الشمالية اليوم أول دوله تعلن انسحابها من معاهده حظر انتشار الأسلحة النووية و بسبب إقناع الولايات المتحدة لكوريا الشمالية تم تعليق دالك الانسحاب في العام 1993 قبل يوم واحد من سريان مفعوله, ولكن وفقا للإطار الذي تفاوضت كوريا الشمالية بشأنه مع الولايات المتحدة في العام 1994. منعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إجراء عمليات التفتيش التي طلبتها. عندما انهار اتفاق الإطار كليا في أواخر العام 2008. انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة وتفاخره بأنها بدأت ببناء قوة ردع نووية. [1]

البرنامج النووي الهندي :

في عام 1995 تم إنشاء أول مفاعل نووي 1 ميغا واط يعتمد على وقود نووي عالي الاغناء تم استيرادها من انجلترا وفرنسا حيث بدأ بتشغيله عام 1956. وفي ديسمبر من العام نفسه صفقه الهند مع كندا على قيام الأخيرة بإنشاء مفاعل نووي كندي بقوه 40 يتم تشغيل اليورانيوم الطبيعي. وفي عام 1957تم تشغيل مصنع لإنتاج اليورانيوم من خامات محليه. وفي عام 1960 تم تحضير الوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل النووي الكندي حيث بدأت الهند تحصل على الوقود النووي منذ 1964. وبذلك تكون الهند قد استكملت دوره الوقود النووي على المستوى البحثي و التجريبي معتمدة على الذات. وكذلك أيضا أول دوله تمتلك التكنولوجيا النووية كاملة بعد الدول النووية الكبرى وفي الفترة 1947 -1974 أخذت الهند تجري عمليات فصل البلوتونيوم في مصنع إنتاج البلوتونيوم ثم توقف العمل به لفترة طويلة حتى يتم تطويره و قد تم تقدير طاقه إنتاج البلوتونيوم من المفاعل النووي الكندي الصنع 10,5 كيلوغرام حيث يقدر ما أنتج بحوالي 80 كيلوغراما أي ما يكفي لصنع 16 قنبلة نوويه[2] .

لقد أجرت الهند تفجيرها الأول عام 1974مشيره إلى انه سلمي. وترتبط هذه النوعية بتفجيرات اختبارية تطبيقية لأغراض المشاريع الهندسية الكبرى, المتصلة بالتشييد أو التعدين أو شق القنوات. إلا انه لا يوجد فارق عملي بين الجهاز النووي السلمي و الجهاز النووي العسكري فالنظرية واحدة والتركيب واحد. وفي عام 1998 أجرت الهند خمسة تجارب نووية و بذلك أصبحت دولة نووية معلنة.

---

(1)- كونغدان اوه و رالف س .هاسيغ " كوريا الشمالية دوله مارقة خارجه حظيرة الحد من انتشار الأسلحة النووية" اجنده السياسة الخارجية, المجلة الكترونية, وزارة الخارجية الأمريكية 2005 ,ص 2

(2) - ممدوح عطية "القدرات النووية الهندية وتطورها السياسة الدولية", العدد 133, يوليو 1998, صفحه 244

البرنامج النووي الباكستاني :

في عام 1960 تم إنشاء معهد باكستان للأبحاث النووية التكنولوجية, وأقامت كندا مفاعلا نوويا في ذلك الوقت, ثم أخر اسم كاندو في مطلع السبعينات, و كان هدفه الحصول على ماده البلوتونيوم 239 ونتيجة لتدخل الولايات المتحدة توقفت كندا عن الاستمرار في ذلك البرنامج. في حين اتفقت الباكستان مع فرنسا على إمدادها بمحطة نوويه متقدمه وذلك طبقا للحسابات بينهما. وقد قامت فرنسا بإنشاء محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية لخدمه العاصمة في عام 1976, ثم تطور الأمر إلى بناء مفاعل نووي فرنسي قادر على إنتاج بلوتونيوم نقي مما يستخدم في الأسلحة النووية أنشئ في منطقه شازما جنوب غرب العاصمة إسلام أباد بواسطة ذو الفقار علي بوتو. وقد تم إيقاف سريان العقد نتيجة لخضوع فرنسا للضغوط الأمريكية و تم سحب كل الخبراء الفرنسيين من باكستان. لقد ساهمت ليبيا في تمويل 60 بالمائة من اجمالى استثمارات المشاريع النووية الباكستانية وذلك نتيجة لقطع المعونات الاقتصادية الأمريكية في عام 1976 [1]وهناك محطة اغناء رئيسيه ذات قدره غير معروفه بمنطقه سهالا .كما توجد هناك منشأة نووية كبيرة في كاهوتا لتخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي قادر على إنتاج 45 كيلو غرام من اليورانيوم 235 كل عام أي ما يكفي لإنتاج قنبلة نوويه بقوه 20 كيلو طن كل عام وقد أفادت تقارير الاستخبارات بأن باكستان قد قامت بإجراء تفجيرات نووية في يونيو 1983 ,وتفجير أخر اجري لحساب باكستان في الصين في شهر يوليو تموز 1985 وتفجير ثالث عام 1986 في سبتمبر غير معلوم تفصيلات عنها. و تدبر باكستان الحصول على الوقود النووي من الوقود الخام من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والنيجر والصين إضافة إلى ما تستخرجه من خام الفوسفات من يورانيوم كما في الأسلوب الإسرائيلي . هذا فضلا عن توفر اليورانيوم في منطقه بلوشستان الباكستانية. ولدا باكستان حوالي 250 طنا من الوقود المحترق فضلا عن إنتاجها حوالي 22 طن سنويا وتفيد المصادر الغربية أن لدى باكستان القدرة على إنتاج من 10 إلى 20 قنبلة نووية قدرة كل منها من خمسة إلى عشرة كيلو واط أو عشرة قنابل عياريه 20 كيلو طن. ومن الجدير بالذكر أن باكستان تتبع نفس الأسلوب الصيني في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم 235 وليس فصل البلوتونيوم 239 مما يسهل تماما عمليات التعاون النووي و العلمي والفني والهندسي والكيماوي الالكتروني بينهما.

وكذلك نجحت باكستان من امتلاك حواسب الكترونية فائقة القدرة تمكنها من تصغير الكتلة الحرجة حتى[2]

نصف كيلو طن بما يمكن معه وضعها على الصواريخ ارض ارض والمدفعية صغير العيار وهذه الحواسيب يمكنها توفير إجراء تجارب نوويه لتقدير قوه الانفجار المطلوبة. [1]

---

(1) – ل أ م ح م ممدوح عطية,مرجع سابق, ص 242

البرنامج النووي الإسرائيلي :

توجد في إسرائيل المفاعلات الآتية

1.مفاعل ديمونة وقدرته 26ميجا واط و وقوده هو اليورانيوم الطبيعي ويستخدم الماء ثقيل كمهدئ و ثاني أكسيد الكربون كمبرد ويعتبر من الأنواع الصالحة لإنتاج البلوتونيوم 239 الذي يستخدم في الإنتاج الحربي و يحتاج هذا المفاعل لتشغيله بطاقته القصوى إلى 24طنا من اليورانيوم الطبيعي يستخرج من هذه الكميه 7,2كيلوغرام من البلوتونيوم.[1]

2.مفاعل ناحا سوريق ويعمل بوقود عبارة عن مزيج من اليورانيوم المخصب والكربون, ورغم صغر حجمه إلا انه يمكن الاستفادة به. وقد تم تشغيله عام 1966 حيث يقوم بفصل و تنقيه البلوتونيوم من الوقود المحترق.

3.هناك بعض أقسام معهد وايزمان براحبوت و معهد التخنيون بحيفا و الجامعة العبرية بالقدس يجرى فيها بحوث تتعلق بالطاقة الذرية وتنسق هذه البحوث مع برنامج مؤسسه الطاقة الذرية الإسرائيلية يكمل كل منهما الأخر.[2]

تقوم إسرائيل بشراء كميات من اليورانيوم في السوق العالمي بخاصة السوق الغربي والإفريقي, و قد أمدت جنوب إفريقيا إسرائيل بكميات من اليورانيوم الطبيعي دون الإعلان عن ذالك في نطاق برنامج التعاون بين إسرائيل و حكومة الأقلية البيضاء السابقة كم تحصل إسرائيل على اليورانيوم بطرق غير مشروعه مثل سرقة 200رطل من اليورانيوم المخصب من معمل مؤسسة المواد والمعدات النووية في "ابولو ولاية بنسلفانيا" و مثل سرقة شحنة الباخرة شيزر بروك من اليورانيوم [3]. وتقوم إسرائيل بإجراء تجارب على طرق جديدة اقتصادية لتركيز اليورانيوم الطبيعي لتوفير كميات الكهرباء و التي تستخدم بشكل كبير في الطرق الأخرى المعروفة كما تمكنت من إنتاج الماء الثقيل و تسعى إلى استخلاص البلوتونيوم.

لقد اتبعت إسرائيل سياسة الغموض حول برنامجها النووي العسكري, إذ أنها لم تفصح عن ماهية هذا البرنامج و لم تعلن عن امتلاكها للسلاح النووي و تسعى بذالك إلى إضفاء قدر كبير من الشك حول برنامجها النووي.

---

(1)- كمال شديد" القدرات النووية الباكستانية وتطورها" السياسة الدولية. العدد 133. يوليو 1998. ص 247- 248

(2)- أمين حامد هويدي" الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي و الردع النووي" بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية. 1983 .ص 116- 117

(3) - المصدر السابق , ص 108

و الغاية من وراء ذلك جعل العرب يعيشون في حاله خوف ويأس بعدم المجازفة في الحرب معها و قبول شروطها بالسلام. كذلك أن عدم الإعلان عن قدراتها النووية يتناقض مع سياسة عدم الانتشار التي تسعى إليها واشنطن. وقد يكون الدافع هو خشية إسرائيل من وجوب تدخل الهيئات الدولية لغرض التفتيش. [1]

أما رد فعل الولايات فكان السكوت عن البرنامج النووي الإسرائيلي, وان الإدارات الأمريكية أهملت عن عمد على ما يبدو جميع التقديرات التي كانت تتناول كل الحقائق الخاصة بالسلاح النووي الإسرائيلي التي كانت تصدر عن الصحافة الأمريكية, بل أيضا التقارير التي كانت تصدر عن وكاله المخابرات المركزية. وأثناء حرب الخليج عام 1991 كانت الفرصة سانحة للولايات المتحدة الأمريكية لكي تترجم سياستها إزاء امتلاك إسرائيل السلاح النووي عندما سئل وزير الدفاع الأمريكي آنذاك "ديك تشيني" حول احتمالات استخدام الأسلحة النووية التكتيكية من طرف إسرائيل فانه أجاب بقوله : "بالنسبة للإسرائيليين من المحتمل أن يردوا بالتالي باستخدام الأسلحة فوق التقليدية" وهذا دلالة على علم واشنطن بامتلاك إسرائيل الأسلحة فوق التقليدية, وكانت الولايات المتحدة تتجنب أن تتخذ موقفا يتسم بالحزم في ما يخص انضمام إسرائيل إلى معاهده حظر انتشار الأسلحة النووية. عكس هذا الموقف الأمريكي حقيقة النظرية الأمريكية إلى قضايا الانتشار النووي حيث كانت تهدف الولايات المتحدة التمديد الأبدي للمعاهدة انطلاقا من أن ذالك التمديد يؤمن هدف الولايات المتحدة في أن لا تصبح هناك أطراف إقليمية قادرة على امتلاك الأسلحة النووية. [2]

لقد تأكد خلال السنوات الأولى من إقامة إسرائيل أنها لم تحل مشاكل السكان اليهود المقيمين فيها وان العرب يمتلكون تفوقا سكانيا كبيرا وهم يحيطون بها ,لذا بدا البحث عن وسيلة غير تقليدية يمكنها إلغاء مفعول التفوق العربي أو على الأقل تحييده. من هنا بدء التفكير في الخيار النووي الإسرائيلي في نظر القادة الإسرائيليين كأفضل وسيلة لتحقيق أهدافهم. و كان بن غوريون هو المبشر الأول بهذه الفكرة , حيث تبنى في الخمسينات الدعوة إلى تطوير خيار نووي إسرائيلي مستقل و اعتبار ذالك قضية مقدسة من اجل البقاء القومي و منع أي اختلال في ميزان القوى التقليدي لصالح العرب. و كان الخيار النووي في نظر بن غوريون هو خير وسيلة لتحقيق التوازن مع القوة العربية و تحييد التفوق العددي العربي. و قد تمسك بوجهة نظر بن غوريون جميع القادة الإسرائيليين اللذين جاؤوا من بعده انطلاقا من مبدأين معلنين :

1. عدم اعتراف إسرائيل المعلن و الصريح بامتلاك القدرات النووية , و في الوقت نفسه جعل الآخرين يستخلصون بأنفسهم بأن لدى إسرائيل حقا خيار نووي مستقل و ذالك من خلال إنشاء أكثر مم مفاعل

(1)- أمين حامد هويدي, المصدر السابق ,ص 120

(2)- نفس المصدر . ص 131-130

البشرية و العلمية ' التي تكفل لإسرائيل تحقيق هذا الهدف.

2. الإعلان المستمر بأن إسرائيل لن تسمح لأي طرف عربي بامتلاك قدرات نووية خاصة به[1].

و هذا يعني أولا : أن إسرائيل حرصت على فرض الغموض على طريقة لجوئها للتهديد النووي و أنها لن تستخدمه مباشرة أو علانية . و ثانيا : أن الخيار النووي سوف يشكل المخرج الأخير و لن يتم استخدامه إلا في حالة مواجهة الدولة لخطر يهدد و جودها.

دوافع امتلاك إسرائيل للسلاح النووي :

1. سعي القيادة الإسرائيلية إلى تأكيد مفهوم القوة في بنائها لدولتها ,فعسكرت مجتمعها وجعلت لمؤسساتها العسكرية الغلبة في كل شيء وأكدت مفاهيم التفوق العسكري و التقني لمواجهة العرب. وارتكزت السياسة الإسرائيلية لبلورة القوة من تحديد مفاهيم معينه لهذه القوة التي لابد أن تكون ذاتيه حتى لا تتحكم فيها أهواء أخرى وان تكون قوه حذرة من كل القوى الأخرى حتى الصديقة منها. و عليها, أي هذه القوة الارتباط بالقوى الأكبر استراتيجيا. ولم تصبح القوة وسيلة ضمانه البقاء لإسرائيل فقط إنما للدفاع المقترن بالعنف والعدوان وفرض الإرادة على الآخرين وقهرهم في سبيل تحقيق مكانة إقليمية ودولية
2. فرض الإرادة و الهيمنة من خلال الإجبار , و يعني الحق في شن الضربات ضد أي أعمال تعدها السياسة الإسرائيلية عدائية. و هو ما يمكن أن نطبقه على حالات عديدة قامت فيها إسرائيل بالعدوان, و من أبرزها العدوان على المفاعل الذري العراقي في 1981.
3. كان الردع النووي الشغل الشاغل للقيادة الإسرائيلية في سبيل تملكه كخيار استراتيجي . و اذا كان الإجبار هو المنع جبرا , فان الردع هو المنع سلما, وبالتالي : فقد مثل " الردع النووي " مرتكزا استراتيجيا للاسرائيلين .
4. طالبت أراء إسرائيلية بضرورة أن تكون لإسرائيل ذاتيتها الخاصة ' لأنه إذا كانت إسرائيل تتمتع بميزان قوة متفوقا على العرب في المدى القصير , فعلى المدى الاستراتيجي فان هذا الميزان ليس في مصلحتها , نتيجة عوامل متعددة أهمها **العامل الديموغرافي** المرتبط بعدد السكان العرب في بلدانهم نسبة إلى عدد اليهود.[2]

---

(1)- مراد إبراهيم الدسوقي" بين السلاح النووي الإسرائيلي و معاهده عدم الانتشار النووي", السياسة الدولية, العدد 120, ابريل 1995, صفحه 58-60

(2)- محمود سعيد عبد الظاهر" الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات والاستخدام" في كتاب" الخيار النووي في الشرق الأوسط", بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية, 2001, صفحه 195.

المبحث الثاني : انتشار القدرات الصاروخية

في 31 أب1998 فاجأت كوريا الشمالية اليابان بتجربة ثلاثة صواريخ (تايبودونغ) ذا الثلاث مراحل و الذي يصل مداه إلي حوالي ألفين كيلومتر مربع , الأمر الذي كان له أثار عل الدول المجاورة لها و التي تقع على المحيط الهادي. و ادعت حين ذاك بيونغ يانغ أن هدف إطلاقها هو لوضع قمر صناعي في مداره. إلا أن استخدام هذا الصاروخ لإطلاق قمر الصناعي (الذي فشل في الوصول إلى المدار) يعد حدثا ذا أهمية إستراتيجية . فان إطلاق هذا الصاروخ الكوري ذو الثلاث مراحل المنفصلة يعد مسألة ناجحة ليس فقط في الاستخدام الناجح لتكنولوجيا متعددة المراحل و التي كانت تعد بمثابة البداية العملياتية لتهديد صاروخي بالستي متوسط المدى . و لكنه أعطى مصداقية لقدرة كوريا الشمالية على تطوير صواريخ متوسطة المدى.

وقد أثار هذا الأمر الأوساط السياسية الأمريكية. إذ شكل الكونغرس لجنة من المختصين باسم لجنة رامسفيلد لغرض تقويم تهديد الصواريخ البالستية للولايات المتحدة الأمريكية, و التي صدر تقريرها في 1998 و التي تتمتع بمصداقية عالية في واشنطن نتيجة للمدى المتوازن لوجهات النظر, حيث أن أعضائها قد عينو على أسس متساوية من قبل القادة الديمقراطيين و الجمهوريين في الكونغرس.[1]

أن تقرير رامسفيلد استند إلى اعتبارات ثلاثة :

1. أن ظهور القوى الصاروخية البالستية لا يقتفي اثر النموذج الأمريكي السوفييتي لتطوير الصواريخ و التي تطلبت درجة عالية من الدقة و الأمان.

2. أن برنامج تطوير الصواريخ البالستية الجديدة تحصل على مساعدة فنية واسعة من المصادر الخارجية

من خلال الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا حيث تقدم كل من روسيا والصين و كوريا الشمالية المساعدة بالإضافة إلى تعاوم وثيق بين القوى الصاروخية البالستية المتنامية نفسها .

3. ان هذه البلدان أصبحت قادرة على إنتاج صواريخ بالستية ذات مديات بعيدة يزيد من إمكانية نقل أنظمة كاملة من بلد لآخر.فالصين على سبيل المثال باعت صواريخ إلى المملكة العربية السعودية في الثمانينات .و إذا ما صدرات كوريا الشمالية أو إيران أنظمة صواريخ متوسطة المدى إلى ليبيا التي لا تمتلك قدرات إنتاجها بنفسها، فغنها سوف تنقل صنفا جديدا من الصواريخ البالستية إلى شمال إفريقيا و الشرق الأوسط.

---

(1)- سعد حقي توفيق, مرجع سابق , ص 112

في حرب الخليج الثانية عام 1991 فأن الاعتبارات السياسية قد أجبرت الحلفاء على تخصيص موارد عسكرية لمواجهة هجمات الصواريخ العراقية ضد إسرائيل و السعودية. و على الرغم من ذالك فأن درجة الإتقان الواطئة في تطوير الصواريخ العراقية قللت من الخسائر التي يمكن أن تكبلها بحمولات كبيرة , وفق كل ذالك, فأن تهديد الصواريخ الحاملة للأسلحة النووية و البيولوجية و الكيمائية أخذت تشكل مخاطر كبيرة بالنسبة لمخططي الدفاع و القيادة السياسية. و في الوقت الذي تعد فيه الصواريخ البالستية صواريخ مثالية لإطلاق المركبات للأسلحة النووية فان هناك عوائق فنية هامة للصواريخ البالستية الحاملة للرؤوس الكيمائية و البيولوجية والتي بإمكانها أن تحتوي على تأثير شامل و خاصة على سكان لا يتمتعون بوسائل الدفاع المدني و بوسائل مضاد عسكرية. أن ضربات الصواريخ البالستية المزودة بالأسلحة الكيمائية و البيولوجية على القطعات و العقد اللوجستية و القواعد الجوية و الموانئ يمكن أن تدمر قواعد الخصم , إن لم تسبب له خسائر جسيمة.أن المكتب الأمريكي لتقويم التكنولوجيا قد قدر في عام 1993 بأن صواريخ سكود التي تحمل 30 كلغ من الانتراكس يمكن آن تقتل حوالي 100- 30 ألف من السكان في المناطق الحضرية إذ ما أطلقت في يوم مضلم في الليل أو برياح معتدلة.

إن الهجمات الصاروخية المكثف على ايغوسلافيا 1999 أثبتت بأن الصواريخ ستكون حتما معدات ثابتة للحرب و الردع في المستقبل و أصبحت من الأسلحة الرئيسية لدفاع البلد مثل الطائرات و الدبابات والمدافع. و على الرغم من أن بدايات استخدامها ترجع للحرب العالمية الثانية, إذ كانت الصواريخ الموجهة بطيئة إلا أنها شهدت تطورا تقنيا – عملياتي لتظهر احد الأنظمة الفعالة للأسلحة الدفاعية في كلا المجالات التقليد و النووية. و أن الحصول على هذه الأسلحة قد امن و بشكل لا يثير للشك الإمكانية الدفاعية.

إن انتشار تكنولوجيا الصواريخ كانت منذ زمن طويل إحدى الاهتمامات للمجتمع الدولي , و بالأخص في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب بحث العديد من الدول عن هذه التقنية و السعي إلى تطويرها و تطوير قواتها الصاروخية. إذ أن التقدم الصناعي بشكل عام و التطورات في تقنية المعلومات و انتشار الانترنت و قدرة الحاسوب واطئ الكلفة و إمكانية التشغيل العالي للأفراد الحاملين لهذه التقنيات قد زاد من إمكانية تطلع العديد من الدول لتطوير منظومتها الصاروخية . إن تقنية تطوير هذه الصواريخ و بمديات 300-1000 كم تبدو مسألة أساسية في الردع لأي بلد يتطلع لامتلاك مثل هذه الصواريخ. حيث أن إيران و العراق و كوريا الشمالية يتطلعون لامتلاك هذه الأسلحة.كما أن السياسات التي تقيد نقل تقنية هذه الصواريخ كانت في الغالب في إطار سياسة التوازن.حيث أن مصر بدأت برنامجها في أواسط الخمسينات بمساعدة ألمانيا و أخيرا مع الاتحاد السوفيتي.و في ذروة الحرب الباردة فان مساعي أمريكا في المساعدة التقنية في تطوير برنامج

الصواريخ كان قد رد عليه من قبل التحاد السوفيتي عن طريق تزويده صواريخ سكود تقنياتها المرافقة لها للعمليات التقليدية إلى حلفاءه في حلف وارسو.

إن التجارب التي أجرتها كوريا الشمالية للصورايخ ارض – ارض عام 1998 فيما بعد و المساعي العراقية لشراء الصواريخ و الكشف عن الاستفادة الليبية من المساعدات الألمانية في مجال الصواريخ قد أثارت دعوة مستشار الأمن القومي الأمريكي للرئيس ريغان الذي دعى وجوب إيجاد وسائل للسيطرة على انتشار الصواريخ و قيام نظام للسيطرة على الصواريخ و تقنياتها إلا أنها دعوة لاقت احتجاجا كبيرا في كل أنحاء العالم حيث استمرت كل من أوروبا و روسيا في مبيعاتها كما هو الحال بالنسبة للصين و كوريا الشمالية[1].

إن سوق تقنية الصواريخ البالستية في أسيا قد سيطرت عليه الصين و كوريا الشمالية. كما انتشرت التقنية الروسية في الصين و التقنيات الصينية في باكستان و تقارير حول انتقال تقنيات أمريكية حساسة بما فيها انضمة توجيه الصواريخ المتطورة. إذ أن نقل التقنيات هنا كان لفائدة تجارية في اغلبها. لقد ذكرت وسائل الإعلام بان الصين قد حصلت على عقود تقنية دفاعية موقعة مع 52 دولة. كما أن الحصول على التقنيات لم يكن فقط من الولايات المتحدة و الصين و إنما أيضا من فرنسا و اسبانيا و استراليا و إسرائيل. إن النموذج العالمي المتطور للصواريخ البالستية ليس هو فقط تحديد مشكلة عن طريق التهديدات المدركة فحسب و إنما أيضا من خلال مما وصف مسبقا على انه الزخم التقني ذاتي الدعم.

إن الصين و كوريا الشمالية قد لعبت دورا في تطوير الصواريخ في مصر و سوريا و إيران و السعودية و باكستان و العراق. في قضية باكستان فغن إحدى الخيوط المشتركة التي أديرت من خلال هذه الصواريخ، 300 من طراز 11 و 600كم من طراز M9 و 1700 كم من طراز شاهين الذي أطلق في نيسان عام 1999 ردا على إختيار الهند لصاروخ أغنى و هي العلاقة الصينية الباكستانية. ان باكستان التي أكدت أنها إستلمت صواريخ من الصين في أوائل العام 1991 قد اهتمت بشكل كبير بهذا التطوير.

لقد مكنت القدرة الصاروخية الباكستان من الوصول إلى أغلب دول غربي أسيا و خصوصا إسرائيل، و هذا

---

(1) -Kapil kak « missiles proliferation and international Security » in « missel devlopment and its impact on the global Security » department for désarmement affairs – DDA occasional papiers ' no2 septembre 1999 ; United nation . p 23 - 25

يعتبر تطورا مهما جدا و يتجاوز التأكيد الهندي لخيارها النووي بسبب أن الهند و مراكزها السكانية و اغلب الأهداف الاقتصادية ستكون ضمن مدى هذه الصواريخ. و يبدو أن التعاون النووي الباكستاني – الصيني كان متوقعا أن يستمر كما كان في السابق و ربما سيتطور في المستقبل. أن المسعى الباكستاني للزعامة من اجل أن تكون قوة مؤثرة إقليمية سوف تكون من المحتمل في مجال الصواريخ على الرغم من افتقار باكستان إلى توجيه استثماري و اقتصادي و تقني قومي يمكن أن يؤمن لها استقرارا و نفوذ طويل الأجل[1].

إن كل من الصين و كوريا الشمالية معرفة أيضا بقيامها بتزويد إيران بتقنية الصواريخ و التي قامت إيران بدورها بتطوير صواريخ شهاب 3 و شهاب 4 , و قد ساعدت سوريا أيضا التي أصبحت في موقف جيد لتطوير صواريخ سكود 2 . و أن الصواريخ الإسرائيلية من طراز أريحا و التي تشكل بدورها عنصر ردع لأمنها القومي تصل إلى كافة أنحاء العالم العربي و إيران. و أن انتشار الصواريخ البالستية في غرب أسيا قد غير العقيدة العسكرية و بشكل سريع. و يظهر الاستعراض الاستراتيجي الإسرائيلي بأنه يوحي إلى بناء و قيادة إستراتيجية قادرة على تقويم التهديدات البعيدة و إدارتها للمهام بعيدة المدى.

إن وجهات النظر الأسيوية قد ركزت بشكل كبير على تقنيات الصواريخ قصيرة المدى 500 كم و المتوسطة المدى 1500-1800 كم. و تعتبر هذه من الأسلحة القتالية. إن التطورات في وجهات النظر الغربية اتجهت نحو استئناف استراتيجيات التدخل . و بموجب المفهوم الجديد للحلف الأطلسي فان القوات العسكرية خارج نطاق الأمم المتحدة سيتم استخدامها في مناطق خارج الحدود الجغرافية للأطلسي للحد من الصراعات العرقية و الاقليمة. و لابد من الإشارة إلى توصيات عام 1998 حول الإستراتيجية الأمريكية بعيدة المدى و التي وضعت عن طريق كيسنجر و بريجنسكي اللذان أيدا استخدام الصواريخ بعيدة المدى في عمليات التدخل ضد الدول النامية. و لا يوجد هناك مفاجأة بأن الدول النامية تهدف إلى فهم و إدراك هذه الأسلحة كوسيلة من وسائل القوة الإستراتيجية لتقليل الوهن و نقاط الضعف.[2]

المبحث الثالث : عوامل انتشار الأسلحة النووية

لقد ازدادت مساعي الدول نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل في فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل ملفت للنظر, و أن الرغبة في امتلاكها هي ليست فقط متزايدة و لكن متسارعة أيضا بحيث اخذ البعض يطلق عليه

---

(1)- IBID P 28 - 29

(2)-IBID P ; 28-30

العصر النووي الثاني , و بالتالي أصبحت المسألة التي ينبغي أن تهتم بها الدول المعنية هي كيفية التعايش مع الأسلحة النووية و ليس كيف منع انتشارها[1].

أولا- التحديات و المشاكل الإقليمية

لعبت التحديات و المشاكل الإقليمية دورا هاما في حث الدول على امتلاك أسلحة الدمار الشامل. أن الشعور بالتهديدات و المخاطر الدائمة من الدول المجاورة اخذ يدفع هذه الدول في البحث عن رادع فعال يقلل من حدتها آو يضعفها أو يمنعها. فمنذ عام 1997 فان سياسات إيران الدفاعية قد عكست التوتر بين توجهين متنافسين (وليسا بالضرورة متناقضين) : العالمية الإسلامية و القومية الفارسية. و كان لهما عبر أزمان معينة و أوضاع متفاوتة على السياسة الإيرانية. أن الاتجاه الإسلامي قد هيمن على السياسات الإيرانية خلال الثمانينات, في حين أخذت القومية الفارسية مكانا تاليا في التسعينات.أن الزعماء الدينيين الإيرانيين يعتقدون بأن الجمهورية الإسلامية تلعب دورا رئيسيا في الشؤون العالمية كنقطة إسناد للثورة الإسلامية و حامية للمسلمين المضطهدين في كل مكان[2].

و هناك فجوة كبيرة, و مع ذالك فأنه بين الصورة الذاتية و طموح النظام و بين واقع الضعف العسكري الإيراني, فان الجهود الإيرانية لتوسيع و تحديث قواتها المسلحة و تعزيز قدراتها العسكرية هي موجهة لردم هذه الفجوة, و مع مشاكل إيران المالية تم منعها من تحقيق هدفها لبناء قدرات عسكرية كبيرة. و بالنتيجة فإنها كرست مزيدا من مواردها المتاحة للصواريخ و أسلحة الدمار الشامل, و التي من المحتمل قد وفرت القدر الأكبر من دفاعاتها. و في هذا الإطار يرى البعض بأن الأسلحة النووية سوف تحول إيران إلى قوة إقليمية كبيرة توفر لها مع هذه الوسائل تخويف لجيرانها, و تمكنها من لعب الدور أللذي تريده كما يعتقد أن المنافع من وراء حيازة إيران على الأسلحة النووية تكمن في :

1. ردع استخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل ضد المدن الإيرانية و المراكز السكانية في حالة نشوب حرب جديدة.

---

(1) - محمد عبد السلام"ورقة العمل في ندوة مستقبل الاحتكار النووي الاسرائيلي" المستقبل العربي,العدد 208 . حزيران.1996, ص 56

(2)-Michael Eiesensat « Living with a Naclear Iran ? » survival vol 41 no3 Autumn 1999 The International Institute For Stratgegic Stndies UK.P . 125-126

1. تهديد حلفاء الولايات المتحدة مثل إسرائيل و تركيا و المملكة العربية السعودية من اجل الحصول على قوة خلال الأزمات و المواجهات.
2. ردع الانتقام لمحاولة ضرب ناقلات النفط في الخليج أو غلق مضيق هرمز (على الرغم من أن ذالك هو الخيار الأخير بالنسبة لطهران,طالما أنها تصدر ما يقارب كل نفطها من المضيق)
3. إثارة الرعب في أفغانستان و أذربيجان من خلال إثارة الأزمات و الحروب.

إن الأسلحة النووية ربما تكون هي الطريق الوحيد لإيران لكي تصبح قوة عسكرية بدون استنزاف اقتصادها.ففي الوقت الذي يكلف فيه برنامج الأسلحة النووية المليارات,فان إعادة بناء قوتها المسلحة التقليدية ربما يكون عشرة مليارات دولار.[1]

إن شعور إيران من تهديدات محتملة أو فعلية من طرف الولايات المتحدة و إسرائيل و صراعها مع العراق في ضل النظام السابق كان احد الدوافع التي شجعتها على امتلاك الرادع النووي بالرغم من اختلاف التهديدات ما بين كل حالة من حالات هذه الدول الثلاث . إلا انه من الممكن استنتاج أن إيران وجدت أن تطوير قدراتها الصاروخية و أسلحتها فوق التقليدية يمكن أن يوفر لها ضمانات ضد أي تهديدات في المستقبل من جانب هذه الدول الثلاث .بالإضافة إلى أن هذه القدرات يمكن أن تساعدها في تعزيز المكانة الإقليمية و الدولية لإيران.[2]

كذالك شكلت الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية تحذيرا لإيران بان تستعد لأية مفاجئات تكنولوجية مما كان حافزا لتوقع إمكانية تعرضها لهجوم بأسلحة الدمار الشامل .أضف إلى ذالك, أن إيران استنتجت أنها يجب ألا تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي يفرضها المنافسون على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية,مما يعني أن دروس هذه الحرب شكلت أساسا للتفكير الاستراتيجي الإيراني في عقدي الثمانينات و التسعينات.

أما كوريا الشمالية فان حيازتها للأسلحة النووية سيساعد في القدرة على ممارسة الضغط على كوريا الجنوبية و اليابان لتقليص روابطهما مع الولايات المتحدة ,إذ أن إجراء المزيد من الاختبارات على الصواريخ البالستية قد يجعل جيران كوريا الشمالية يدركون الخطر المحدق بهم. وقد أخذت هذه المسألة تثير ردود فعل في هذين البلدين, وفي أماكن أخرى في شرق أسيا. كذالك أن من شأن كوريا الشمالية امتلاك الأسلحة النووية أن يردع

---

(1)-IBID.P .126

(2)- احمد إبراهيم محمود,مصدر سبق ذكره,ص 294

القوى الخارجية عن محاولة استغلال ضعفها.و ربما يكون دافعا لمطالبة اليابان للحصول على قدرة نووية خاصة بها. و في السبعينات نجح الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على النظام السياسي في كوريا الجنوبية و على موردیه في إحباط طموحاته النووية. و يرى بعض المحللين انه من الضروري أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات سياسية لتعزيز ثقة كوريا الجنوبية و اليابان بها.خصوصا إذا رأت الولايات المتحدة إبداء معارضة فعالة لسعي هاتين الدولتين للحصول على قدرة نووية خاصة بهما. و عوضا عن ذالك, قد تصبح كوريا الجنوبية أكثر عزما على تأمين التدرجية لكوريا الشمالية (أي تفادي زعزعة استقرار النظام أو انهياره), و بالتالي قد تصر على مواصلة سياستها في تعزيز اتصالاتها مع الشمال,حتى لو رغبت الولايات المتحدة في ممارسة مزيد من الضغط على كوريا الشمالية لإجبارها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتفكيك برنامجها النووي.[1]

و بالنسبة للهند فان التهديدات الإقليمية شكلت احد أسباب امتلاكها للأسلحة النووية. فقد سعت الهند إلى احتواء التهديد الصيني و كانت دوما تشعر بالقلق من القدرة النووية الصينية منذ إجراء الصين أول تجربة نووية عام 1964. و رغم أن تطوير الصين لقدراتها النووية كان موجها أصلا ضد الاتحاد السوفيتي السابق, إلا أن الهند شعرت بقلق شديد حيال ذالك الأمر الذي دفعها إلى تطوير قدراتها النووية. و لذالك ارتكزت السياسة النووية الهندية إلى عاملين رئيسيين, أولهما يتمثل في رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين و تحقيق تكافؤ استراتيجي معها, و يتمثل ثانيهما في رفض الهند لحالة عدم التوازن و المساواة القائمة في الساحة الدولية. لقد أدت التجربة النووية الصينية في عام 1964 إلى إحداث تغيير جذري في السياسة الهندية حيث شعرت الهند بعد ذالك أنها متخلفة عن الصين من حيث القوة و الوضع الاستراتيجي,مما دفع الحكومة الهندية وقت داك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي[2].

و كذلك التحدي الباكستاني يعد عاملا آخر في تمسك الهند ببرنامجها النووي. فمن وجهة نظر الهند، فإن قيام باكستان اثر في مستقبلها الإستراتيجي من نواح متعددة. و بداية خلق تهديد عسكري ساهم في تعقيد جهود الهند لتوحيد الجماعات الفرعية المتفاوتة إقليميا و لغويا و ثقافيا, من خلال تحول باكستان إلى مصدر للمعونة المادية و الإلهام العقائدي لمختلف المطالبات الانفصالية. و أن باكستان قد أجبرت الهند على توظيف الموارد الاقتصادية و العسكرية في صراع على الهيمنة في منطقة جنوب شرق أسيا,في الوقت الذي كان من الممكن جدا أن تخصص هذه الموارد لأداء دور اكبر خارج المنطقة,و ربما على المستوى العالمي.

---

(1)- أبرام شولسكي "كوريا"في التقييم الاستراتيجي",تحرير زلمي خليل زاد,مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, أبو ظبي 1997, ص 198-201

(2) – احمد إبراهيم محمود " أهداف التجارب النووية الهندية و الباكستانية" السياسة الدولية , العدد 133 يوليو1998,ص 251-252

و توجه الهند خلافات حدودية مع الصين و باكستان و أخذت تخشى من أن تطور التعاون بين هذين البلدين سيؤدي إلى تهديد أمنها القومي, لا سيما التعاون بين الهند و هاتين الدولتين على النفوذ و الأدوار الإقليمية في المنطقة و بطبيعة الحال أن الطرف الذي يملك قدرات شاملة اكبر, من النواحي الاقتصادية و العسكرية و النووية سوف يصبح أوفر حظا في اكتساب النفوذ الإقليمي في جنوب شرق أسيا.

أما باكستان فقط ارتبطت دوما سياستها النووية بالسياسة النووية الهندية و كان اتجاهها نحو تطوير قدراتها النووية مرتبطا برغبتها في مجاراة الهند و تحقيق التكافؤ معها. فقد أدت الجهود الهندية المكثفة في المجال النووي خلال الفترة ما بين 1965-1975 إلى إثارة اهتمام مماثل في الباكستان التي قامت في عام 1972 بإنشاء أول محطة للطاقة النووية في كراتشي بالتعاون مع كندا بطاقة كهربائية بسعة 127 ميجاوات, و بعد إجراء الهند أول تفجير نووي لها عام 1974 , أبدت باكستان اهتماما مماثلا إلى درجة أن رئيس الوزراء الباكستاني وقتذاك ذوالفقار على بوتو هدد بأن الشعب الباكستاني سوف ينتج القنبلة الذرية حتى لو اضطر إلى أكل العشب[1].

و تلعب التحديات الإقليمية بالنسبة لإسرائيل عاملا مهما لحيازتها على السلاح النووي,حيث أنها لازالت في حالة عداء مع عدد من الدول العربية , والتي حسب صناع قراراتها لازالت تتعرض لتهديدات من الدول العربية, و مادام التهديد العربي مستمرا فان ضبط التسلح يعد إجراءا للخطر, و تبعا لذالك ترى إسرائيل أن ضبط التسلح يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية السلام و يتوقف على القبول الكامل بشرعية الدولة العبرية و انتهاء

و تلعب التحديات الإقليمية بالنسبة لإسرائيل عاملا مهما لحيازتها على السلاح النووي,حيث أنها لازالت في حالة عداء مع عدد من الدول العربية , والتي حسب صناع قراراتها لازالت تتعرض لتهديدات من الدول[2]

و تلعب التحديات الإقليمية بالنسبة لإسرائيل عاملا مهما لحيازتها على السلاح النووي,حيث أنها لازالت في حالة عداء مع عدد من الدول العربية , والتي حسب صناع قراراتها لازالت تتعرض لتهديدات من الدول العربية, و مادام التهديد العربي مستمرا فان ضبط التسلح يعد إجراءا للخطر, و تبعا لذالك ترى إسرائيل أن

(1) -احمد إبراهيم محمود"أهداف التجارب النووية الهندية و الباكستانية" السياسة الدولية العدد 133 يوليو 1998 ص 252-251

(2)-نفس المصدر, ص 254

ضبط التسلح يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية السلام و يتوقف على القبول الكامل بشرعية الدولة العبرية و انتهاء التهديد العسكري, فضلا عن أن إسرائيل تشير إلى تعرضها للتهديدات من جانب البرنامج النووي الإيراني و الصواريخ ارض ارض السورية [1].

ثانيا –العوامل الداخلية

تعد العوامل الداخلية من العوامل المهمة التي تدفع الدول لاقتناء السلاح النووي. فغالبا ما يكون للتحديات الإقليمية انعكاسات على الجماهير التي تمارس ضغطها على صناع القرار, لاسيما حينما تكون تلك التحديات مزمنة ا وان الدولة تجاور دولة أخرى أقوى منها. و قد تأثر صناع القرار في الهند برغبة الجماهير الهندية في أن تكون الهند دولة نووية. و حينما أجرت الهند تجاربها النووية في أيار 1998 ذكر وزير الدفاع الهندي بأن التجارب النووية الهندية تهدف إلى التجاوب مع هواجس داخلية في مجال الأمن القومي, أكثر مما ترتبط برغبة الهند في رد الصين أو باكستان, و لذالك فمن الممكن أن تكون الحكومة الهندية المتطرفة السابقة قد أقدمت على إجراء هذه التجارب النووية من أجل زيادة شعبيتها في الداخل, و لاسيما أنها وصلت إلى الحكم بأغلبية ضئيلة جدا و تعتبر حكومة أقلية في الهند. و كانت سياسة هذه الحكومة منذ البداية تقوم على التشييد من أجل التناغم في الشارع السياسي الهندي. و قد حققت الحكومة الهندوسية بالفعل نجاحا كبيرا في هذا الصدد, و انعكس ذالك بجلاء في زيادة شعبيتها بشكل كبير بعد إجراء التجارب النووية. و أصبح لرئيس الحكومة أتال ببهاري فاجبايي رصيدا شعبيا كبيرا و هذا ما ساعده في الفوز بأغلبية ساحقة في الانتخابات[2].

و في باكستان شكلت الضغوط الشعبية سببا هاما في حث الحكومة على إجراء التجارب النووية ردا على التجارب النووية الهندية. فقد كان لضغوط العنيفة التي ماستها النخبة المثقفة ووسائل الإعلام و المؤسسة العسكرية على حكومة نواز شريف أثرا في القيام بالتجارب النووية, و على الرغم من أن هذه الحكومة كانت قد و صلت الحكم بأغلبية كاسحة عام 1997.و قد بدت هناك مؤشرات واضحة بقوة خلال فترة خلال الفترة ما بين إجراء التجارب النووية الهندية و التجارب النووية الباكستانية و هي الفترة التي شارفت حوالي

أسبوعين, حيث ساد اعتقاد في الأوساط الشعبية الباكستانية مفاده أن نجاح الهند في إجراء التجارب النووية

---

(1)–مُحَمَّد عبد السلام"الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" السياسة الدولية, العدد 120 ابريل 1995 ص71.

(2)–احمد إبراهيم محمود"أهداف التجارب النووية الهندية و الباكستانية" مصدر سبق ذكره, ص 253

يمكن أن يغريها على مهاجمة باكستان عسكريا, و ربما استخدام للأسلحة النووية. و قد كثفت أحزاب المعارضة خلال هذه الفترة القصيرة انتقاداتها للحكومة الباكستانية, لاسيما من جانب بنازير بوتو, كما أن عددا من القادة العسكريين المتقاعدين هددوا بأن القوات المسلحة ربما تقدم على الإطاحة بحكومة نواز شريف إذا تأخرت عن إجراء التجارب النووية. و لذالك فان الحكومة الباكستانية وجدة نفسها مضطرة إلى إجراء التجارب النووية[1].

ثالثا– الموقف السلبي من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

منذ التوقيع على معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية عبرت الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية عن انتقاداتها لهذه المعاهدة بسبب الصفة التميزية التي جاءت بها حيث أعطت الدول الخمس الكبرى النووية حق امتلاك السلاح النووي وحرمت على هذه الدول غير الحائزة حق امتلاكه. فالسياسة النووية الهندية تقوم على رفض معاهدة حظر الانتشار النووي لاعتبارات عديدة أبرزها, أن الهند رأت أن هذه المعاهدة لاتخدم إلا مصالح الدول الحائزة على الأسلحة النووية, كما رفضت أي اتفاقية تكرس الوضع النووي القائم الذي يقسم العالم إلى فئتين كما أسلفنا. كما رفضت المعاهدة بسبب امتناع الدول النووية الأخرى من الالتزام بجدول زمني لتخلص من ترسانتها النووية. كذالك ترى الهند أن أي تفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشات النووية سوف يوفر تقييما دقيقا للمخزون الهندي من المواد النووية و هذا ما لا تقبله الهند. حيث ترى أن الغموض يضفي قدرا اكبر من المصداقية على الرادع النووي الهندي و سوف يحرمها هذا الانضمام إلى المعاهدة من هذه الميزة, كما سيمنعها من امتلاك المواد النووية.كذالك رفضت الهند الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأن ذالك سوف يمنعها بالضرورة من إجراء التجارب اللازمة لتطوير قدراتها النووية من دون الحاجة إلى إجراء تفجيراتها الفعلية إلا أن الهند لم تصل بعد إلى هذا المستوى, كما لا يتصور أن تستطيع الهند من الوصول إلى هذا المستوى من التطور التكنولوجي خلال فترة سريان معاهدة الحضر الشامل للتحارب النووية[2].

كذالك ترفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لأنها لم تمنع الدول المنظمة إليها من

(1)–المصدر السابق, ص 255.

(2)–المصدر السابق, ص 252.

السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية و الاقتراب من العتبة النووية, و بالتالي فان إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على ضمانات المعاهدة لأمنها القومي, خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الذي فشلت فيه هذه المعاهدة. كذالك ترفض إسرائيل نظام التفتيش و الرقابة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الامتثال للمعاهدة, إذ تعتقد انه نظام غير محكم يعتمد على مائتي مفتش يضيعون وقتهم في أعمال التفتيش في بلدان مثل كندا و السويد.

كما أن المعاهدة لا تنص على إمكانية القيام بعمليات تفتيش خاصة على اتهامات و شكوك, و يعتمد النظام بأكمله(بما في ذالك اختيار المفتشين) على موافقة الدول المعنية, و تضر مثل هذه الشروط بالنظام و المفتشين وتعوق إمكانية الكشف المبكر, و لإسرائيل تحفظات على مشكلة الانسحاب من المعاهدة .فطبقا للمادة العاشرة من المعاهدة يمكن بناء على اختياره بعد مهلة ثلاثة أشهر فيما يعتبر ممارسة للسيادة الوطنية, و بالنضر لوجود أطراف في المنطقة لاتزال في حالة حرب مع إسرائيل فان ذالك يشكل ثغرة إذا ما طالبت إحدى الدول العربية الموقعة على المعاهدة بالانسحاب منها[1].

و على الرغم من نص المعاهدة على جواز الانسحاب منها فانه من الناحية العلمية أمرا صعبا. و حالة كوريا الشمالية تؤكد على ذالك فأثر إعلانها على قرارها بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في 12 مارس 1993 سارع مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات ضدها إلا أن رفض الصين أدى إلى إيقاف ذالك. و لكن المجلس عاود تهديداته في 12 مايو من نفس السنة و تمكن من إصدار قرار يطالب كوريا الشمالية بإعادة النضر في قراراتها بالانسحاب من المعاهدة و فتح منشأتها العسكرية المشتبه بها أمام التفتيش الدولي و إلا ستعرض إلى عقوبات دولية مما اضطرها إلى إعلان وقف انسحابها الذي كان مقررا أن يبدأ في اليوم التالي[2].

إلا انه بعد ممارسة الولايات المتحدة الضغوط على كوريا الشمالية و بعد مفاوضات توصلت الدولتان في 17 أغسطس 1994 على اتفاق ينص على بقاء كوريا الشمالية بالبقاء في عضوية معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية و الاستغناء عن المفاعلات الجرافيتية و استبدالها بأخرى تستخدم الماء الخفيف في مقابل تعهد الولايات المتحدة بضمان حصول بيونغ يانغ على مصادر بديلة للطاقة و إقناع الحلفاء بدفع تكاليف التحول النووي

(1)- محمد عبد السلام " الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" مصدر سبق ذكره,ص 71-72

(2) - فتحي علي حسين"العلاقات بين الكوريتين بين المد و الجزر"السياسة الدولية,العدد113,يوليو1993,ص186

و تقديم المساعدات الفنية[1].علما انه سبق لكوريا الشمالية أن منعت خبراء الوكالة الدولية من دخول موقعين يشتبه في أنهما ينتجان أسلحة نووية.و قد رفع هانس بلكس مدير الوكالة تقريرا إلى مجلس الأمن, أشار فيه, إلى فشل خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اخذ العينات الضرورية من المصنع الكيماوي الإشعاعي في موقع يونج بيون, و كنتيجة لتدخل الصين اصدر المجلس دعوة (لا تحمل طابعا إلزاميا) يطالب فيها كوريا الشمالية و التي يشتبه فيها أنها تطور برنامجا نوويا ذا طابع عسكري السماح لمفتشي الوكالة بالقيام بعمليات التفتيش المتفق عليها[2], و لما أبلغت كوريا الشمالية بأجراء الرقابة في المفاعلات النووية لوحت أمريكا بفرض عقوبات خارج نطاق الأمم المتحدة في حالة فشل إصدار المجلس بفرض عقوبات على كوريا الشمالية[3].

رابعا– تهريب الأسلحة و المواد النووية :

إن واحدة من النتائج الرئيسية التي يمكن أن نضعها نتيجة تلاشي نظام ثنائي القطبية في العالم هي التخطي المتزايد للحدود و زيادات الكيانات من غير الدولة التي أخذت تتفاعل في عدة اتجاهات حول العالم و ظهرت نشاطات خصبة سرية مثل التهريب الدولي. و للتهريب النووي خاصة بعض الصفات, إذ انه غير مشروع و أنه يمارس بشكل خفي و يعمل بشكل بعيد عن إجراءات الرقابة المنفذة من قبل أجهزة التفتيش و الوكالات الوطنية و الدولية المسئولة بشكل مباشر عن سياسات عدم الانتشار النووي.

لقد ازدادت هذه النشاطات و بشكل كبير منذ عام 1990 و طبقا لتقرير معد لهذه الدراسة فان المشكلة ازدادت بشكل كبير من مستوياتها المتواضعة في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة إلى نسب كبيرة جدا

للسنوات اللاحقة لها. فعلى سبيل المثال فقد أشير إلى 14 حادث عام 1991 و أكثر من 80 لعام 1992 . و قد اتسعت الحوادث و ازدادت إلى أكثر من سبع مرات بين 1990 – 1993 لتصبح 150 حادث في

للسنوات اللاحقة لها. فعلى سبيل المثال فقد أشير إلى 14 حادث عام 1991 و أكثر من 80 لعام 1992 . و قد اتسعت الحوادث و ازدادت إلى أكثر من سبع مرات بين 1990 – 1993 لتصبح 150 حادث في

(1)– ل ا م ح عبد الرحمان الهوا ري" الصناعات العسكرية لكوريا الشمالية و علاقتها بمنطقة الشرق الأوسط"السياسة الدولية, العدد 140 ابريل 2000, ص 206.

(2) – محمد الأنور محمد حسنين " الكوريتان عودة إلى أجواء الأزمة" السياسة الدولية , العدد 117 يوليو 1994 ص 220

(3) – المصدر السابق, ص 222

عام 1990. ثم قل العدد إلى 90 حادث في عام 1994 ليزيد إلى 194 حادث عام 1995 ثم قل إلى 65 حادث في عام 1996 ليصبح 26 حادث فقط في عام 1997[1] .

إن تمحيص دقيق للمعلومات المجمعة لهذه الدراسة تبين أن التهريب الدولي قد أصبح بشكل حاد فيما يخص روسيا و جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق و بعض دول حلف وارشو. و منذ عام 1990 فان بلدان الاتحاد السوفييتي السابق قد ساهمت لوحدها بأكثر من ثلثي مجمل التجارة الغير قانونية للمواد النووية. و أن مجموع 326 حادث أو ما يساوي 68بالمئة شكل سرقة المواد النووية في هذه البلدان. وإذا ما جمع هذا الرقم مع تلك البلدان التي كانت أعضاء في حلف وارشو في أوروبا الشرقية فان النسبة تتصاعد إلى 379 حادث أو مايساوي 79بالمئة من التهريب النووي[2].

إن أسباب تجارة المواد النووية غير المشروعة و التي بدأت في عقد التسعينات ترجع إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتي قد جلب العوز إلى أشخاص عديدين سواء من الدول المنبثقة عنه أو من دول أوروبا الشرقية. و في الواقع, وفر الاتحاد السوفيتي السابق للموظفين و الضباط و الاستخباريين العاملين في المنشات النووية رواتب مجزية و هيأ لهم وسائل الراحة في الوقت الذي كانوا يعملون في ضل إجراءات أمنية صارمة. و لكن بعد انتهاء الحرب الباردة فانه لا الأمن الصارم و لا الدعم الحكومي الوفير بقي قائما و أدى إلى حصول قدر من عدم الانضباط في المنشات النووية. كل ذالك ساهم في إقامة سوق سوداء نووية حيث أخذت المواد النووية تتسرب من سوق إلى أخرى[3].

و من الدول التي سعت إلى الاستفادة من حالت التفكك التي أصابت جمهوريات أسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي هي إيران و ذالك من أجل الحصول على السلاح النووي. و هناك الكثير من التقارير الغربية في هذا الصدد. و مهما كانت دقة التقارير الغربية التي تحدثت عن هذا الموضوع إلا انه من المؤكد كانت هناك محاولات إيرانية في هذا الاتجاه. و أشارت بعض التقارير إلى زيارة ممثلين للحكومة الإيرانية جمهورية كازاخستان

---

(1)- Bruce Hoffman and David Coleridge " illict trafficking in nuclear materials" conflict studies 315/ 300 - 16 double issue- research Institute For the study of conflict and terrorism- January- February 1999 U.K. P . 6- 8

(2)-Ibid. P.8 .

(3) -Ibid.p.9

في عام 1994 التي كانت مختصة في بيع اليورانيوم إبان الحقبة السوفيتية.

و ذكرت بعض التقارير إلى أن هذه الجمهورية كانت تمتلك كميات من اليورانيوم تكفي لصنع قنبلة نووية, لا سيما في موقع معروف باسم (مخزن اوبلينسكي). و على ما يبدو أن الإدارة الأمريكية علمت بهذا الأمر تدخلت بسرعة طالبة من حكومة كازاخستان عدم إبرام أي صفقات نووية مع إيران,كما نقلت الولايات المتحدة حوالي 600كلغ من اليورانيوم الخصب من قاعدة كازاخستان إلى قاعدة السلاح الجوي الأمريكي في مقابل المساعدات الأمريكية. و تشير بعض التقارير إلى أن هذه المواد لم تخضع لأي حراسة على مدى ما يزيد عن عامين. كما أن بعض الصوامع الخاصة بهذه المواد كانت خالية من الأقفال[1].

و قد قامت إسرائيل بعمليات سرقة للوقود النووي سابقا كما ذكرنا في إطار عمليتين الأولى هي سرقة من الولايات المتحدة و الثانية سرقة الباخرة شيرزبورغ من بلجيكا عام 1968[2].

أعمال الإرهاب النووي تقع ضمن أربعة أنواع من النشاط الإرهابي :

1 - سرقة و استخدام سلاح نووي كامل
2 - سرقة أو الحصول على مواد قابلة للانشطار يتم استخدامها بعد ذالك لصنع سلاح نووي
3 - شن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية بهدف إحداث تلوث إشعاعي في المناطق المجاورة.
4 - استخدام مواد إشعاعية لصنع أداة لإطلاق الإشعاعات (القنبلة القذرة)

و من بين هذه الأنواع تعد القنبلة القذرة أسهلها للانجاز , و بالتالي الأكثر احتمالا للحدوث. و لكن سرقة سلاح نووي كامل أو مواد قابلة للانشطار تستخدم لصنع سلاح نووي تمثل أكثرها فتكا.

1. سرقة و استخدام سلاح نووي كامل

ومن بينها عدة مئات معرضة .يوجد حوالي 30 ألف سلاح نووي مختلف أنحاء العالم في الوقت الحاضر للسرقة من قبل الإرهابيين و مجرمين قد يبيعونها لمنظمات إرهابية. و يبدو انه من المستبعد أن تقوم دوله بتوفير سلاح نووي لمجموعه إرهابية عن قصد, فالخوف من العقاب من الدولة التي تمت مهاجمتها ومن

(1)- احمد إبراهيم محمود" البرنامج النووي الإيراني" مصدر سبق ذكره, ص ,314

(2)-سراب حميد عبودي " مصادر الطاقة النووية في إسرائيل" ضمن كتاب الكيان الصهيوني و التسلح النووي" مركز الدراسات الفلسطينية- جامعة بغداد-1990 ص 117-119

المجتمع الدولي, ومن فقدان السيطرة المحتملة على المجموعة الإرهابية المسلحة بسلاح نووي, والتردد في تسليم . أسلحة نووية لطرف أخر بسبب الصعوبة الفعلية في الحصول عليها. كلها أمور تقلل من احتمال وقوع هذه الرعاية من قبل الدولة. و مع ذالك فان إعلان كوريا الشمالية في شهر شباط 2005 أنها تمتلك أسلحة نووية و أنها تعزم صنع المزيد منها يؤكد وجود بواعث قلق معينة في هذا السياق, خاصة إذا اخذ بالاعتبار ماضي هذه الدولة في بيع تكنولوجيا الصواريخ لدول أخرى, و لكن الأكثر احتمالا من قيام دولة برعاية مثل هذا الأمر, هو إمكانية وجود نخب عسكرية أو علمية في بعض الدول تكون مستعدة, لأسباب اديولوجية و مالية, لأمن توفر أسلحة أو مواد أو خبرة نووية لمنظمات إرهابية[1]

2.سرقة مواد قابلة للانشطار لصنع سلاح نووي

يمثل الحصول على مواد قابلة للانشطار الطريقة الثانية, و الأكثر احتمالا, لامتلاك الإرهابيين لسلاح نووي. فالحصول على مواد انشطارية هو الذي يمثل العائق الرئيسي أمام الحصول على مثل هذا السلاح. وقد تتجاوز الأسلحة النووية ذات مستوى الفعالية العسكرية قدرة معظم المنضمات الإرهابية على صنعها , و من نتائج الحرب على الإرهاب التي تتزعمها الولايات المتحدة انه تكاد لا توجد أي دولة تقريبا من المحتمل أن تمنح المنضمات الإرهابية الوقت و المكان و الموارد و الخبرة لصنع مثل هذا السلاح المتطور, و بناءا على ذالك فان السيناريو الأكثر احتمالا هو قيام الإرهابيين بصنع سلاح نووي مرتجل. و هذا السلاح قد يكون اقل تقدما من السلاح العسكري و لكنه قد يكون فعالا جدا في إحداث إصابات كثيرة. و كما هو الحال بالنسبة للأسلحة النووية الكاملة, استهدفت عدة جماعات إرهابية المواد النووية و سعت إلى الحصول على مواد قابلة للتحويل إلى أسلحة من دول الاتحاد السوفييتي السابق في فترة التسعينات من القرن الماضي. وكمية المواد النووية الموجودة في العالم و المنتشرة في أرجائه المختلفة في القطاعين العسكري و المدني هائلة. و يقول جراهام اليسون, الأستاذ بجامعة هارفارد, أن هناك من البلوتونيوم و اليورانيوم ما يكفي لإنتاج 240 ألف سلاح نووي و بطبيعة الحال فان الممارسات الأمنية متفاوتة. و في الكثير من الدول تكون مثل هذه المواد خاضعة لقدر ملائم من الحماية و السيطرة و الضبط, و لكن الإجراءات الأمنية ليست بنفس الشدة في مناطق أخرى.

3. شن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية

أن المفاعلات و غيرها من أجزاء مرافق دورة الوقود النووي, كمرافق التخصيب و التخزين و إعادة معالجة الوقود المستهلك, معرضة للهجوم من قبل الإرهابيين, و توفر إمكانية حدوث تلوث إشعاعي كبير في المناطق

(1)- غافين كاميرون : الإرهاب النووي : أسلحة للبيع أم للسرقة, أجندة السياسة الخارجية المجلة الالكترونية,وزارة الخارجية الأمريكية,المجلد 10 رقم1 مارس 2005 ,ص2

المجاورة لها. و لا تشمل السيناريوهات النظرية الطائرات الانتحارية أو هجمات الشاحنات المفخخة لإحداث انتشار المواد النووية من المرافق عن طريق انفجار و حسب, بل تشمل أيضا احتمال وجود مجموعة تتوفر لديها معرفة بتصميم منشأة و تسبب تسربا فيها يعرض أنظمة السلامة في المنشأة للخطر, كتلك المتعلقة بالتبريد و الاحتواء[1].

4.أدوات نشر الإشعاعات–القنبلة القذرة

حتى المواد النووية منخفضة المستوى تكون ذات قيمة كجزء من قنبلة قذرة. و هذا النوع من المواد متوفر بدون صعوبة ضمن طائفة منوعة من التطبيقات في القطاعين المدني و العسكري(سيزيوم 137) مثلا, يستخدم عادة في صور الأشعة في المستشفيات. و تستخدم هذه المواد النووية منخفضة المستوى, أو المصادر الإشعاعية, على نطاق واسع, و الحماية التي تتمتع بها اقل بكثير من حماية المواد الصالحة لصناعة الأسلحة, و بالتالي فهي معرضة للاستغلال من قبل المجموعات الإرهابية. و يجعل هذا التوفر أدوات نشر الإشعاعات السلاح النووي المتاح أكثر من غيره للإرهاب, حيث أن مثل هذه الأداة لاتحتاج أن تكون أكثر من مصدر إشعاعي يوضع بجوار متفجرات تقليدية. و قد قع أهم استخدام إرهابي للمواد الإشعاعية في العام 1995 , حين ترك انفصاليون شيشان صندوقا من السيزيوم في حديقة عامة بموسكو دليلا على قدراتهم[2].

خامسا : التعاون النووي

يعد من الوسائل المهمة التي ساعدت بعض الدول على إنتاج الأسلحة النووية, لا سيما في عملية بناء المفاعلات و تقديم التكنولوجيا النووية و الوقود النووي. فقد اعتمدت إيران بقوة على روسيا الاتحادية و الصين في تطوير برنامجها النووي علما أنها لم تلجأ إلى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد فشل جهودها في التعاون مع دول غرب أوروبا. فقد تعاونت سابقا مع ألمانيا و فرنسا و تفاوضت مع اسبانيا في أواخر الثمانينات. أن التعاون الروسي–الإيراني كان بداية لنقلة نوعية للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992 حيث وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجما, فضلا عن أن المفاعلات البحثية صغيرة الحجم. و في

---

(1)–الكولونيل تشارلز د.لوتس " لاعبون جدد في الساحة : عبد القدير خان و السوق السوداء النووية" أجندة السياسة الخارجية, المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية : مارس , 2005 ,ص 1

(2)–المصدر السابق ' ص 4

عام 1994 وقعت الدولتين على اتفاقية بمبلغ (87) مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر, و تم التوقيع الفعلي على هذه الاتفاقية في 8 يناير 1995. و قد بدأت روسيا بالفعل في تنفيذ اتفاقها مع إيران, فتم إرسال شحنات ضخمة من المواد اللازمة, كما أوفدت 150 فنيا إلى موقع مفاعل بوشهر, بالإضافة إلى إرسال 2000 عامل روسي , و تدريب 500 فني إيراني.ويخشى من هذا التعاون فيما إذ كانت إيران قد اهتمت بالحصول من روسيا على تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية و غيرها من التكنولوجيا الخاصة بالتخصيب, و التي تعتبر ضرورية جدا لإنتاج الأسلحة النووية, حيث ذكر المسئولون الإيرانيون أن بلادهم لم تبدى أي اهتمام بمثل هذه التكنولوجيا, في حين أن بعض المصادر الأمريكية تذكر أن فيكتور ميخا ليوف وزير الطاقة النووية الروسي اقترح بيع منشأة القوة الطاردة المركزية لإيران, إلا أن روسيا أكدت أنها لم تفكر إطلاقا في بيع هذه التكنولوجيا إلى إيران[1].

كذالك تعاونت كوريا الشمالية مع الاتحاد السوفييتي السابق في مجال التكنولوجيا النووية وذالك عن طريق إرسال البعثات لتدريب المتخصصين في المجال النووي أو عن طريق المساعدة في بنا مركز أبحاث نووي بجوار مدينة(يونغ بيون), و خلال الفترة من (1965-1973) تم توفير الوقود النووي للمفاعل الكوري[2].

أما باكستان فقد لعب العامل الخارجي دورا مهما في مساعدتها في إنتاج الأسلحة النووية. و بصورة عامة شكلا لعامل الجغرافي أداة مهمة للبرنامج النووي الباكستاني. ففي عام 1967 وافقت فرنسا على بيع باكستان مفاعلا نوويا قادرا على إنتاج اليورانيوم , كما قامت في العام نفسه بإنشاء معمل أبحاث كاهوتا جنوب إسلام أباد لتأسيس وحدة تخصيب اليورانيوم, و هو ما أتاح لباكستان القدرة على إنتاج الوقود النووي المخصب محليا.

أما إسرائيل فقد تلقت في البداية المساعدة من فرنسا لبناء مفاعل أبحاث لصناعة الماء الثقيل باستعمال اليورانيوم الطبيعي بطاقة 26 ميجاوات في منطقة ديمونة بصحراء النقب في عام 1959. و استمرت المساعدة الفرنسية منذ عام 1953 حتى عام 1967. و كانت الولايات المتحدة قد قدمت لها المساعدة منذ الخمسينات بالإضافة إلى التعاون مع جنوب إفريقيا حيث تمكنت عن طريقها من الحصول على التكنولوجيا الأمريكية و الألمانية الغربية.و قامت بالتفجيرات النووية التي تم التأكد من حدوثها في المحيط الأطلسي مقابل

(1)-احمد إبراهيم محمود" البرنامج النووي الإيراني" مصدر سبق ذكره, ص 313.

(2)- ل ا م ح عبد الرحمان الهواري" الصناعات العسكرية لكوريا الشمالية و علاقتها بمنطقة الشرق الأوسط"السياسة الدولية, العدد140,ابريل2000.ص254

ساحل جنوب إفريقيا.

سادسا : حالة السيولة في العلاقات الدولية

في أثناء الحرب الباردة لم تحصل حالات لانتشار أسلحة الدمار الشامل مثلما حدث بعدها, إذ كانت الدول المنحازة تحتمي بمضلة احد طرفي الصراع من أجل الحصول على درجة عالية من الاطمئنان. فعلى سبيل المثال سعت باكستان إلى كسب حلفاء من خارج المنطقة من اجل ضمان امدادت الأسلحة و المواد الحربية و الدعم الدبلوماسي و تطلعت إلى هؤلاء الحلفاء كضمانيين سياسيين يمكنهم التدخل نيابة عنها في الحالات القصوى.فقد تحالفت باكستان مع الولايات المتحدة,من خلال حلف جنوب شرق أسيا و منظمة المعاهدة المركزية. لكن تخلف الولايات المتحدة في مساعدة باكستان في الحرب الهندية-الباكستانية عام 1965 ا اظهر محدودية هذه الإستراتيجية. و كانت الولايات المتحدة تتعامل مع باكستان باعتبارها دولة حليفة في إطار احتواء الاتحاد السوفييتي, في حين كانت باكستان تهدف في الحصول على المعونة الأمريكية من اجل مساندتها في مشكلاتها مع الهند[1].

(1)-احمد إبراهيم محمود" أهداف التجارب النووية الهندية و الباكستانية", مصدر سبق ذكره, ص254.

الفصل الثالث : نظام عدم الانتشار النووي

يقصد بنظام عدم الانتشار النووي شبكة من المعاهدات و الاتفاقات و الضمانات بشأن الطاقة النووية تمثل الإطار الأعرض للمعاهدة. إن معاهدة حضر انتشار الأسلحة النووية و المعاهدة الإقليمية لمنع الانتشار و معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية و معاهدة حظر الأسلحة الكيمائية و إعلانات الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية و نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية, و اتفاقات المورد المستخدم و المورد الكثيرة حول تصدير المرافق و التكنولوجيا و الإمدادات, و الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما يسمى بمجموعة لندن للموردين النووي التي خرجت للوجود بعد المؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة عدم الانتشار و قرارات الأمم المتحدة العديدة ووثائقها قد أسهمت جميعها في بنا نضام عدم الانتشار .

المبحث الأول : معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

بعد خمسة وعشرين عاما ، اجتمعت الدول لفتح باب التوقيع عليها في عام 1968 ، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في عام 1970 ، وفقا لمتطلبات النص ، والأطراف المشتركة في معاهدة عدم الانتشار في مايو عام 1995 التي وافقت على مد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ، حيث انضم المزيد من الدول إلى المعاهدة لحظر الانتشار النووي من أي اتفاقية أخرى والحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وهذا دليل على أهمية المعاهدة.

واعتبارا من أغسطس عام 2016، انضمت 191 دولة للتوقيع على المعاهدة ، على الرغم من أن كوريا الشمالية، أعلنت انضمامها إليها في عام 1985 إلا أنها لم تأتي إلى الامتثال إليها ، كما لم تعلن انسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووي في عام 2003 ، في أعقاب تفجير القنابل النووية لانتهاك الالتزامات الأساسية ، ولم يتم قبول أربعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمعاهدة حظر الانتشار النووي ، وثلاثة منها يعتقد أنها تمتلك أسلحة نووية : الهند وإسرائيل وباكستان ، وبالإضافة إلى ذلك ، جنوب السودان ، التي تأسست في عام 2011 ، والتي لم تنضم للمعاهدة.

تعترف المعاهدة بامتلاك خمس دول للأسلحة النووية ، وهما : الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، والصين ”وأيضا الدول الخمس هي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة “ ، بالإضافة إلى أربع ولايات أخرى معروفة والتي يعتقد في امتلاكها للأسلحة النووية ، وهما : الهند وباكستان وكوريا الشمالية ، وقد أعلنت امتلاكها للأسلحة النووية ، إلا أن إسرائيل كانت غامضة بالتعمد في شأن وضع أسلحتها النووية .

وغالبا ما ينظر إلى معاهدة عدم الانتشار علي أنها تستند إلى الصفقة المركزية : “ وعلى الدول الغير حائزة

للأسلحة النووية أن تنضم لمعاهدة حظر الانتشار النووي وتؤكد بعدم امتلاكها لأسلحة نووية ، والدول الحائزة للأسلحة النووية تتفق مع معاهدة حظر الانتشار النووي على تقاسم منافع التكنولوجيا النووية السلمية ومواصلة نزع السلاح النووي التي تهدف إلى القضاء النهائي على ترساناتها النووية.''

ويتم مراجعة المعاهدة كل خمس سنوات في اجتماعات يدعى بالمؤتمرات الاستعراضية الأطراف المشتركة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، على الرغم من أن المعاهدة ولدت أصلا من مدة محدودة تبلغ نحو 25 عاما ، حيث قرر الطرفان التوقيع بتوافق الآراء ، إلى مد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ودون شروط خلال المؤتمر الاستعراضي في مدينة نيويورك يوم 11 مايو عام 1995، وبلغت ذروتها بجهود الحكومة الأميركية الناجحة التي يقودها السفير توماس غراهام.

وفي الوقت الذي اقترح فيه معاهدة حظر الانتشار النووي ،كانت هناك توقعات من 25-30 دولة حائزة للأسلحة النووية في غضون 20 عاما ، وفي وقت لاحق أصبحت أكثر من أربعين عاما ، حيث نجد خمس دول ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ، وأنها تشمل أربع ولايات إضافية هم الوحيدين الذي يعتقد أنهم يمتلكوا أسلحة نووية . وقد اعتمدت عدة تدابير إضافية لتعزيز معاهدة عدم الانتشار والنظام الأوسع لمنع انتشار الأسلحة النووية والتي تجعل من الصعب على الدول اكتساب القدرة على إنتاج أسلحة نووية ، بما في ذلك الرقابة على الصادرات من مجموعة موردي المواد النووية والتدابير المعززة للتحقق من البروتوكول الإضافي للوكالة.

ويرى النقاد أن معاهدة حظر الانتشار النووي لا تستطيع وقف انتشار الأسلحة النووية أو الدافع للحصول عليها . حيث يشعرون بخيبة الأمل حيال التقدم المحدود بشأن نزع السلاح النووي ، حيث أن الأسلحة النووية يمتلكها خمس دول لاتزال لديها 22،000 من الرؤوس الحربية المخزونة ، وأظهرت أيضاً الممانعة لمواصلة نزع السلاح.

وقام عدد من المسئولين رفيعي المستوى تم تعينهم داخل الأمم المتحدة ، وقالوا أنهم يستطيعون أن يفعلوا شيئا يذكر لوقف الدول التي تستخدم المفاعلات النووية لإنتاج أسلحة نووية.

معلومات عن معاهدة حظر الانتشار النووي:

تهدف معاهدة حظر الانتشار النووي لمنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة ، ولتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وتعزيز هدف نزع السلاح ، والمعاهدة تنشئ نظاما للضمانات تحت مسؤولية وكالة الطاقة الذرية ، والتي تلعب أيضا دورا محوريا في إطار المعاهدة في مجالات نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية.

العضوية:

تاريخ الاعتماد : 12 يونيو لعام 1968

مكان المعاهدة : الأمم المتحدة ، نيويورك

تاريخ بدء التنفيذ : 5 مارس لعام 1970

معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية " NPT " ، هي المعاهدة التي دخلت حيز التنفيذ في مارس لعام 1970، والتي تسعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية.

اختيار مواد المعاهدة:

بموجب المادتين الأولى والثانية من المعاهدة ، والحائزة على توافق في عدم مساعدة الدول الغير نووية بتطوير أو الحصول على أسلحة نووية ، فإن الدول الغير حائزة تنبذ بشكل دائم للسعي وراء مثل هذه الأسلحة ، للتحقق من هذه الالتزامات والتأكد من أن المواد النووية لا يتم تحويلها لأغراض صنع الأسلحة .

المادة الثالثة مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع التفتيش على المنشآت النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية "، وبالإضافة إلى ذلك ، تنص المادة الثالثة الضمانات اللازمة لنقل المواد القابلة للانشطار بين الدول النووية والدول غير النووية.

وتعترف المادة الرابعة "بحق غير قابل للتصرف" من الدول غير الحائزة للبحث وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض صنع الأسلحة، وهذا يدعم أيضا " أقصى تبادل ممكن" لهذه المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بالمواد النووية بين الدول النووية والدول غير النووية.

والمادة الخامسة ، الآن عفا عليها الزمن على نحو فعال ، حيث يسمح بوصول الدول غير الحائزة للبحوث والتنمية الحائزة على فوائد التفجيرات النووية التي أجريت للأغراض السلمية ، كما أن الأداة المساعدة للتفجيرات النووية السلمية قد تضاءلت مع مرور الوقت ، وأفقد أهمية هذا الشرط من قيمة العملية . والآن موضع نقاش ذلك بسبب القيود المفروضة على جميع التفجيرات النووية بتكليف من الحظر الشامل لتجارب المعاهدة التي تفرضها علي جميع الدول النووية الخمس الموقعة.

وتلزم المادة السادسة الدول النووية إلى "مواصلة المفاوضات بحسن النية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ونزع السلاح النووي ، وبشأن معاهدة نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة "، والاعتراف بضرورة الخطوات الوسيطة في عملية نزع السلاح النووي ،

والمادة السابعة يسمح بإنشاء المناطق الحرة-الحائزة علي الأسلحة النووية الإقليمية.
والمادة الثامنة تتطلب عملية معقدة وطويلة لتعديل المعاهدة، بمنع أي تغييرات بشكل فعال في غياب إجماع واضح.

والمادة العاشرة تحدد الشروط التي يجوز فيها للدولة أن تنسحب من المعاهدة ، الأمر الذي يتطلب إشعار مسبق بثلاثة أشهر ، ويجب أن تكون ''أحداثا غير عادية'' تهدد المصالح الوطنية العليا.

ما تبقى من المعاهدة في التعامل مع إدارتها ، لعقد مؤتمر المراجعة كل خمس سنوات ، ولصدور القرار بعد 25 عاما على ما إذا كان ينبغي تمديد المعاهدة ، ليمتد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عام 1995 إلى أجل غير مسمى وتعزيز عملية الاستعراض التي تنتدب ، حيث أن مؤتمرات الاستعراض تقوم باستعراض الخمس سنوات الماضية وسبل التنفيذ وعنوان تعزيز المعاهدة.

فوائد المعاهدة :

إن أهم فائدة للمعاهدة هي منع المزيد من الانتشار النووي. فهذه المعاهدة تعد حجر الزاوية للجهود الدولية الرامية إلى بناء و تعزيز حواجز فعالة ضد مزيد من الانتشار للأسلحة النووية.

إن زيادة جديدة في عدد الدول الحائزة على الأسلحة النووية سوف تؤدي الى قدر اكبر من التوتر و عدم الاستقرار في العالم بوجه عام,و علاوة على ذالك فان خطر اندلا ع حرب نووية بالصدفة او نتيجة لخطأ في التقديرات سيكون اكبر فكلما زاد عدد البلدان التي تنشر مثل هذه الأسلحة كلما زاد مخزون و تنوع الأسلحة التي تحتفظ بها.

كذالك فان حيازة أية دولة لأسلحة نووية يمكن أن يفجر تطورات أخرى غير مرغوب فيها . إذ قد يغري هذا الدول المجاورة غير النووية على حيازة أسلحة نووية. أو ربما تتخذ إجراءا عسكريا وقائيا فوريا [1].

وسوف يؤدي انتشار الأسلحة النووية إلى المناطق المعرضة للنزاع إلى إثارة الشكوك و التوترات العميقة بالفعل بين المتنافسين التقليديين و سوف تصبح الخطوات السياسية الرامية إلى تسوية النزاعات المحلية أو تحسين العلاقات أكثر صعوبة. و أن قيام بلدين نحو حيازة قدر من الأسلحة النووية غير متماثلة فقد يفكر البلد السابق جديا في استعمال القوة العسكري لمنع منافسه من اللحاق به كما أوضحت العقود الماضية[2].

---

(1)-لويس دن"معاهدة عدم الانتشار نجاح لتحديد الأسلحة" نزع السلاح-مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة-_المجلد8-العدد1- ربيع 1985, ص 25.

(2)-اليساندرو كورا ديني " معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عامها الخامس عشر "نزع السلاح, المجلد 8,العدد1-ربيع 1985, ص 81

إنهاء سباق التسلح :

لقد نصت المادة السادسة من المعاهدة على تعهد الدول بإجراء مفاوضات بحسن نية بوقف سباق التسلح النووي و بنزع السلاح النووي. و خلال الفترة التي تلت التوقيع على المعاهدة لم يوقف سباق التسلح النووي. بل إن إبعاده أخذت تتزايد بصورة كبيرة. ولم تبدأ مفاوضات جوهرية متعددة الأطراف بشأن هذه الموضوعات بالغة الأهمية. و بالنسبة لدول كثيرة لاسيما الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية تعد مسألة إزاحة الأسلحة النووية تعد مسألة إزاحة الأسلحة النووية حجر الزاوية لسياستها في مجال نزع السلاح و بالنسبة لها أن الدول الحائزة على الأسلحة النووية ,لاسيما الولايات المتحدة و روسيا الاتحادية تتحمل مسؤولية خاصة في تحقيق أهداف نزع السلاح . و قد جرت منذ وقت بعيد مفاوضات ثنائية حول المسائل النووية خاصة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي و قد تحققت بعض النتائج الايجابية :

معاهدة سالت (1) 1972

معاهدة سالت (2) 1979

معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة و القصيرة المدى 1987

معاهدة ستارت (1) 1991

معاهدة ستارت (2) 1993

معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية (سورت) 2002

و طرحت قضايا تجميد الأسلحة النووية إلا أن الاختلافات في المواقف لاسيما إبان الحرب الباردة كانت تعد حجر عثرة أمام التوصل إلى مزيد من الاتفاقات. إلا انه مع ذالك أعربت الدول الغير الحائزة عن أسفها و خيبة أملها تجاه عدم تحقيق تقدم حاسم بشأن القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي.[1]

فعند توقيع معاهدة ستارت (1) في عام 1991 كانت كل من الولايات المتحدة و روسيا الاتحادية تنشر حوالي 10.000 رأس نووي استراتيجي. و خفض كل منهما هذا المستوى إلى 6.000 بحلول شهر

(1)- أنظر حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح, المجلد الثاني عشر , نيويورك 1987, ص 144 و كذالك ص 150-151.

ديسمبر 2001. و كما أعلن الرئيسان بوش و بوتين و كما تنص عليه معاهدة موسكو لعام 2002 سوف تخفض الرؤوس النووية الإستراتيجية الأمريكية و الروسية مرة أخرى ما بين 1700و 2100 رأس بحلول العام 2012.و يمثل ذالك بمجموعه تخفيضا فدره 80بالمئة مقارنة ما كان عليه الوضع في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

تشجيع استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية :

منذ بداية العصر النووي أصبح من الواضح أن الذرة لا تنذر بخطر عظيم فحسب, و إنما تبشر أيضا بوعد عظيم. في مساعدتها على تلبية حاجات البلدان من طاقة, و في مجال الرعاية الصحة و العلاج, و في العلم, و الصناعة و الزراعة, قدمت الطاقة النووية مساهمة كبيرة في رفاهية الجنس البشري. و قد ساعد ذالك التصور على إيجاد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية و ساعدت المعاهدة بدورها على تحقيقه و ضمن إطار المعاهدة استمر التعاون النووي السلمي في الاتساع في السنوات التي تلت سريان المعاهدة.

و ينبغي تشجيع تعاون أوسع نطاقا في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تمتثل لالتزاماتها. فهذا التعاون من الفوائد الهامة المتأتية عن المعاهدة. و تقوم الولايات المتحدة بالتعاون السلمي مع حوالي 100 من أطراف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية, بصورة ثنائية و متعددة الأطراف و عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. و يجب أن يتقيد البرنامج النووي للعضو في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بالمعاهدة و ينبغي أن يشتمل التنفيذ و فرض التطبيق السليم للمعاهدة على الحد من حصول المخالفين على التكنولوجيا النووية. و لا تعطي اللغة الواضحة للمادة 4 " الحق" للقيام بلأي نشاطات أو مرافق نووية معينة, كما انه ليس للدول المنتهكة للمعاهدة أي أساس للتأكيد على أن المادة 4 تعطيها حصانة ضد إجراءات تتخذ ضد برامجها النووية. و قد أبرمت الولايات المتحدة 22 اتفاقية تسمح بتصدير المفاعلات و الوقود النووي لأربعين دولة من دول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1].

الانتقادات على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية :

إن المعاهدة تتسم بطبيعتها بالتمييز و تتهم بعض البلدان النامية الدول المتقدمة باستخدام نظام عدم الانتشار

(1)-المصدر السابق.

للحفاظ على احتكارها للتكنولوجيا النووية المتقدمة.و تدعو هذه البلدان إلى وصول حر غير مقيد إلى تلك التكنولوجيا دون اعتبار في الغالب ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية و بصرف النظر عن احتياجاتها الحقيقية ذاتها, وخاصة الاتفاق بشأن ضوابط نقل المواد النووية

إن المعاهدة تحرم على الأطراف فيها و غير الحائزة على الأسلحة النووية تصنيع أي جهاز تفجير نووي أخر أو تلتمس أو تتلقى أي جهاز تفجير نووي آخر, بل و قد يكون لديها الحق في الإبقاء لما لديها.ولا تشير كذالك إلى تحريم نشر الأسلحة النووية على أراضي دولة غير حائزة لأسلحة نووية, أو العبور فوق أجوائها أو تحريكها من موقع لأخر في تلك الدولة. و ليس بالضرورة أن تكون الدولة خالية تماما من الأسلحة النووية. كما لا يدخل في نطاق التحريم عملية " التصنيع" طالما أنه تحت الرقابة الدولية, و الذي يتضمن إنتاج اليورانيوم, و تخزينا المواد الانشطارية المخصصة للأغراض السلمية, و تطوير مفاعلات القوى النووية المستخدمة للبلوتنيوم وقودا, و بمعنى آخر كانت المعاهدة تعتبر وسيلة لمنع الدول الصناعية الكبرى عن بناء الأسلحة النووية أما الآن فتعتبر وسيلة لاحتفاظ الدول الحائزة لأسلحة نووية بما لديها من تكنولوجيا نووية, بينما يمنع الفئة الأخرى من الدول من تطوير مثل تلك التكنولوجيا و نشرها خاصة في الدول النامية[1].

استمرار سباق التسلح :

إن العديد من الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية تؤمن بأنه لن تفي الأطراف الحائزة لأسلحة نووية بالتزاماتها بما تضمنه المادة السادسة من المعاهدة بإجراء مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر و نزع السلاح النووي. و لعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ضل رقابة دولية و فعالة و على الرغم من المعاهدات الموقعة بين الدولتين العظمتين , فان الحاجة ماسة إلى[2] :

أ.إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل

ب.الحد و التخلص التدريجي من مخزونات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها.

---

(1)-د.إبراهيم عثمان .مصدر سبق ذكره. ص 12

(2)-المصدر السابق, ص 13.

د.تحريم استخدام السلاح النووي بكافة صوره و أنواعه.

هـ.إعطاء ضمانات أمن للدول الغير نووية.

و.وضع نظام لبناء الثقة و الشفافية في مجال التسلح النووي.

و من الجدير بالذكر أن الدول الكبرى استمرت بسباق التسلح و لم تلجأ الدول المالكة إلى نزع سلاح حقيقي و إن تعهدت الأطراف بالتفاوض على تدابير تقود إلى نزع السلاح النووي لم تؤد إلى الكثير من النتائج.

عدم كفاية ضمانات امن الدول غي الحائزة :

منذ بداية العصر النووي تمسكت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية, و لا سيما الدول التي لا تنتمي إلى واحد من الحلفين العسكريين الرئيسيين, بضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أمنها ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. و يرى الكثير من هذه الدولة أن الضرورة أصبحت أكثر إلحاحا نتيجة لاستمرار سباق التسلح, و الزيادة المتصلة في فعالية الأسلحة النووية و قدرتها على الفتك, و احتمال أن يؤدي القبول المتزايد لفكرة الحرب النووية المحدودة إلى مضاعفة نشوب حرب من هذا القبيل. و قد أثيرت هذه القضية بقوة عام 1968 عندما دارت المفاوضات بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية و أدرجت منذ ذاك الحين بشكل يكاد يكون متصلا في جدول أعمال شتى محافل السلاح[1].

هناك نوعان من ضمانات الأمن :

ضمانات الأمن السلبية : تلتزم بموجبها الدول النووية بألا تستعمل الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ضمانات الأمن الايجابية : تلتزم بموجبها الدول الحائزة على الأسلحة النووية في ظروف محددة بالدفاع عن الدول الغير حائزة على الأسلحة النووية.على النحو الذي اتخذه مثلا قرار مجلس الأمن 255 لعام 1968[2].

هناك مصدر أخر للتميز :

إذ أن الغير الخاضعة للمعاهدة هي الدول الأكثر تقدما في التجارة النووية. إلا أن مضمون أحكام المادة الثالثة

---

(1)-حولية نزع السلاح, المجلد الثاني عشر 1987, ص 272.

(2)- المصدر السابق, ص272

كانت تمييزية لصالح هذه الدول التي فرضت على الدول الغير حائزة للأسلحة النووية فقط و الأطراف في المعاهدة بتطبيق نضام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية و إخضاع منشاتها النووية للتفتيش, في حين لم تفرض على الدول الأكثر تقدما في التجارة و الصناعة النووية أية قيود و تركت لها حرية استيراد و تصدير مواد و منشآت نووية دون اخذ نظام الضمانات بعين الاعتبار, و دون أي التزامات دولية, مما جعل أحكام المادة الثالثة مشتبه في مصداقيتها[1].

المبحث الثاني : نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ

بدأت المناقشات الرسمية حول نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ عام 1983 بين فرنسا ألمانيا ايطاليا بريطانيا و الولايات المتحدة و قد اشتركت بشكل متأخر كل من كندا و اليابان في عام 1985, حيث تم التوصل إلى اتفاقية كاملة للحد من انتشار الصواريخ البالستية ذات القدرة النووية بما فيها مواد الصواريخ ذات الاستخدام المزدوج. و قد تم تحديد الصواريخ ذات القدرة النووية بأنها الصواريخ القادرة على حمل 500كغ و لمسافة 300كم أو أكثر. و قد أعلنت الدول السبع بشكل رسمي عن إنشاء نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ عام 1987. و الأعضاء الاضافيون هم : الأرجنتين, استراليا ,النمسا, بلجيكا , البرازيل, ألجيك , الدنمرك, فنلندا , اليونان , هنغاريا , أيسلندا , ايرلندا ,لوكسمبورغ , هولندا , نيو زيلندا ,النرويج ,بولندا,البرتغال , روسيا الاتحادية , جنوب إفريقيا, اسبانيا, السويد, سويسرا , تركيا , أوكرانيا. و أن بعض الدول الأخرى شملت الصين , إسرائيل , رومانيا ,سلوفاكيا تعهدت بالالتزام بالسياسة العامة ل MTCR[1]

إن هذا النظام عبارة عن مؤسسة غير رسمية من الحكومات تتقاسم المصالح المشتركة من أجل عدم انتشار الصواريخ و المركبات الجوية غير المأهولة و التقنيات ذات الصلة. و يحتوي هذا النظام على خطوط توجيهية و **هدف النظام** : الحد من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل, و هذا يعني الأسلحة البيولوجية و الكيميائية و

(1)-د.إبراهيم عثمان, مصدر سبق ذكره. ص 12.

النووية, عن طريق السيطرة على نقل منظومة التوجيه(بدلا من الطائرات)لمثل هذه الأسلحة[2].

شرعية النظام : إن احد الاختلافات الرئيسية بين MTCR و أنظمة عدم الانتشار الأخرى هو انه ليس معاهدة عالمية لالتزام غير مشروع حيث أن MTCR هو مجموعة غير رسمية من الأطراف الذين يتعاونون من أجل انجاز هدف يعتبر ضروريا لكل الدول,و لمنع الانتشار غير المسيطر عليه لتكنولوجيا الصواريخ, و بسبب أنهم جماعة فإنهم وضعوا و ثبتوا مبادئ و سياقات و قوائم و التي يتفقون جميعا على ملا حضتها.

إن أولئك اللذين قبلو هذه القواعد و الإجراءات قد التزموا سياسيا لإتباعها. إن هذه القواعد تلزم فقط الأعضاء الأطراف في MTCR بينما آخرين تطوعوا للتمسك بهذا الالتزام. إذ أن أعضاء MTCR قد اقتنعوا بأن الرغبة للالتزام بقواعد و إجراءات النظام يمكن أن تعزز من الاستقرار و الأمن الإقليمي و الدولي. لهذا يعتقد بأن أقاليم أخرى سوف تخدم بشكل طبيعي مصالحها, بالإضافة إلى منطقتها الإقليمية, عن طريق الملاحظة الطوعية لنفس الإجراءات و القواعد. و الغرض من ذالك, فانه ماما إن تمكنوا من الانضمام إلى MTCR أو التعاون معه [1]

نظام طوعي و غير تمييزي:

إن العضوية في هذا النظام لا تعني بأن أعضاء النظام سوف يتخلصون و بشكل تلقائي من تقنية و برامج الصواريخ, لكن الحقيقة المماثلة هي أن العضوية في هذا النظام لا تعطي الحق لإنتاج و تصنيع و استيراد و تصدير تقنيات الصواريخ أو الصواريخ نفسها. و على النقيض, فان اغلب الأعضاء لا يمتلكون أنظمة التوجيه. حيث لا يوجد عضو قد استخدم عضويته للمطالبة بالحق في الحصول على الصواريخ أو تقنية الصواريخ...و بالطبع ينبغي الاعتراف بأنه من الصعب جدا التمييز بين برامج الفضاء للأغراض السلمية و البرامج القادرة على إيجاد أنظمة توجيه تحمل قدرات أسلحة الدمار الشامل[2].و يرى البعض بأن تقنية الصواريخ لم تنشر إلى

---

(1)-tariq ranf ,mary beth nikin, jenni ressan « inventory of non proliferation organisation and regimes » center for non proliferation studies-monterey institute for international studies, montery,U.S.A , 2000 . p.37

(2)-ibid , p.37

بلد جديد حيث أن الدول التي لديها برامج صواريخ هي الآن و بشكل أساسي نفسها التي لديها برامج عندما تم إقامة النظام عام 1978.

توسع النظام :

لقد تطورت الأمور سريعا و بشكل صعب في أوائل التسعينات بسبب أن الحكومات الأعضاء قد نظرت إلى الحاجة إلى دعوة الدول المطلوبة إلى هذا النظام. إذ أن عدد من الدول اشتركت بهذا النظام بما فيها العديد من الدول التي تعاونت مع النظام أيضا بشكل غير رسمي حيث حققت العضوية أكثر من الثلث[1].

منذ أواسط التسعينات فان نظام حضر تكنولوجيا الصواريخ لم يحقق هدفا كبيرا.حيث أن تقدم هذا النظام كان بطيئا مرة أخرى, و لا يمكن القول أنه لم يحقق نجاحا كبيرا.

التحرك ما وراء النظام :

يقصد به التحرك نحو الدول التي لم تنظم بعد إلى النظام. ففي جو من الإحباط الكبير بدأ المجتمع الدولي التحرك ما وراء نظام حظر انتشار الصواريخ.حيث كان للدبلوماسية الثنائية تأثير فعال جدا و ربما هي أداة مهمة جدا في معالجة قضايا انتشار الصواريخ في النصف الأخير من التسعينات. و مع ذالك فانه من خلال الدبلوماسية يمكن الوصول إلى الدول التي هي ليست جزءا من النظام و أن ما هو مهم جدا التعامل مع الدول الولايات المتحدة و كوريا الشمالية عدة جولات من المحادثات. و لو أن هذه المحادثات لم تحقق أي شيء يذكر فان الولايات المتحدة كان لديها انطباع بأن كوريا الشمالية كانت راغبة بالتخلي عن برامجها النووية مقابل تبادل تجاري يصل الى 500مليون دولار[2].أما المحادثات مع حكومة الهند فقد كان حوالي ثماني جولات من المحادثات بين 1998 و 1999 و لم يتمخض عن هذه المحادثات أية اتفاقيات رسمية.

التهديدات الصاروخية :

عند الحديث عن التهديدات الصاروخية فانه ينبغي إدراك مختلف التوقعات. و بالنسبة لبعض الدول الكبرى

---

(1) -Istivan gyarmati The future of the missle Technology Control Regime '' DDA .Occasional papers , United Nation,No2 septembre 1999.D .G.p.6

(2)-Ibid .p.9

فان التهديد الصاروخي يعزي إلى بعض الدول النامية بسبب التطور الحاصل في صواريخ هذه البلدان و الذي يشكل تهديدا للأمن العالمي بينما تصور هذه الدول بأن صواريخها تقدم وسائل فعالة للحفاظ على الأمن العالمي.والواقع أن التهديد الصاروخي ليس فقط من نتاج بعض البلدان النامية. أنها برامج الصواريخ لبعض الإمكانيات العسكرية التي وضعت أمن بعض البلدان النامية في خطر و هي بذالك تهدد الأمن العالمي, و إذا نظرنا إلى الميزانية الدفاعية للبرامج لعسكرية في الدول النامية و المتطورة في ضوء أنواع الصواريخ فانه ليس من الصعب جدا أن نستنتج من الذي يتمتع بميزة عسكرية مطلقة و من أين يأتي التهديد بالصواريخ. و لغرض فهم التوقعات المختلفة للتهديد بالصواريخ فمن الضروري جدا تحديد الأسباب الرئيسية لتطوير الصواريخ و انتشارها[1] :

أولا : إن الصواريخ هي مؤشر من مؤشرات القوة و أنها تمثل لهذه الدول وسائل فعالة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خلال عدم وجوب الحرب.إن مثل هذه الإستراتيجية يمكن أن تكون مؤثرة و خاصة في وقت نشوب الأزمات

ثانيا : إن تطوير و نشر منظومة الصواريخ البالستية التي تتضمن دفاع صواريخ المسرح TMD و دفاع الصواريخ القومي هو طفرة في مجال سباق التسلح .

ثالثا : الفجوة في نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ. إذ أن عدم نشر الصواريخ يعتبر جزءا تحت التطوير لهذا النظام الكامل و للأسباب التالية :

1.لا توجد هناك أداة قانونية تؤمن التحريم الشامل لتطوير الصواريخ و نشرها إذ أن عدم نشر الصواريخ لا يمكن وضعها مع عدم نشر أسلحة الدمار الشامل حيث ثبتت الأخيرة في القواعد القانونية في المعاهدات[2].

---

(1)-Auron Krap « the MTCR, the post-modern state ,and detereace » DDA Occasional papers , United no2 september 1999 ,p41

(2)-Ibid, p, 42

2.لا يوجد هناك أهداف متفق عليها ضمن نظام MTCR تسيطر على نقل مركبات التوجيه لأسلحة الدمار الشامل. و بالنظر إلى الخطوات العديدة للصواريخ بالإضافة إلى إمكانية نقل لتقنيات الصواريخ و الصواريخ المضادة فمن الصعب جدا تصور المنظومة لقياس معايير الأهداف لغرض التحريم على سبيل المثال, كما علينا ملاحظة بأن انضمة دفاع الصواريخ و التقنيات ذات الصلة هي ليست على قائمة السيطرة, و مع ذالك فإنها تشكل عامل مهم لنشر الصواريخ[1].

المبحث الثالث : ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الجذور

عندما أيقنت الولايات المتحدة عدم جدوى السرية في أعقاب التفجير الذري الروسي في عام 1949, و لكن لم يتم اتخاذ أي قرار في هذا الشأن, و لكن بعد التفجير الهيدروجيني في عام 1953 قررت الولايات المتحدة

إنهاء المرحلة السرية في إنهاء المرحلة السرية في إنتاج القنبلة الذرية, و أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الرعب النووي يعرض كل الحضارة و كل القيم الإنسانية إلى الدمار, و

أعلن بداية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من أجل السلام, و أقترح إنشاء بنك دولي لليورانيوم و المواد الانشطارية بعد سحبها تدريجيا من الأرصدة المعدة للاستخدام الحربي و ذالك لاستخدامها سلميا دون شروط

مسبقة, و بدأت المصارحة النووية و تبادل المعلومات, و تمثل ذالك في مؤتمر جنيف للاستخدامات السلمية الذي عقد في جنيف تحت إطار الأمم المتحدة و يعتبر ذالك أهم تطور سياسي في المجال الذري منذ انتهاء

الحرب العالمية.

و بدأت الولايات المتحدة عقد اتفاقان للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية مع عدد من الدول المتلقية للمساعدة في التفتيش على المنشآت النووية موضوع المساعدة للتحقق من عدم استخدام المساعدة في أغراض عسكرية و أن يتم التفتيش بواسطة أمريكيين, أو أي جنسية أخرى, و هذه فكرة جديدة لم تطرح قبلا. و في

(1)-Wang Qun « the missle threat : preception and prescription » Missle devlopment and its impact on the globe security department for disarmament affairs-DDA.occational papers no2, september 1999, united nation, p .48-52

عام 1958 تم تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية و بدأ كذالك في إنشاء نظام دولي للضمانات واجه معارضة سوفييتية في البداية, و بدأ اكتمال في عام 1963 حينما غير السوفييت موقفهم و أيدوه عقب المواجهة مع الولايات المتحدة في الأزمة الكوبية[1].

مفهوم نظام الضمانات :

يقصد بنظام الضمانات " مجموعة الإجراءات التي يتم التحقق من خلالها من عدم استخدام الدولة لفعالياتها النووية في صناعة الأسلحة النووية أو أي نوع من أنواع المتفجرات النووية الأخرى و ذالك طبا للالتزامات التي أخذت على نفسها". و هي نظام قانوني و فني يرمي إلى ضمان أن المواد النووية و التجهيزات و المعدات و المشروعات و الخدمات في مجال الطاقة الذرية لن يخدم أي غرض عسكري[2].

نظام الضمانات :

تجدر الإشارة إلى أن معاهدة حظر الانتشار النووي NPT لا تحوي في نصوصها نظاما للتحقق و إنما تعتمد على نظام التحقق الموجود في اتفاقيات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA و ذالك على العكس من اتفاقية حضر الأسلحة الكيمائية CWC. إن نظام التحقق طبقا لمعادةNPT (اتفاقية الضمانات الشاملة) لا يقتصر تنفيذ اتفاقيات الضمانات الشاملة على أعضاء NPT بل إن هناك دول ليست أعضاء فيها إلا أنها أعضاء في الاتفاقيات مثل البرازيل. و هناك ما لا يقل عن 58 دولة عضو في NPT لم يوقعوا على اتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة مخالفين بذالك نص المادة الثالثة من المعاهدة ويقوم نظام اتفاقيات الضمانات على ثلاثة مبادئ :

1.الحصر المادي :

و هو يعني باختصار التأكد من وجود نفس القدر من الكمية التي أعلنت عنه الدولة و بالكيفية التي أعلنت عنها و التي لا تتنافى مع نصوص معاهدة NPT حيث يقوم المفتشون بعملية الحصر المادي عن طريق تفقد المنشآت النووية و حساب كمية الوقود النووي المستخدم بحيث يتم التعرف على ماذا كانت هذه المنشآت

---

(1)-د.فوزي حماد"منع الانتشار النووي : الجذور و المعاهدة"السياسة الدولية,العدد120 ابريل1995.ص51-52

(2)-إسماعيل بدوي"نضام مشترك لمحاسبات المواد النووية و التحقق"مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,2001,ص135

تستخدم في إنتاج أسلحة نووية أم لا.

2.الاحتواء و هو يعني تحديد نطاق انتقال المواد النووية داخل حيز معين بمعنى مراقبة انتقالها من و إلى أماكن متفق عليها. بحيث يكون هذا الانتقال بعيدا عن تحويل هذه المواد للاستخدامات العسكرية و بحيث لا تذهب هذه المواد إلى حيث يمكن تحويلها(تخصيبها ليتم بها صناعة أسلحة نووية)

3.الرقابة و هي الضلع الثالث المكمل و هي عملية التأكد من أن الدولة العضو في نظام التفتيش لا تمارس خداعا من نوع فيما يتعلق بالنقطتين السابقتين بمعنى أنها لا تخفي مثلا كميات غير معلن عنها من المواد النووية يمكن أن تقوم بإنتاج أسلحة نووية أو أنها تقوم بنقل مواد نووية غير مخصبة لكي يتم تخصيبها في أماكن سرية أخرى تصبح صالحة للاستخدامات العسكرية[1].

تطور ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

لقد تطور نظام ضمانات الوكالة, في الستينات, فان المفاهيم الأساسية بجانب الضمانات يتم صياغتها.حيث تم تنفيذ التفتيش لضمانات الوكالة في 1962 في النرويج. و بهذا فأن عدد التفتيشات و الأنواع الأخرى من التسهيلات التي جرى تفتيشها قد زادت و بشكل بطئ, كما وافقت الدول على نظام الضمانات التفصيلية الذي يسيطر على المواد النووية و المعدات و التسهيلات.تلك القفزة جاءت مع دخول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويةNPT لتكون سارية المفعول في عام 1970.

و قد شهد عقد الثمانينات قبول كبير لتدابير الضمانات. و منذ عام 1997 وافقت خمسون دولة تقريبا على هذه التدابير علما أن هذه الدول هي أطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حيث تم منح حقوق تفتيش كبيرة فيما يتعلق ببرامجها النووية عن طريق بروتوكولات إضافية لاتفاقيات الضمانات الخاصة بها [2].

العلاقة بين معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية و الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

بالنظر لافتقار NPT جهاز يقوم بالإشراف و مراقبة الضمانات الدولية التي جاءت بها فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بذالك و هي القناة المتعددة الجوانب لنقل تقنية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. و في التطبيق العلمي فان IAFA قد عهد لها بمواصلة التفتيش و التأكد من صحة المادة السابقة (المناطق الخالية

(1)–مصطفى عبد العال " تطور مفهوم التحقق في اتفاقيات نزع السلاح : مقارنة بين معاهدة منع الانتشار النووي و معاهدة حضر الأسلحة الكيميائية" السياسة الدولية, العدد120 ابريل 1995,ص89–90

من الأسلحة النووية و المادة الرابعة في سياق حماية المواد النووية). و بشكل شامل فان NPT هي وثيقة بسيطة تتألف من عشرة مواد أطولها تتألف من ستة فقرات حيث أن تفاصيل التأكد من صحة التزامات المعاهدة قد ترك المسؤولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

و في كانون الثاني من عام 1999 بلغ عدد الدول الأعضاء في المعاهدة 187 دولة و أن الدول الوديعة في المعاهدة هي الولايات المتحدة و روسيا الاتحادية و المملكة المتحدة[2].

العراق و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقا للقرار 687 في 3 نيسان 1991 :

عبر مجلس الأمن في الديباجة عن قلقه بأن العراق حاول الحصول على مواد ذات صلة ببرنامج يتعلق بإنتاج الأسلحة النووية و بما يتنافى مع التزاماته المقررة بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. و لقد بنى

المجلس قلقه هذا على أساس تقارير سرية موجودة لدى أعضائه, على تلك المحاولة. و لقد مثل ذالك اتهاما واضحا للعراق. فاتخذ المجلس تدابيره بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة, مما يعني أن العراق قدهدد الأمن و السلم الدوليين على اقل تقدير. و هو الأمر الذي يعكس مدى التأثيرات السياسية على المعايير القانونية في قراراته[3].

و في المادة 11 دعا المجلس العراق, إلى تأكيد التزاماته المقررة بموجب معاهدة حظر الانتشار,دون قيد او شرط, و يعني ذالك أن المجلس قد عد العراق غير ملتزم بها فعليا.

و في القرار 707 في 1991/8/15 أحاط المجلس علما و بقلق شديد برسائل الأمين العام و اللجنة الخاصة و البعثة الرفيعة المستوى الموفدة إلى العراق, التي تثبت عدم يقيد بالتزاماته بموجب القرار 1991/687.كما أبدى المجلس قلقا بسبب إخباريي العراق المؤرخين في 18 و 28 نيسان كانا غير كاملين, و اتهم العراق

بإخفاء بعض الأنشطة و أن كلا الأمرين يشكلان انتهاكا خطيرا لالتزاماته بموجب القرار 687 /1991. و

---

(1)-Piet De Klerk « adveancing the agenda : new roles evolve for the IAEA Safeguards system »IAEA, BULLETIN vol41.no4 1999 Vienna, Austeria p.9

(2)-ibid., p.10

(3)-ibid, p.11

أكد المجلس على أن عدم امتثال العراق لاتفاق الضمانات مع الوكالة عملا بمعاهدة حظر الانتشار لعام 1968, يشكل انتهاكا لالتزاماته الدولية. ثم أدان العراق بموجب المادتين 1 و 2 [1].

المبحث الرابع : المجموعات الدولية الخاصة بحظر الانتشار النووي

أولا : مجموعة المجهزين النوويين NSG

إن أول اجتماع لها عقد في تشرين الثاني 1975 في لندن و كانت معروفة بنادي لندن. العضوية فيها تتألف من 38 دولة مجهزة و هي الأ رجنتين, النمسا, استراليا, روسيا البيضاء, البرازيل, بلغاريا, كندا, قبرص, جمهوريه التشيك, الدنمرك, فنلندا, فرنسا, ألمانيا, اليونان, هنغاريا, ايرلندا,, ايطاليا, يابان , كوريا الجنوبية,لاتفيا, لوكسمبورغ, هولندا, نيوزيلندا, النرويج, بولندا, البرتغال,, رومانيا, روسيا الاتحادية, جمهوريه سلوفاكيا, جنوب إفريقيا, اسبانيا, السويد, سويسرا, تركيا, أوكرانيا, بريطانيا, الولايات المتحدة الأمريكية.

إن مجموعة المجهزين النوويين هي مجموعة الدول المجهزة النووية التي تسعى إلى الإسهام في عدم نشر الأسلحة النووية خلال استخدام مجموعتين من السياسات الرئيسية لتصدير المواد النووية و تصدير ما يتعلق بالمواد النووية , و يواصل أعضاء هذه المجموعة الالتزام بالسياسات التوجيهية فيما يتعلق بالتطورات المتعلقة بنشر الأسلحة النووية,حيث إن المجموعة الأولى من السياسات التوجيهية لهذه المجموعة تتمثل في السيطرة على تصدير المواد التي هي مصممة بشكل خاص أو تكون مهيئة للاستخدام النووي و تتضمن هذه :

1. المواد النووية.

2. المفاعلات النووية و المعدات.

3. المواد غير النووية للمفاعلات.

4. المعامل و المعدات المخصصة لإعادة المعالجة و تخصيب و تحويل المواد النووية لأغراض تشغيل الوقود و إنتاج المواد الثقيلة[2].

---

(1)- علي هادي حميدي " العراق و الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1990-2003 دراسة سياسية و قانونية" رسالة دكتوراه في العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد,2004,ص 84.

(2)- المصدر السابق ص 85-86.

5.كل التقنيات التي ترافق ما أعلاه.

هدف النظام : تأمين بأن الصادرات النووية تجري تحت مراقبة مناسبة و حماية مادية و شروط منع انتشار الأسلحة و التقيد المناسب لها. كما أن هذه المجموعة تسعى أيضا إلى تقييد صادرات المواد الحساسة التي يمكن أن تسهم في انتشار الأسلحة النووية[1].

ثانيا : لجنة زانجر ZANGGER

العضوية : تتألف عضوية لجنة زانجر من 35 دولة و هي كل من الأ رجنتين, النمسا, استراليا, كندا,بلجيكا,الصين, جمهوريه التشيك, الدنمرك, فنلندا, فرنسا, ألمانيا, اليونان, هنغاريا, ايرلندا,, ايطاليا, يابان , كوريا الجنوبية,لاتفيا, لوكسمبورغ, هولندا, نيوزيلندا, النرويج, بولندا, البرتغال,, رومانيا, روسيا الاتحادية, جمهوريه سلوفاكيا, جنوب إفريقيا, اسبانيا, السويد, سويسرا, تركيا, أوكرانيا, بريطانيا, الولايات المتحدة الأمريكية[.

لقد تشكلت اللجنة في عام 1971 برئاسة سويسرا لعمل :

أ.قوائم بمصدر المواد الخاصة القابلة للانشطار

ب.المعدات و المواد المصممة خصيصا للمعالجة و الاستخدام أو إنتاج مواد قابلة للانشطار, و إن هذه السياسات الرئيسية قد حددت ثلاث شروط للتجهيز :

1.ضمان الاستخدام غير المتفجر

2.متطلبات حماية لوكالة الدولية للطاقة الذرية

3.شروط إعادة النقل التي تتطلب من الدول المستلمة تطبيق نفس الشروط عند إعادة تصدير هذه المواد.

لقد قررت اللجنة أن وضعها سوف يكون غير رسميا و أن هذا القرار سوف يكون ملزما قانونيا من قبل كامل أعضائها. و منذ عام 1974 قامت لجنة Zangger بالمراجعات و بشكل مستمر و تحديث و تعديل

قائمتها في ستة مراجعات رئيسية 1996, 1994, 1990, 1985, 1984, 1977.لقد وافقت اللجنة

على تبادل المعلومات حول الصادرات الفعلية أو إصدار رخص للصادرات إلى اي دولة لا تمتلك أسلحة نووية

(1)-Triq Rauf.MARY Beth Niktin.jenni rissanen op-cit.p.31-32

و ليست عضوا في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية [1].

ثالثا : مجموعة استراليا

تأسست عام 1985 و تتألف عضويتها من ثلاثين دولة و هي : الأرجنتين, النمسا, استراليا, بلجيكا,كندا, جمهوريه التشيك, الدنمرك, فنلندا, فرنسا, ألمانيا, اليونان, هنغاريا, ايرلندا,أيسلندا, ايطاليا, يابان , كوريا الجنوبية, لوكسمبورغ, هولندا, نيوزيلندا, النرويج, بولندا, البرتغال, رومانيا, جمهوريه سلوفاكيا, اسبانيا, السويد, سويسرا, بريطانيا, الولايات المتحدة الأمريكية.

هدف النظام : يهدف النظام إلى الحد من الأسلحة الكيميائية و البيولوجية CBW من خلال السيطرة على المعدات الكيميائية و العوامل البيولوجية.

إجراءات النظام : هي إجراءات و قوانين السيطرة الوطنية و قائمة السيطرة المشتركة (المواد التي يصنع منها مواد أخرى و المعدات و العوامل البيولوجية) و أن الخطوط الأساسية لهذه الصناعة المساعدة في تحديد

التعاملات التجارية لمعدات الأسلحة الكيميائية و توزيع المعلومات بين الأعضاء عندما يتم استلام الأسئلة المشكوك فيها و القضايا التي تم إنكارها أو المعلومات التي اقترحت عمليات شراء دولية ممكنة لأغراض

معاكسة.وفي عام1989 ظهرت الأسلحة الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج في قائمة الإنذار مع اقتراح بان أعضاء جماعة استراليا قد وضعت السيطرة و المراقبة عليها,و منذ اختتام مؤتمر معاهدة الأسلحة الكيميائية CWC في عام 1992 فان اللقاءات التي عقدتها المجموعة قد ركزت على التداخل بين إجراءات مراقبة المجموعة و إجراءات تشجيع التجارة و عدم الانتشار التي أصبحت سارية المفعول عندما أصبحت معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية سارية المفعول أيضا[2].

رابعا : الوكالة الأرجنتينية – البرازيلية لحساب و مراقبة المواد النووية ABACC

إن هذه الوكالة تأسست بموجب اتفاقية بين الأرجنتين و البرازيل للاستخدام السلمي للطاقة النووية و قد تم

---

(1)-ibid. P.36

(2)-ibid. .p. 36-37

التوقيع عليها في المكسيك في 18 تموز 1991 و هذه الوكالة مسؤولة عن إدارة و استخدام النظام المشترك للحساب و السيطرة SCCC الذي هو نظام حماية شامل استخدام للمواد النووية في كل من النشاطات النووية في كلا الدولتين.و بموجب هذه الاتفاقية فأن الأرجنتين و البرازيل قد تعهدتا في استخدام المواد النووية و التسهيلات النووية بموجب السيطرة و المراقبة للأغراض السلمية لمنع أن تكون هذه المواد في أراضيها, و حظرت التنفيذ

و التخويل بشكل مباشر أو غير مباشر أو المشاركة بها في أي اختبار أو تصنيع أو الحصول عليها بأي وسيلة من الوسائل, و منع استلامها و خزنها و نصبها و نشرها في أي شكل من أشكال الامتلاك لهذه الأسلحة [1].

خامسا : اتفاق واسنار

إن ترتيبات واسنار WA بشأن ضوابط تصدير أسلحة تقليدية و سلع و تقنيات مزدوجة الاستخدام هي ترتيبات غير رسمية بدأت عملياتها في سبتمبر 1996 . و تعزز الدول المشتركة فيها الشفافية و تبادل الآراء و المعلومات بخصوص أعمال نقل سلسلة متفق عليها من السلع بقصد الارتقاء بالمسؤولية في أعمال نقل الأسلحة التقليدية و السلع. و المفصود من مسؤولية اكبر فيما يتعلق بسياسة تصدير وطنية منع مراكمةأسلحة تقليدية و سلع ثنائية الاستخدام و زعزعة الاستقرار . و تسعى الدول المشاركة إلى منع أعمال نقل سلع موافق عليها من المساهمة في تطوير أو تعزيز قدرات عسكرية من شأنها أن تفوض الأمن الإقليمي و الدولي [2].

و توفر الترتيبات بشكل أساسي آلية لتبادل المعلومات و لا تحاول تطوير ضوابط مشتركة. لكن يقصد بها بمقتضى عناصرها الأولية تعزيز التعاون للمخول دون حيازة أسلحة أو سلع مزدوجة الاستخدام لأغراض عسكرية, إذا كان الوضع في منطقة ما أو سلوك دولة ما سببا لقلق جدي بالنسبة للدول المشاركة[1].

---

(1)-ibid. P.40

(2)-التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي- الكتاب السنوي-2003, بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية Spirit, معهد ستوكهولم لأبحاث السلام, ص 1110

الفصل الرابع : نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

لقد اكتسب موضوع نزع السلاح أهمية كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة حيث انصبت الجهود خلال هذه الفترة على خفض الأسلحة عند الدولتين الكبيرتين و شهدت التوقيع على العديد من المعاهدات الثنائية و الجماعية و شملت اقتطاعات مهمة في الترسانات النووية, و مما زاد من أهمية الجهود المبذولة في هذا الشأن انتشار السلاح النووي إلى دول جديدة و احتمال انتشاره إلى دول أخرى.وأصبح من الممكن الحصول على التكنولوجيا النووية عن طريق التعاون بين الدول.و على الرغم من الانجازات الكبيرة في ميدان نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة فان عملية نزع السلاح واجهت العديد من العثرات و المصاعب و التي بعضها داخلية تخص الدول الكبرى و بعضها الآخر دولية.

المبحث الأول : جهود نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

لقد أتاح انهيار الاتحاد السوفييتي الفرصة أمام إدارة الرئيس بوش الأب لكي تظهر بمظهر الدولة الداعية للسلام, فأقدمت على تقديم مقترحات بإجراء خفض في قوتها النووية من جانب واحد. و من الملاحظ أن مقترحات الخفض أو الإلغاء تشمل أنظمة لا تمثل أهمية أساسية للوضع الاستراتيجي الأمريكي. و أن عدد البرامج الملغاة كان بالفعل يعاني من مشاكل فنية خطيرة كانت تهدده بالإلغاء, أو تحتاج مبالغ ضخمة للتغلب على هذه المشاكل الفنية [1].

إن أهداف امتلاك الولايات المتحدة للسلاح النووي بعد انتهاء الحرب الباردة تتمثل في :

1.الإسهام في موازنة القوة العسكرية الروسية و منعها من استغلالها في ضل المتغيرات الدولية الجارية.

2.الإسهام على المحافظة على الاستقرار في أوروبا و تأكيد ذالك للحلفاء الأوروبيين.

حماية المصالح الأمريكية في أماكن أخرى من العالم.

و يعتقد صانعو القرار في الولايات المتحدة إن هناك فرصا جديدة لتقليل من احتمالات نشوب صراع عسكري جديد و تخفيض أعباء الإنفاق العسكري. و من ناحية أخرى فان المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة لا تقل خطورة أو ضخامة عن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها روسيا الاتحادية, و لكن الفرق بين

(1)–مراد إبراهيم الدسوقي"مقترحات خفض الأسلحة الإستراتيجية : الدلالات و النتائج"السياسة الدولية.العدد 108,ابريل 1992,ص 276.

الحالتين يكمن في القدرة على مواجهة هذه المشاكل و إدارة خطط لمعالجتها, و لذالك فان الولايات المتحدة ستضل في موقف الجانب الأقوى في مجال القوة الإستراتيجية النووية[1].

أما أهداف روسيا الاتحادية من امتلاكها للأسلحة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة تتمثل في :

1.معادلة التفوق التكنولوجي الغربي.

2.منع الولايات المتحدة من دعم الجبهة الأوروبية في حالة الإقدام على شن حرب على ألمانيا.

3.تقليل اثر انفصال دول اوروبا الشرقية و فقدان إمكانياتها العسكرية التي كانت ذات تأثير كبير على الكتلة الشرقية[2].

و قد وقع الطرفان على معاهدة ستارت (1) في شهر أب 1991 و أصبحت القوة النووية للجانبين تتحدد كالأتي :

1.الصواريخ البالستية العابرة للقارات و القاذفات الإستراتيجية بعيدة المدى 1600 قاذفة لكل جانب.

2.الرؤوس النووية و الهيدروجينية الحرارية 6000 رأس لكل جانب و هذا يعني خفضا يعادا 30 بالمائة من اجمالى الترسانات النووية للقطبين. و قد حققت الولايات المتحدة فائدة من هذا الخفض لأنه سيؤدي إلى تقليل الصواريخ البالستية الضخمة العابرة للقارات التي تحمل رؤوس نووية و التي هدد السوفييت باستخدامها لتوجيه الضربة الأولى للمدن الأمريكية[3].

و في 3 كانون الثاني 1993 و قع الرئيسان بوش الأب و يلتسين على معاهدة ستارت (2).و بموجب هذه المعاهدة خفضت الولايات المتحدة إجمالي الرؤوس المحمولة على الصواريخ البالستية المنصوبة على الغواصات إلى 1750 رأس و لذالك جرى التخلص من 544 رأسا. أما روسيا فانه جرى تخفيض جميع الصواريخ من طراز (SS-18) و (SS-19) و (SS-24) لاستحالة تخفيض حمولتها النووية [4].

---

(1)-مراد إبراهيم الدسوقي"إعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية,العدد160 أكتوبر 19991,ص151.

(2)-المصدر السابق, ص 151.

(3)-المصدر السابق, ص 151.

(4)-احمد إبراهيم محمود"تطورات خفض التسلح : إزالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية, العدد112, ابريل 1993,ص187.

بعد ستون عاما من الجهود فأن نزع السلاح جابه معضلات لازالت معقدة, اذ أن الأسلحة النووية أصبحت أكثر تطورا و أن الدول الكبرى لازالت تستمر في الاتكال عليها من أجل ضمان أمنها القومي.و بعد ستون عاما على هيروشيما و وناكازاكي فان الدول الحائزة على الأسلحة النووية من الناحية القانونية حرة في نشر و استخدام هذه الأسلحة, فالهيكل الدولي الحالي يجعل من الصعب جدا الاستمرار بشكل حقيقي بنزع السلاح.و بعد كل هذا فان الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي التي تمسك بالسلطة الحقيقية في ميدان العلاقات الدولية و لها مصلحة في الحفاظ على تفوقها العسكري في ميدان الأسلحة النووية.

إن عملية نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة جرت وفق مستويات أربعة, و كل واحد منها نتاج جهود و عقود من المفاوضات :

1.المستوى الأول : هي مفاوضات موسكو واشنطن, و هي تلك المفاوضات التي قدت إلى معاهدات الحد من الأسلحة الإستراتيجية سالت (1و2) و بعد ذالك معاهدات الخفض من الأسلحة الإستراتيجية ستارت (1و2) لخفض الجيلين من الأسلحة الهجومية.

2.المستوى الثاني : و يرتبط بقوة مع المستوى الأول, و نزع السلاح هنا يتعلق بكبح الأنظمة المضادة للصواريخ و أن مركزها معاهدة سالت (1) 1972 التي يطلق عليها معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ ABM و التي اتفقت بموجبها الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي على تحديد سقف لأسلحتهما المضادة للصواريخ. إن التحديد الدفاعي هو أساس التحديد الهجومي لأن البناء الدفاعي بمقدوره أن يفسر أي توازن هجومي متفاوض عليه.

3.المستوى الثالث : و هو معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT و التي ربما هي الأكثر تأثيرا و نجاحا لضبط التسلح و هي حجر الأساس التي يقوم عليها نظام عدم الانتشار النووي لفترة ما بعد الحرب الباردة. و اليوم بلغ عدد الدول الموقعين عليه 189 دولة كدول غير نووية و التي حصلت بموجبها على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. و الدول النووية هي خمسة بالإضافة إلى ثلاثة دول هي الهند و باكستان و إسرائيل.

4. المستوى الرابع : معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية حيث يعتقد أن تساهم هذه المعاهدة في إبطاء سباق التسلح منذ عدت التجارب النووية ضرورية لإجراء التحديث النووي[1].

(1)-Jonathan schel « the folly of arms control »foreign affairs.vol79 no5 september 2000.p.25

معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية SORT :

بدأ فصل جديد من الحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية و العلاقات الروسية-الأمريكية في 24 أيار مايو 2002 حين وقع الرئيس بوش و الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المعاهدة الروسية الأمريكية لتقليص الأسلحة الهجومية في موسكو. و قننت المعاهدة التعهدات التي قطعها بوش و بوتين في لقاء قمة في نوفمبر 2001 لتنفيذ تخفيضات كبيرة في القوات الإستراتيجية الأمريكية و الروسية.و تلزم SORT كلا الدولتين بخفض عدد رؤوسها النووية الإستراتيجية المنشورة عمليا بحيث لا تتجاوز الأعداد الكلية لمثل هذه الرؤوس الحربية إلى 2200 رأس لكل طرف مع حلول 31 ديسمبر 2012.

إن التوقيع على هذه المعاهدة أعطى دفعا جديدا لعملية نزع السلاح و المتوقفة منذ ستارت (2) عام 1993. إن الاتفاقية الجديدة تنطوي على احتمال أن تبدأ روسيا و الولايات المتحدة أخيرا بتعديل أوضاع قواتهما النووية التي هي بالتأكيد الناتج الأبرز و لأبقى لسباق تسلح القوتين العظمتين و جعلها متماشية مع علاقة سياسية جديدة غير خصامية, كما أن المعاهدة تقنن فكرة الأمن المتساوي لكلا الطرفين و هي فكرة مهمة من الناحية الرمزية, بقدر ما تلزم الولايات المتحدة بإجراء خفض جاد لقواتها النووية حتى مستوى مماثل للخفض الذي تجريه روسيا . و في الوقت نفسه تدل سورت على تغيير جوهري في شكل و مضمون عملية الحد من الأسلحة فهي ليست معاهدة تقليدية من معاهدات الحرب الباردة تتوخى إدارة تنافس القوتين العظمتين بفرض حدود متوازنة و تتحقق منها بعناية على الأسلحة النووية الإستراتيجية[1].

المبحث الثاني : العوامل الدافعة و المشجعة على نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة نقلة كبيرة في ميدان ضبط التسلح لجأت إليها الولايات المتحدة و روسيا لاتحادية. و ترجع أسباب ذالك إلى عدة عوامل :

1.عبء سياسة سباق التسلح, ففي أثناء الحرب الباردة كانت سياسة سباق التسلح تشكل عبئا باهظا واستنزافا اقتصاديا حقيقيا لكل من الولايات المتحدة و روسيا الاتحادية. و أن سباق التسلح نشأ أصلا في إطار الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى استنزاف الاتحاد السوفييتي السابق اقتصاديا من خلال دفعه نحو إعطاء

(1)- شانون ن . كيل " الحد من انتشار الأسلحة النووية و منع انتشارها و الدفاع ضد الصواريخ البالستية" في كتاب " التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي" معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي , بيروت , الكتاب السنوي 2003 , ص 925-926.

الأسبقية للمسألة الأمنية على حساب القضايا الاجتماعية و الاقتصادية بإجباره على مضاعفة الإنفاق الدفاعي و الانخراط في سباق تسلح لانهائي[1]. لقد وصلت النفقات العسكرية الأمريكية خلال ولايتي الرئيس ريغان إلى 2.4 تريليون دولار و ما تكبده الاتحاد السوفييتي كان ضخما أيضا. و كان الأمريكان يخصصون 6 بالمائة من مجمل الإنتاج القومي للإنفاق الدفاعي في حين كان السوفيت يوجهون ما يزيد عن 16 بالمئة و بذالك يجسدون القوى الكبرى التي تعاني من اختلال اتزان قدراتها الاقتصادية و متطلبات أمنها[2].

2.لقد أصبحت أعمال خفض التسلح تمثل جزءا رئيسيا من مجمل حركات التفاعلات السياسية بين روسيا و الولايات المتحدة, حيث تهدف القيادة الروسية إلى إقامة إطار جديد من علاقات الصداقة و التعاون مع الولايات المتحدة بما يساعد خلق قاعدة أكثر متانة للمصلحة المشتركة بين الدولتين انطلاقا من اعتبارات اقتصادية ضرورية تتمثل في مساعي روسيا للحصول على اكبر قدر من المساعدات الاقتصادية الغربية.

3.تطوير العقائد العسكرية للولايات المتحدة و روسيا الاتحادية فقد طورت الولايات المتحدة إستراتجية الردع الأدنى, بينما كان الاتحاد السوفييتي السابق قد سبقها في تبني مبدأ الكفاية المعقولة. و يرتكز هذان التطويران على أن انتهاء الحرب الباردة و زوال مخاطر اندلا ع حرب شاملة بين الشرق و الغرب لابد أن يدفع نحو اتخاذ إجراءات فعالة لخفض التسلح,بما يخفض التوتر العالمي و ينهي احتمالات المواجهة النووية في العالم[3].

منذ عام 1991 فان الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي سابقا قد تبنيا عبر مجموعة من الإجراءات الرسمية مبادرات غير مسبوقة في ميدان ضبط التسلح.فقد سعيا إلى إجراء تخفيض جوهري للترسانات النووية الإستراتيجية في إطار معاهدات ستارت تتمثل في :

1. إلغاء الأسلحة النووية التكتيكية من أسلحتهم العملياتية.

2. الالتزام ببرنامج طموح لتفكيك الترسانة النووية.

3. إعادة تهديف صواريخهم بحيث لم تعد موجهة لبعضهما البعض.

---

(1)–احمد إبراهيم محمود"تطورات خفض التسلح : إزالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية,مركز الأهرام, القاهرة , العدد 112 ابريل1993. ص186.

(2)–روبرت ماكنمار"ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونس, عمان,دار الشروق للنشر و التوزيع,1991,ص 186.

(3)–احمد إبراهيم محمود"تطورات خفض التسلح" مصدر سبق ذكره, ص.187

4.وضع القاذفات الإستراتيجية في خارج حالات الإنذار.

5.اتخاذ مجموعة من المبادرات المتفق عليها من أجل تجنب مساومة أمن الأسلحة النووية و لا سيما في إطار روسيا الاتحادية الهشة سياسيا.

6.قيامهما على مستوى ثنائي بتطوير الأمن

7.إن المنافسة النووية قد تركت المكان إلى إرادة لخفض المخاطر النووية بواسطة أفعال متفق عليها و إلى تقديم مساعدات فنية و مادية[1].

و بعد مشاورات طويلة قبلت البرازيل و الأرجنتين إلى إيقاف برنامجهما النووي و قد قبلتا نظام الضمانات الدولية مثلما تماما بالنسبة لجنوب إفريقيا, فبتشجيع من نيلسون مانديلا فان القارة الإفريقية قد أعلنت,على غرار قارة أمريكا اللاتينية و الكاريبي و جنوب الباسيفيكي, منطقة خالية من الأسلحة النووية قد عرفت تراجعا منظما. و في عام 1996 فان القائد الأسبق للأسلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية دعا إلى الإلغاء الشامل للأسلحة النووية, وهذا الإعلان جاء ليسجل في حملة أكثر سعة يقودها رؤوساء دول سابقين, ضباط متقاعدين, و موظفين كبار متقاعدين و خبراء من جميع دول العالم. فضلا عن أن عدة شخصيات مرموقة قد قدموا دعمهم لاقتراحات تدعو إلى وضع الأسلحة النووية خارج حالة الإنذار و إلغاء المواقف لامتلاك هذه الأسلحة[2].

نزع السلاح في مواجهة الإرهاب :

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 بدأت عدة دول في دراسة ما يمكن أن يسهم به الحد من التسلح في مواجهة الإرهاب.لقد كان الحد من التسلح تاريخيا يهدف إلى ضبط سلوك الدول, و بالإضافة إلى نزع السلاح و ضبط أنشطة الدول الأطراف ,تهدف الاتفاقيات الرئيسية المتعددة الأطراف و المتعلقة بالأسلحة البيولوجية و الأسلحة الكيميائية أيضا إلى منع انتشار مثل هذه المواد أو منع حيازتها غير المشروعة. و نتيجة لذالك ينبغي لأنظمة هذه الاتفاقيات أن تساعد في حصر وصول عاملين من غير

(1)-Janne Nolan « dix années de désarmement et de sécurité : un héritage nuance « unidir. Geneve.no39.1998.4.p48.

(2)-Ibid. P84-85

الدول إلى المواد و الخبرة في أشخاص معتمدين. و للنهوض بهذا الدور على نحو فعال لابد من تلبية شروط معينة :

أولا : لا مفر أن تعتمد الاتفاقية من قبل دول تمتلك طاقات وطنية ذات صلة بأغراض الاتفاقية.

ثانيا : لابد أن تقوم تلك الدول التي تتبنى اتفاقية ما بتنفيذها كاملة. و قد اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات لمكافحة الإرهاب و منها التزامات بتجريم امتلاك و استخدام و تهريب الأسلحة من مختلف الأنواع.و في عام2002 عرفت الولايات المتحدة منع الانتشار كمسألة مركزية بالنسبة لسياسة أمنها القومي و شددت بخاصة على ضرورة فهم أي روابط بين الجماعات التي تخطط لأعمال إرهابية و الدول المعادية التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل و أنظمة الإيصال الصاروخية, و تأكدت أهمية هذه المسألة بالإعلان عن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2002[1].

و فيما يتعلق بموقف روسيا و الولايات المتحدة من هذه المسألة فلدى كل من الدولتين التزام قوي بمكافحة الإرهاب و بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. غير أن خلافات تبقى حول العلاقة بين هذين الهدفين. و على نحو خاص تختلف الدولتان حول كيف ينبغي استخدام إجراءات مراقبة الصادرات كجزء من مجهود واسع لمنع الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل[2].

المبحث الثالث : معوقات نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة.

إن غرض ضبط التسلح هو تعزيز الاستقرار الدولي و تقليل مخاطر الحرب. ذالك هو الإجراء الحقيقي لأي اتفاق لضبط التسلح. و بصورة عامة أن أفاق الصراع بين القوى العظمى هي منخفضة على المدى القصير, و

لكن تبقى روسيا في منطقة رمادية, جزئيا شريك و تهديد محتمل, و هكذا فان سلوك روسيا و طبيعة العلاقات الروسية الأمريكية قد تحولت.و أن روسيا أخذت تواجه على السواء توسع الناتو و التعطل الراسخ

لأسلحتها التقليدية, ربما تشعر بأنها مجبرة لإعادة تقويم أسلحتها النووية, و لا سيما أسلحتها النووية التكتيكية.و أن انتماء بولندا إلى الناتو يقوم على مخاوف تاريخية من روسيا. و أن احد المحللين الروس نيكولاي

(1)- ايان انطوني " الحد من انتشار الأسلحة في ضل البيئة الأمنية الجديدة" في كتاب " التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي" الكتاب السنوي 2003 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي, بيروت,ص 881.

(2)-المصدر السابق,ص, 882.

سوكولف يقترح بأنه إذا حدث توسع جديد للناتو فان احد الخيارات يجب أن تكون وضع أسلحة نووية تكتيكية في كالينغراد و التي تقع بين ليتوانيا و بولندا[1].

و في الولايات المتحدة مثلما هو الحال في روسيا فان الاتجاهات السياسية تشهد تحفظا عميقا اتجاه أي خفض جوهري لدور الأسلحة النووية و التي طبقا لها أن الأسلحة النووية هي مثار الاهتمام الكبير لتعويض التراجع في الأسلحة التقليدية. و من الجانب الأمريكي فان فحوصات الاختبار للقدرات النووية الأمريكية الذي جرى عام 1994 و تم تأكيده في عام 1997 تلزم الولايات المتحدة بالإبقاء على قوات إستراتيجية ثلاثية قوية والتي ترتكز على تكنولوجيات متقدمة تكفي لمضاعفة حجم قوات ستارت 2 و تستطيع أن تلعب دورا بوصفها غطاء في حالة حصول تغيير سياسي في روسيا الاتحادية أو في غيرها[2].

كذالك للصين ترسانة متواضعة من 400 إلى 440 سلاح نووي وأنها تعمل على تحديث ترسانتها النووية نوعيا, رؤوس حربية اصغر و أكثر حدة, وقود صلب, صواريخ ذات مديات بعيدة, صواريخ ذات رؤوس نووية متعددة, و أن الصين قد بينت قدراتها النووية كرادع, إلا أن هناك بعض الحالات التي ربما تجعلها تتبنى الردع المحدد(متضمنة استخدام الأسلحة النووية التكتيكية) لأنها قوة نووية صغيرة. إذ أنها لم تدخل بعد معادلة ضبط التسلح. و لكن وضع الصين كقوة ناهضة و التي اندمجت في النظام الدولي الحالي يمكن أن يعطي لقدرتها النووية تأثير على الوضع النووي الراهن في مطلع القرن الحادي و العشرين[3].

الانتشار النووي

لقد كان رد المجتمع الدولي على التجارب النووية للهند و باكستان غير شديد و لم يكن بمستوى إرادة النزاع العالمي. إذ كانت العقوبات الأمريكية ضدهما عقوبات مخففة. و أن أيا من الدول الغربية الأخرى لم تحذو

حذوها. و أن سكوت اغلب البلدان, لا سيما بلدان الجنوب, في إدانة هذه التجارب يذكرنا هشاشة الإجماع السياسي الذي يضمن نظام عدم الانتشار. أنها تترجم رأيا مجزئ فالقوى النووية ليست متعلقة بنزع السلاح

النووي و أن إدانتها للتجارب النووية الهندية و الباكستانية لا تكفي للإقناع. أن موقف الولايات المتحدة من

---

(1)-robert manning « a the nuclear age : the next chapter »foreign policy.winter1998.p.77.

(2)-Janne Nolan op/cit.p.85.

(3)-robert manning.op.cit.p.78.

الضمانات السلبية في مؤتمر عام 1995 للأطراف لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يقوم على تفسير الضمانات بوصفها إعلانات سياسية ذات طبيعة غير ملزمة[1].

و بعد التفجيرات النووية الهندية و الباكستانية فان عمود آخر لنظام عدم الانتشار قد انج زان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996 يمكن أن توضع موضع الشك في الولايات المتحدة و غيرها. أن هذه الأحداث أخذت تعبر عن تقليل الأهمية لضبط التسلح و الدبلوماسية لصالح الوسائل العسكرية[1].

و في شمال شرق أسيا فانه يمكن تصور عدة مشاهد للانتشار.إذ أن سحب المضلة الأمريكية دفع باليابان التي عندها كل مقومات القدرة النووية بالمطالبة بردع نووي ضد الصين.وهناك سيناريو آخر أكثر حداثة للانتشار الحقيقي. فاليابان لها خطط طموحة بإعادة استخدام البلوتونيوم من الوقود المستخدم. و أن كوريا الجنوبية مثل اليابان لديها برنامج مدني.و إذ ما وضعت كوريا الجنوبية و اليابان تحت المضلة النووية الأمريكية فان الخطط النووية الصينية ستتأثر. و في الشرق الأوسط فان إسرائيل لن تتخلى عن سياسة ضمانها النووي حتى يكون هناك سلام تام في المنطقة[3].

و يمكن أن نستنتج ما يلي :

1.في الشرق الأوسط و شمال شرق آسيا اخذ ينظر في الأسلحة النووية كرادع أو إحدى وسائل الإكراه قائمة على ديناميات الأمن الإقليمي .

2.تستمر الأسلحة النووية بوضوح في أن تحوز بعض القوى الرادعة. و هناك دراسة ترى انه طالما توجد الأسلحة النووية فان هذا الوجود يؤدي إلى اثر رادع–ردع البقاء– ضد حرب تقليدية غير مقيدة.

و سواء أكان جدار ضد اللاتأكدية في حالة روسيا و الصين, و كوسيلة للضمان الأمني للحلفاء, او لمنع الانتشار فان السلاح النووي يبقى جزء من تعادل الأمن الإقليمي .

ازدياد النفقات العسكرية العالمية :

---

(1)-Janne Nolan op.cit., p85.

(2)-ibid., p86.

(3)-robert manning op.cit., p79.

في عام 2002 قدر الإنفاق العسكري العالمي بنحو 794 مليار دولار أي نحو 2,5 من الناتج الإجمالي العالمي و يبلغ معدل الزيادة في ذالك العام ضعف المعدل في عام 2001 حيث وصل الى 6 بالمائة بالمعدلات الحقيقية.و في عام 2003 ازداد الإنفاق العالمي العسكري العالمي بنحو 1 بالمائة بالمعدلات الحقيقية.و أفادت إحصاءات نشرها "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" الثلاثاء أن الإنفاق العسكري في العالم ارتفع عام 2015 بعد أربع سنوات متتالية من التراجع، وأن الولايات المتحدة تصدرت الترتيب تليها الصين ثم السعودية و روسيا. وقال المعهد بتقريره السنوي حول الإنفاق العسكري بالعالم إن النفقات العسكرية زادت عام 2015 بنسبة 1% لتبلغ 1.6 تريليون دولار، مرجعا ذلك إلى تزايد إنفاق دول بأوروبا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط، مع تباطؤ إنفاق الغرب. وككل عام، تصدرت الولايات المتحدة، وبفارق شاسع، قائمة الدول الأكثر إنفاقا على التسلح، إذ بلغت موازنتها العسكرية 596 مليار دولار. وتمثل هذه الموازنة تراجعا بنسبة 2.4% عن موازنة 2014. علما بأن نسبة التراجع كانت أكبر من ذلك بالسنوات السابقة. وعزا سام بيرلو فريمان (الباحث بالمعهد) التباطؤ في هذا التراجع إلى "النفقات الإضافية في الساحات الخارجية والناجمة عن الحرب" التي تقودها واشنطن ضد تنظيم الدولة . أما المرتبة الثانية فاحتلتها الصين، مع موازنة عسكرية قدرت بـ 215 مليار دولار، تليها السعودية التي أنفقت بالمجال العسكري 87.2 مليارا متقدمة على روسيا التي بلغت موازنتها العسكرية 66.4 مليارا[1].

تراجع أميركي

في الوقت نفسه، يُظهر تحليل لاتجاهات الإنفاق العسكري لهذه الدول الأربع، على مدى عشر سنوات بين 2006 و2015، أن الموازنة العسكرية الأميركية انخفضت بنسبة 4%، بينما تضاعفت بالمقابل الموازنات العسكرية للدول الثلاث الباقية، إذ زادت الصين موازنتها العسكرية بنسبة 132% والسعودية 97% وروسيا 91 %ووفق التقرير ذاته، فقد تراجعت فرنسا من المركز الخامس عام 2014 إلى السابع عام 2015 خلف بريطانيا والهند

وفي الإجمال، فإن النفقات العسكرية لا تزال بمعظمها تتجه نحو الانخفاض لكن بوتيرة أبطأ من السابق، وهو ما يرجعه فريمان إلى ثلاثة أسباب هي "روسيا وتنظيم الدولة الإسلامية وحلف شمال الأطلسي."[2]

(1)-robert Manning op.cit.p.81

(2)-http://www.aljazeera.net/news/international/2016/4/5

.

وكانت دول حلف شمال الأطلسي (ناتو) قد التزمت بأن تخصص 2% من موازناتها للإنفاق العسكري بحلول 2024[1].

المبحث الرابع : ضبط التسلح و الردع

لقد اشر و بشكل واسع أن الدوافع و التأكيدات لسياسة ضبط التسلح قد تغيرت تغيرا جذريا منذ نهاية الحرب الباردة. ففي خلال الحرب الباردة كان التركيز الأساسي يجري على تجنب الحرب مع الاتحاد السوفييتي. و قد تعززت جهود ضبط التسلح بأن حل استقرار علاقة الردع بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي, هذه العلاقة انغمست في سباق تسلح نووي غير مقيد مع تنفيذ إجراءات لتجنب الحرب النووية من خلال الحوادث و سوء الفهم. أن هذه الجهود قد تركزت أيضا على إيقاف انتشار الأسلحة النووية إلى دول جديدة. و اليوم فان تهديد الحرب مع روسيا قد تلاشى و أبدل بمجموعة مختلفة من التهديدات من الإرهاب و انتشار الأسلحة النووية, بضمنها أسلحة الدمار الشامل و تكنولوجيا الصواريخ البالستية و الأسلحة التقليدية المتقدمة

و لا سيما عند الدول غير الصديقة للولايات المتحدة. و هكذا فان ضبط تركيز التسلح قد تحول أساسا إلى السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية و الكيميائية و البيولوجية و تكنولوجيا إيصال الصواريخ[1]. و على الرغم من التغييرات الواسعة في العالم فان الهدف الأساسي للولايات المتحدة في سياسة ضبط التسلح هو الحفاظ على الردع في حين أنها تنكره لبقية دول العالم. و لحد الآن فان الاتكال المستمر للولايات المتحدة على التهديد النووي و الترسانات الكبيرة يقوض جهودها في إطار ضبط التسلح. و هذا يؤثر على الأمن الأمريكي على المدى البعيد. أنها ترسل إشارة إلى بقية دول العالم بأن الأسلحة النووية هي مفيدة و شرعية. و أن اي ضبط تسلح شامل يساهم في ردع بعض الدول و ليس كل الدول و النتيجة يبقى الأمن هشا و يواجه صعوبات كثيرة.

و على الرغم من ملاحظة العديد ممن توقعوا أن نهاية الحرب الباردة سوف تكون فرصة هامة في خفض التسلح النووي في سياسات الدفاع. إلا أن المخاوف من انتشار الأسلحة الكيميائية و البيولوجية أصبح أكثر جدية في

عقول المخططين العسكريين الأمريكيين في الحفاظ على عدد كبير من الأسلحة النووية و حتى إعطائها دورا جديدا. إن الولايات المتحدة تنفق حوالي 20 مليار دولار سنويا لصيانة قواتها النووية بما في ذالك عدة الآلاف

(1)- نفس المرجع السابق

من الأسلحة النووية[1].

لقد أثيرت مسألة الردع بعد انتهاء الحرب الباردة فيما إذ كان يشكل مبدأ منتظما. في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد مسألة الردع هدفا رئيسيا من أهداف الولايات المتحدة في مجال ضبط التسلح إذ اخذ الانتشار النووي يقوض نظام الردع المعمول به خلال الحرب الباردة و ذالك نتيجة لنقص في إدراك الأطراف الأخرى و غياب مواجهة كبيرة و شاملة و اخذ يطرح ماذا تردع الأسلحة النووية الأمريكية ؟

و على هذا الأساس فان الولايات المتحدة و الدول الأخرى قد أقامت خلال السنوات التي تلت انتهاء الحرب الباردة نظام قواعد عدم الانتشار. و منذ أن وقعت معاهدة عدم الانتشار NPT فان خمسة دول فقط حصلت على الأسلحة النووية : الهند, باكستان, جنوب إفريقيا و كوريا الشمالية. لقد تخلت جنوب إفريقيا عن أسلحتها النووية و انضمت إلى معاهدة NPT. و اعتقد بوش أن المشكلة تتمثل في حصول الدول التي اسماها بالشريرة على الأسلحة النووية كما وصفت أيضا بالدول المارقة[2].

خلاصة حول نزع السلاح

تسير عملية نزع السلاح, منذ نهاية الحرب الباردة, ضمن اتجاهين فمن جهة شهدت هذه المرحلة انجاز العديد من المعاهدات الثنائية و الجماعية بحيث نستطيع القول أن عملية نزع السلاح قد حققت انجازات ايجابية لم

تتحقق طوال فترة الحرب الباردة. و يمكن أن نلمس ذالك من خلال تصور من خلال حجم الاقتطاعات التي شملت خفض آلاف الرؤوس النووية عند الدولتين الكبيرتين. لقد أصبح ذالك ممكنا عندما لا تسود أجواء الحرب الباردة و أن روسيا تحولت إلى شريك للولايات المتحدة بدلا من خصم لها. و من جهة ثانية فبالرغم

من التوقيع على العديد من معاهدات نزع السلاح فان الخطر النووي يتصاعد مع عملية انتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. وهناك رغبة ملحوظة لدى بعض الدول للحصول على التكنولوجيا النووية. فالقدرات العلمية و الفنية التي تقوم عليها الأسلحة النووية أخذت تنتشر بسرعة و هناك دول عديدة لديها القدرة على

الوصول إلى إنتاج أسلحة نووية خلال فترة زمنية محددة لو أتيحت لها ظروف معينة. و في هذا مخاطر على

---

(1)-Nina Tannealad « US Arms control policy in a time warp » Ethics and international affairs, New York USA no1-2001 .p55

(2)-ibid. P.57-58

الأمن الدولي.لقد أصبح واضحا بأن القيود على الأسلحة النووية لها تأثير محدود على كبح عملية الانتشار. و بدون شك أن قرار الدول الخمسة الكبرى المالكة للأسلحة النووية للاحتفاظ بترسانتهم النووية بعد انتهاء الحرب الباردة كان قرارا خطيرا بالنسبة للاستقرار في العلاقات الدولية. و أصبح واضحا أن هذه الدول غير راغبة في التخلي عن ترسانتها

النووية. بل إن الولايات المتحدة زادت من نفقاتها العسكرية و قامت ببناء نظام دفاع الصواريخ الذي بررته بأنه إحدى الوسائل التي تمنع الهجوم على أمريكا. و لكنه سلاح ذو حدين إذ أنها أرادت ابتزاز روسيا في الفترة الحالكة التي مرت بها و من جهة أخرى كان قد يدفعها نحو سباق تسلح جديد. صحيح أن الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد تقضي التكافؤ في القوة العسكرية و لكن الدول عادت تبحث عن مخارج لأمنها إذا اشتد الخناق عليها. إن تطوير الولايات المتحدة لقدراتها النووية لا يخرج عن عوامل داخلية أمريكية و عوامل دولية. مع كل ذالك يبقى نزع السلاح احد أهم الإنجازات التي يفتخر بها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة[1].

(1)-ibid. p .62

الخاتمة:

إن توصل الهند وباكستان، وهما بلدان من العالم الثالث يعانيان من كل أمراض الفقر والتخلف والأمية وفيها أكبر نسبة متسولين في العالم إلى حيازة السلاح النووي، يثبت صحّة المخاوف السائدة ما بعد الحرب الباردة ويطرح سؤالاً خطيراً: إلى متى سيبقى السلاح النووي حكراً على عدد قليل من الدول؟ إلى وقت غير بعيد على الأرجح.

في حالة الهند من المعروف أن برنامجها النووي عمره ثلاث عقود على الأقل. رغم ذلك تقول وكالة الاستخبارات الأميركية السي.آي.إي أنها فوجئت بالتفجيرات النووية ويقول الرئيس الروسي يلتسين أن "الهند خذلت روسيا" حليفتها التقليدية التي فوجئت بهذه التفجيرات. أما التفجيرات الباكستانية، ردّاً على مثيلاتها الهندية فلم تفاجئ أحداً ولكن سرعة الرد هي التي أحدثت المفاجأة. وهذا يدل على أنه رغم الحظر المفروض على استيراد الأجهزة والتقنية والمعدات المطلوبة للمفاعلات النووية ورغم كل المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة والهند وإسرائيل لمتابعة أسرار البرنامج النووي الباكستاني ورغم قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بزيادة نشاطهما في مركز التصنت على الاتصالات الهندية والباكستانية من قاعدة دييغو غارسيا في المحيط الهندي منذ عام 1993 فقد توصلت إسلام أباد إلى إنتاج القنبلة النووية. وهذا يشير إلى احتمال تكرار التجربة نفسها في مناطق أخرى ذلك "أن الأزمات الاقتصادية وتواضع الإمكانيات، والمتابعة والرصد والتكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال لدى الولايات المتحدة وغيرها، لم تمنع قوة إقليمية تتوافر لديها الإدارة السياسية لبناء ترسانة نووية مهما كانت المصاعب على طريق تحقيق ذلك.

ويقول الصينيون أن واشنطن لم تفاجأ بالتفجيرات الهندية بل أنها كانت تتطلع بعين إيجابية إلى مسعى الهند النووي بغية خلق تهديد على القرب من حدود الصين التي تخشى الولايات المتحدة صعودها الدولي السريع ونفوذها المتعاظم. كذلك تلقت الهند مساعدات سوفيتية، في السابق، للغرض عينه وما تزال تحظى بدعم روسي مستمر.

من جهتها، ساعدت الصين باكستان فنياً، على الأقل، في برنامجها النووي "ومن أمثلة ذلك إمدادها بـ 5000 مغناطيس حلقي لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاصة بإغناء اليورانيوم ومساعدتها في تشييد وحدة استخلاص البلوتونيوم في قاسما بالبنجاب كذلك حصلت الباكستان على مساعدات غريبة متنوعة، وإن كانت غير مباشرة، في المجال النووي إذ تلقى علماؤها أل 37 التابعون لمركز البحوث النووية في إسلام أباد الذي أنشئ عام 1955، تدريباتهم في مجال الذرّة في الخارج (هولندا، فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا ...). وقد بدأت إسلام أباد عام 1965 في تشغيل أول مفاعل نووي قدمته لها الولايات المتحدة لتخصيب اليورانيوم. وساءت العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان بسبب إصرار هذه الأخيرة على الاستفادة من برنامجها

النووي السلمي في المجال العسكري تحقيقاً للتوازن مع الهند، ما حدا بواشنطن إلى فرض عقوبات اقتصادية عليها بموجب قانون غلين–سايمنغتون الصادر سنة 1976 ثم بموجب "تعديل برسلر" الصادر عام 1985 والذي أراد الكونغرس من ورائه إجبار إسلام أباد على وقف جهودها الآيلة إلى الحصول على السلاح النووي. وبموجب هذا التعديل توقفت مساعدات أميركا إلى باكستان والتي وصلت في الثمانينات إلى 600 مليون دولار سنوياً جاعلة من باكستان الدولة الثالثة في العالم بعد إسرائيل ومصر، من حيث الاستفادة من المساعدة الأميركية.

كل هذا إضافة إلى التهديدات بمزيد من العقوبات والوعود "بالمكافأة" الاقتصادية والعسكرية، لم يردعوا باكستان التي أعطت الأولوية لأمنها القومي على كل الأمور الأخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهكذا بدأت واشنطن عاجزة مجدداً عن السيطرة على الأزمات العالمية وبدت "قيادتها" للعالم تفتقر إلى المصداقية والمقدرة.

هذا العجز هو إحدى ثمار السياسة الانتقائية وازدواجية المعايير التي تتبعها الدول النووية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة. فحينما ناد الزعيم الهندي جواهر لآل نهرو في نيسان 1954 بالتوصل إلى الاتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية عارضت الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى ذلك وفضّلت عليه الاتجاه نحو اتفاقية للحظر الجزئي للتجارب النووية في عام 1963 لأن تلك الدول كانت لا تزال في مرحلة صراع الحرب الباردة وتطوير سلاحها النووي، ولم تكن قد توصلت إلى تكنولوجيا التجارب المعملية. وقد تم التوصل إلى هذه المعاهدة عام 1996 بعد أن توصلت إلى القدرة على إجراء هذه التجارب معملياً، مما يتيح لها الاستمرار في تطوير سلاحها النووي. وقد رفضت الهند وباكستان الانضمام إلى هذه المعاهدة لاعتبارات عديدة منها أنها لا تخدم إلا مصالح الدول المالكة للأسلحة النووية وأنها تكرّس الوضع النووي القائم الذي يقسم العالم إلى فئتين هما: فئة الذين يملكون السلاح، وهؤلاء الذين لا يملكونه ولأن الدول الكبرى تمتنع عن الالتزام بجدول زمني للتخلّص من ترساناتها النووية.

وهكذا ساهمت هذه السياسة التمييزية، إضافة إلى اعتبارات أخرى عديدة، في إصرار الهند وباكستان على السعي لحيازة السلاح النووي. واستمرار هذه السياسة الانتقائية لا بد أن يؤدي إلى مزيد من الانتشار النووي في ظل غياب سياسة أميركية فعالة لمنع الانتشار النووي تقتضي تنفيذ التزامات للدفاع عن الدول غير النووية ضد هجوم الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي NPT. وقد عبّر عن ذلك مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو بريزنسكي. وعدم توافر ضمانات أمن إيجابية للدول غير النووية قد يساهم في زيادة الانتشار النووي. فالمعروف أن إسلام أباد طالبت بمثل هذه الضمانات في مقابل وقف برنامجها النووي لكن واشنطن رفضت تقديمها كما رفضت الالتزام بالدفاع عن باكستان إذا تعرضت لهجوم نووي، ما دفع هذه الأخيرة إلى الاعتماد على النفس لحماية الأمن القومي.

وتقف دول النادي النووي الكبرى أمام معضلة مزدوجة: إما الاعتراف للهند وباكستان بحقهما في دخول هذا النادي بغية استيعابهما وحضهما على تطبيق القواعد والأعراف السائدة فيه، الأمر الذي يشكل سابقة قد تغري دولاً عديدة أخرى على السعي للحصول على بطاقة دخول نووية في هذا النادي الذي لم تعد أبوابه موصدة كما في السابق؛ وإما رفض انضمام هذين البلدين إلى محفل الكبار مما يجعلهما في حل من أي التزام دولي لجهة العمل على منع الانتشار النووي.

ومن المعروف أن كوريا الشمالية واليابان تملكان قدرات نووية مؤكدة. وقد التزمت بيونغ يونغ (اتفاق 1994 مع واشنطن) على وقف البرنامج النووي العسكري مقابل مساعدات أميركية منها تقديم مفاعل نووي للأغراض السلمية. وبعد التفجيرات الهندية والباكستانية يمكن التساؤل حول مدى استمرار كوريا الشمالية في الالتزام بتعهداتها. كذلك الأمر بالنسبة لليابان التي تتمتع بمظلة نووية أميركية وتلزم نفسها بعدم إنتاج أو امتلاك أسلحة نووية رغم امتلاكها لبرنامج نووي سلمي متطور جداً ولمخزون كبير من البلوتونيوم. هل تستمر طوكيو بالاعتماد على الحماية الأميركية لوقت مستديم وسط سباق التسلح النووي المحتوم في آسيا وفي وجود خلافات مع واشنطن حول أمور اقتصادية كثيرة منها سعر الين الياباني والعجز التجاري الأميركي حيال اليابان واتهام هذه الأخيرة بممارسة سياسة حماية مخالفة للقوانين التجارية الدولية، وغير ذلك؟ لقد كان موقف اليابان من التفجيرات النووية الهندية والباكستانية سريعاً وحاسماً إذ فرضت عقوبات اقتصادية نووية على البلدين، ما يدل على حساسيتها الخاصة حيال هذا الوضع؛ لا ننسى أن اليابان في تاريخها الآسيوي الطويل، كانت دوماً قوة كبرى تخيف الجيران وتغزو أراضيهم ولم تعتمد يوماً على الآخرين لحماية أمنها.

الانتشار النووي في المثلث الآسيوي ينطوي أيضاً على دلالات هامة في منطقة قريبة منه هي الشرق الأوسط حيث ما تزال إسرائيل تستأثر بالسلاح النووي. وقد فتحت التفجيرات الهندية والباكستانية نقاشاً خطيراً حول مستقبل الردع النووي الإسرائيلي في المنطقة.

د. غسان العزّي, أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية, السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الانتشار و"العولمة" , العدد 26 – تشرين الأول, 1998.

المراجع

المراجع بالغة العربية :

1. أبرام شولسكي "كوريا"في التقييم الاستراتيجي",تحرير زلمي خليل زاد,مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, أبو ظبي 1997.
2. احمد إبراهيم محمود"تطورات خفض التسلح : إزالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية,مركز الأهرام, القاهرة , العدد 112 ابريل1993.
3. ايان انطوني " الحد من انتشار الأسلحة في ضل البيئة الأمنية الجديدة" في كتاب " التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي" الكتاب السنوي 2003 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي, بيروت.
4. إسماعيل بدوي"نضام مشترك لمحاسبات المواد النووية و التحقق"مركز دراسات الوحدة العربية,بيروت,2001,
5. اليساندرو كورا ديني " معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عامها الخامس عشر "نزع السلاح, المجلد 8,العدد1-ربيع 1985.
6. اشلي جيه,تيليس"جنوب أسيا", في "التقييم الاستراتيجي" من إعداد زلمي خليل زاد, مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.ابوضبي 1997.
7. احمد إبراهيم محمود " أهداف التجارب النووية الهندية و الباكستانية" السياسة الدولية , العدد 133 يوليو1998.
8. أمين حامد هويدي" الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي و الردع النووي" بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1983.
9. التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي- الكتاب السنوي-2003, بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية Spirit, معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.
10. تميم هاني خلاف" القدرات النووية الإيرانية : المنظور الدولي والإقليمي" السياسات الدولية, العدد 142 ,اكتوبر 2000.
11. جوديث بيريرا" السباق بين العرب و إسرائيل : البحث عن طريق" القاهرة,دار المستقبل العربي,1983.
12. زرقين عبد القادر, رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان , كلية الحقوق و العلوم السياسية, 2015.
13. روبرت ماكنمار"ما بعد الحرب الباردة" ترجمة مُحَمَّد حسين يونس, عمان,دار الشروق للنشر و التوزيع,1991.
14. سراب حميد عبودي " مصادر الطاقة النووية في إسرائيل" ضمن كتاب الكيان الصهيوني و التسلح النووي" مركز الدراسات الفلسطينية-جامعة بغداد-1990.
15. سوزان معوض غنيم, النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الإغراض السلمية . دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية ,مصر ,2011.
16.)- السلاح النووي بين الردع و الخطر ,برونو تيرتيري,ترجمة عبد الهادي الإدريسي هيئة أبو ضبي لثقافة و التراث ' الطبعة الأولى 2011.
17. شانون كايل, القوات النووية في العالم التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي, الكتاب السنوي لعام ,2012 مركز دراسات الوحدة العربيه, بيروت, 2012 .
18. عمرو رضا بيومي ,القدرات النووية الإيرانية , دار النهضة العربية , القاهرة , 2002
19. عبد الرحمن الهوا ري, "الصناعة العسكرية لكوريا الشمالية و علاقتها بمنطقه الشرق الأوسط " السياسة الدولية,عدد 140 ,ابريل 2000.
20. علي هادي حميدي " العراق و الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1990-2003 دراسة سياسية و قانونية" رسالة دكتوراه في العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد,2004.

21. د. غسان العزّي, أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية, السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الانتشار و"العولمة" , العدد 26 – تشرين الأول, 1998.

22. غافين كاميرون : الإرهاب النووي : أسلحة للبيع أم للسرقة, أجندة السياسة الخارجية المجلة الالكترونية,وزارة الخارجية الأمريكية,المجلد 10 رقم1 مارس 2005.

23. د.فوزي حماد"منع الانتشار النووي : الجذور و المعاهدة"السياسة الدولية,العدد120 ابريل1995.

24. فتحي علي حسين"العلاقات بين الكوريتين بين المد و الجزر"السياسة الدولية,العدد113,يوليو1993.

25. كونغدان اوه و رالف س .هاسيغ " كوريا الشمالية دوله مارقة خارجه حظيرة الحد من انتشار الأسلحة النووية" اجنده السياسة الخارجية, المجلة الكترونية, وزارة الخارجية الأمريكية 2005.

26. كمال شديد" القدرات النووية الباكستانية وتطورها" السياسة الدولية. العدد 133. يوليو 1998.

27. الكولونيل تشارلز د.لوتس " لاعبون جدد في الساحة : عبد القدير خان و السوق السوداء النووية" أجندة السياسة الخارجية, المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية : مارس , 2005.

28. لويس دن"معاهدة عدم الانتشار نجاح لتحديد الأسلحة" نزع السلاح–مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة–_المجلد 8–العدد1– ربيع 1985.

29. د. محمد زكي عويس ، أسلحة الدمار الشامل ، سلسلة اقرأ (611) ، دار المعارف ، 1996.

30. موسى زناد ،كابوس الحرب النووية والمصير البشري ، دار القادسية ، بغداد 1985 ، ص (11).

31. ممدوح حامد عطية ,الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية في عالمنا المعاصر ,ط1,دار سعاد الصباح ' الكويت , 1992.

32. محمود الحجازي محمود ,حيازة و استخدام الأسلحة النووية في ضوء احكام القانون الدولي , مطبعة العشري ,.2005.

33. ممدوح عطية "القدرات النووية الهندية وتطورها السياسة الدولية", العدد 133, يوليو 1998.

34. محمد عبد الله محمد نعمان , ضمانات استخدام الطاقة النووية في الإغراض السلمية, دار النهضه العربيه, القاهره مصر, 2001 ص 72

35. مراد إبراهيم الدسوقي" بين السلاح النووي الإسرائيلي و معاهده عدم الانتشار النووي", السياسة الدولية, العدد 120, ابريل 1995.

36. محمود سعيد عبد الظاهر" الخيار النووي الإسرائيلي: الإمكانيات والاستخدام" في كتاب" الخيار النووي في الشرق الأوسط", بيروت ,مركز دراسات الوحدة العربية, 2001.

37. محمد عبد السلام"ورقة العمل في ندوة مستقبل الاحتكار النووي الاسرائيلي" المستقبل العربي,العدد 208 . حزيران.1996.

38. محمد عبد السلام"الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" السياسة الدولية, العدد 120 ابريل 1995.

39. محمد الأنور محمد حسنين " الكوريتان عودة إلى أجواء الأزمة" السياسة الدولية , العدد 117 يوليو 1994.

40. مصطفى عبد العال " تطور مفهوم التحقق في اتفاقيات نزع السلاح : مقارنة بين معاهدة منع الانتشار النووي و معاهدة حضر الأسلحة الكيميائية" السياسة الدولية, العدد120 ابريل 1995,

41. مراد إبراهيم الدسوقي"مقترحات خفض الأسلحة الإستراتيجية : الدلالات و النتائج"السياسة الدولية.العدد 108,ابريل 1992.

42. مراد إبراهيم الدسوقي"إعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية,العدد160 أكتوبر 19991.

المراجع بالغة الأجنبية :

1. Auron Krap « the MTCR, the post-modern state ,and detereace » DDA Occasional papers , United no2 september 1999.

2. Bruce Hoffman and David Coleridge " illict trafficking in nuclear materials" conflict studies 315/ 300 - 16 double issue- research Institute For the study of conflict and terrorism- January- February 1999 U.K. P .
3. Bruno Barillot : les essais nucléaires francais 1960 – 1966 : conséquances sur L'environnement et la sante ; lyon / France 1996.
4. (1)-Kapil kak « missiles proliferation and international Security » in « missel devlopment and its impact on the global Security » department for désarmement affairs – DDA occasional papiers ' no2 septembre 1999 ; United nation .
5. Istivan gyarmati The future of the missle Technology Control Regime '' DDA .Occasional papers , United Nation,No2 septembre 1999.D .G.
6. Jean francois Gulhaudis . relations international contemporaines.2 éedition . litec. paris .
7. Jonathan schel « the folly of arms control »foreign affairs.vol79 no5 september 2000.
8. Janne Nolan « dix années de désarmement et de sécurité : un héritage nuance « unidir. Geneve.no39.1998.
9. Michael Eiesensat « Living with a Naclear Iran ? » survival vol 41 no3 Autumn 1999 The International Institute For Stratgegic Stndies UK.P .
10. Nina Tannealad « US Arms control policy in a time warp » Ethics and international affairs, New York USA no1-2001 .
11. Piet De Klerk « adveancing the agenda : new roles evolve for the IAEA Safeguards system »IAEA, BULLETIN vol41.no4 1999 Vienna, Austeria.
12. robert manning « a the nuclear age : the next chapter »foreign policy.winter1998.
13. tariq ranf ,mary beth nikin, jenni ressan « inventory of non proliferation organisation and regimes » center for non proliferation studies-monterey institute for international studies, montery,U.S.A , 2000.
14. Wang Qun « the missle threat : preception and prescription » Missle devlopment and its impact on the globe security department for disarmament affairs- DDA.occational papers no2, september 1999, united nation.

الملخص :

تناولت هذه الدراسة الأسباب التي أدت إلى تسارع انتشار السلاح النووي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة و كل ما سبقها من اكتشاف القدرة النووية و محاسن و مساوئ الاستعمال المخصص لها كمسألة القي لها الكثير من الاهتمام.

و على هذا الأساس اتجه المجتمع الدولي لبذل العديد من الجهود من اجل السيطرة على التسلح النووي لتخليص العالم من أخطارها و سن العديد من القوانين و الاتفاقيات أظهرت جلها أن الدول الكبرى أرادت احتكار السلاح النووي و ذالك ما جعل الدول الأخرى لا تنصاع بسهولة للقوانين مسببة معوقات في الحد من التسلح و ظهور دول نووية أخرى سعت لامتلاك هذا السلاح المدمر بكل الوسائل الممكنة لإدراكها قوته السياسية و الردعية في العلاقات الدولية للتوصل إلى نتيجة أن السلاح النووي رغم انتهاء الحرب الباردة و دواعي التسلح يبقى أهم وسيلة لحفظ الأمن و الاستقرار عبر خاصية الردع.

Abstract :

This study has mentioned the causes that led to accelerate the spread of nuclear weapons after cold war and all the previous discoveries of nuclear power and the advanteges and the disadvanteges of use as a probleme that has a lot of attention in international studies.

Based on that the international community has turned her efforts to control the spread and make it illegal by many agreements that shows after that they want to monoply the law so only great fors can have the nuclear weapon.the other contries couldn't resist the temptaion and they try to have nuclear power with any method, wich lead us to the stuation of deterrence .

الفهرس:

العنوان	الصفحة
كلمة شكر **إهداء** **خطة الدراسة** **الفهرس**	
مقدمة	**2-1**
الفصل الأول: مفهوم السلاح النووي و انتشاره أثناء الحرب الباردة	
❖ **المبحث الأول**:مفهوم الأسلحة النووية و أنواعها	**05**
❖ **المبحث الثاني**: الظروف التاريخية لانتشار السلاح النووي اثناء الحرب الباردة	**08**
❖ **المبحث الثالث**:الاتفاقيات الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية اثناء الحرب الباردة	**11**
الفصل الثاني: انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة	
❖ **المبحث الأول**: انتشار القدرات النووية	**15**
❖ **المبحث الثاني**: انتشار القدرات الصاروخية	**23**
❖ **المبحث الثالث**: عوامل انتشار الأسلحة النووية	**26**
الفصل الثالث: نظام عدم الإنتشار النووي	
❖ **المبحث الأول**: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية	**41**
❖ **المبحث الثاني**: نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ	**49**
❖ **المبحث الثالث**: ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية	**53**
❖ **المبحث الرابع**: المجموعات الدولية الخاصة بحظر الإنتشار النووي	**57**
الفصل الرابع: نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة	
❖ **المبحث الأول**: جهود نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة	**61**

❖ **المبحث الثاني**: العوامل الدافعة و المشجعة على نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة	**64**
❖ **المبحث الثالث**: معوقات نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة	**67**
❖ **المبحث الرابع**: ضبط التسلح و الردع	**71**
خاتمة	**74**
قائمة المراجع	**77**
ملخص	**80**
الفهرس	**81**